سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 771 – الأحد 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا



قطاع التأمين السوري.. شركات عالمية على الأبواب

14



أخبار سوريا 02

المقترح الأمريكي لنزع الألغام في سوريا..

عودة "أقل تكلفة وأكثر قبولًا"

شؤون محلية 04

20 حافلة خاصة في حماة تثير احتجاج أصحاب "السرافيس"

شؤون محلية 05

"الآغا خان" تبدأ ترميم متحف طرطوس

شؤون محلية 06

صيادو اللاذقية في شِباك مديرية المصايد

ثقافة وفن 16

عزة البحرة.. بين أدوار الدراما وتجربة السياسة

رياضة 18

كرة الطاولة السورية.. تجهيزات بمنحة صينية

لا تحل أزمة اللعبة



هل تؤدي الرقابة على الغذاء دورها؟

رسوم على موائد السوريين



مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق تضبط كميات من الفروج الفاسد – 15 حزيران 2026 (سانا)

ملف خاص



15

كيف غابت "هباري" الحرير في الحسكة؟

لم تعد "الهباري" الحريرية حاضرة في واجهات معظم المحال التجارية بمدينة الحسكة كما كانت في السابق، بعدما دفع ارتفاع أسعارها أصحاب المحال إلى تقليل عرضها، في مقابل انتشار أنواع مصنوعة من القطن والساتان، أقل تكلفة وأكثر قدرة على تلبية احتياجات النساء الراغبات في الحفاظ على ارتداء هذا الجزء من الزي التقليدي للمرأة في الجزيرة السورية.

وتعكس هذه التحولات تغيرًا في طبيعة اللباس الشعبي الذي ارتبط لعقود بالمرأة...

خبراء يفسرون الأهداف والمكاسب

المقترح الأمريكي لنزع الألغام في سوريا..

عودة "أقل تكلفة وأكثر قبـــولًا"

عنب بلدي – ركان الخضر

يطرح المقترح الأمريكي المتمثل في تدريب جنود سوريين على إزالة الألغام والتخلص الآمن من الذخائر المتفجرة أسئلة حول أبرز ما تحتاج إليه سوريا في هذا المجال، ومدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة دمشق في إحدى أكبر المشكلات الأمنية التي تواجهها بعد سقوط النظام، في ظل خسائر بشرية بشكل شبه يومي في صفوف المدنيين والعسكريين نتيجة الذخائر الحربية التي خلّفتها سنوات الحرب الماضية.

وكالة "رويترز" ذكرت، في 23 من تشرين الثاني الحالي، نقلًا عن خمسة مصادر سورية وأمريكية، أن الخطة لا تزال قيد النقاش، مشيرة إلى أنها تتضمن مقترحًا لمشاركة أفراد من نحو 15 دولة حليفة للولايات المتحدة، من بينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

وقالت أربعة من المصادر، إن البرنامج الأولي سيركز على تدريب القوات السورية على إزالة الألغام والتعامل الآمن مع الذخائر غير المنفجرة، مع إمكانية أن يشكل نموذجًا لتعاون أوسع بين الجانبين في حال نجاحه.

المكاسب السورية

قال الباحث في "المركز السوري للدفاع والأمن" (مسداد) معتز السيد، في حديث إلى عنب بلدي، إن الحاجات السورية في ملف نزع الألغام والتخلص من الذخائر الحربية تتضمن أبعادًا متعددة ومتنوعة.

وتشمل هذه الحاجات، بحسب السيد، معدات متخصصة وفرق مدربة وتقنيات حديثة للمسح والكشف، إلى جانب برامج توعية للسكان، مشيرًا إلى أن الحكومة السورية لا يمكنها إنجاز المهمة بإمكاناتها الذاتية، الأمر الذي يجعل الدعم الأممي والدولي ضرورة عملية.

وأرجع السيد سبب عجز دمشق عن العمل الذاتي في هذا الملف إلى استخدام أنواع متعددة من الألغام تنتمي لمصادر تصنيع مختلفة على مدار سنوات الحرب، إلى جانب العبوات الناسفة البدائية والذخائر غير المنفجرة.

وأضاف السيد مصاعب أخرى تتعلق بانتشار مناطق القتال في مدن وبلدات وقرى وأرياف واسعة، بعيدًا عن جبهات محددة يمكن حصرها، والاستخدام العشوائي لهذه الألغام دون خرائط موثوقة تحدد مواقعها، مشيرًا إلى أن عمليات المسح والإزالة قد تستغرق سنوات عديدة.

وانطلاقًا من المعطيات السابقة، اعتبر السيد الخطة الأمريكية خطوة مفيدة جدًا، خصوصًا إذا شملت توفير معدات الكشف والإزالة، وتدريب الفرق السورية، ونقل الخبرات الفنية والتقنيات الحديثة.

ولفت السيد إلى أن التعاون مع دولة تمتلك هذه الإمكانات يمكن أن يوفر على الحكومة السورية سنوات من العمل الفردي، ويساعدها على بناء قدرة وطنية مستدامة في هذا المجال.

وبخصوص جوانب المساعدة التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة، أشار السيد إلى أنها لا تقتصر على المعدات وإنما تتضمن التدريب على المسح الهندسي، وتحديد المناطق الملوثة، والتعامل مع أنواع مختلفة من الألغام والذخائر غير المنفجرة.

وأشار إلى أن الخطوة الأهم تتعلق بمدى إمكانية تحويل الدعم إلى قدرة سورية مستقلة، لا إلى اعتماد مستمر على الخبرات الخارجية بشكل دائم.

المصالح الأمريكية

رغم أن الخطة الأمريكية تحمل في ظاهرها بعدًا إنسانيًا يتعلق بمساعدة دمشق على التخلص من الألغام والذخائر الحربية، فإنها تنطوي على تساؤلات حول المصلحة الأمريكية من وراء ذلك، والأهداف التي تبحث عنها واشنطن من تقديم المساعدة للحكومة السورية.

يرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، أن الاهتمام الأمريكي بجهود إزالة الألغام في سوريا ينطوي على أبعاد سياسية واستراتيجية تتجاوز الاعتبارات الإنسانية، ويمكن النظر إليه كجزء من مساعي الحكومة الأمريكية لإعادة تشكيل نفوذها في سوريا، باستخدام أدوات أقل تكلفة وأكثر قبولًا، سواء على الصعيد الداخلي الأمريكي أو على المستوى الإقليمي.

وقال العبد الله، إن عمليات إزالة الألغام تُعد مدخلًا لبناء الثقة مع الحكومة السورية، وتعزيز التعاون العسكري، والمساعدة على تهيئة البيئة الأمنية اللازمة لعودة اللاجئين وتحقيق التعافي الاقتصادي، علاوة على ذلك، فإن هذا النشاط يعزز الحضور الأمريكي داخل المؤسسات السورية، ويحد من فرص القوى الدولية المنافسة لتوسيع نفوذها.

العودة الأمريكية.. أوجه الاختلاف عن الحضور السابق

تتضمن الخطة الأمريكية التي نشرتها وكالة "رويترز" احتمال عودة عدد محدود من القوات الأمريكية إلى سوريا خلال العام المقبل، الأمر الذي يثير استفسارات حول مدى تغير الاستراتيجية الأمريكية تجاه التعاطي مع الملف السوري، بعد الإعلان عن سحب كامل قواتها العاملة في سوريا في نيسان الماضي.

ويعتقد الباحث سمير العبد الله أن احتمال عودة القوات الأمريكية لا يعني بالضرورة تراجعًا عن استراتيجية الانسحاب، بل يمثل تحولًا من التدخل العسكري المباشر نحو نموذج قائم على الشراكة الأمنية والمؤسسية.

وقال العبد الله، إن الوجود الأمريكي السابق كان يركز على مكافحة الإرهاب ويعتمد على شركات مع جهات فاعلة من غير الدول، بينما يقوم الانخراط الجديد على تعاون مباشر مع الحكومة السورية، بشمل تطوير قدرات الجيش السوري وتقديم الدعم الفني والتدريبي والاستخباراتي.

ولفت إلى أن هذا الحضور الجديد يشكل تحولًا من مجرد إدارة التهديدات الأمنية إلى المشاركة الفاعلة في تشكيل المشهد الأمني في سوريا.

من جانبه، أوضح الباحث معتز السيد أن هناك اختلافًا أساسيًا بين الحضور الأمريكي السابق في سوريا والمهمة الجديدة المطروحة للنقاش.

وبيّن أن الاختلاف يتعلق بطبيعة المهمة، مشيرًا إلى أن الوجود الأمريكي السابق ارتبط أساسًا بالحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية"، والتعاون العسكري مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) المنحلة، والانتشار في مواقع وقواعد عسكرية .

أما الحضور الجديد المطروح فيرتبط بمهمة فنية وإنسانية، تتمثل في تدريب السوريين ومساعدتهم على إزالة الألغام ومخلفات الحرب.

ورغم طبيعة الاختلاف بين المهمتين، أكد السيد ضرورة عدم النظر إلى هذا التحول باعتباره تخليًا أمريكيًا عن التأثير في الملف السوري، لافتًا إلى أن واشنطن قد تسعى للاحتفاظ بدور أمني وسياسي من خلال أدوات مختلفة عن الانتشار العسكري السابق.

الخطة الأمريكية والمخاطر المتوقعة

تتزامن احتمالية عودة قوات أمريكية للعمل في سوريا مع استمرار التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإيران، وما أسفر عنه من عمليات استهداف إيرانية ضد عدة دول في المنطقة بذريعة استهداف القوات الأمريكية داخلها.

وبخصوص المخاطر التي قد تؤدي إلى استهداف الأراضي السورية نتيجة المواجهة بين إيران والولايات المتحدة إذا ما تم المضي قدمًا نحو استقرار قوات أمريكية في الأراضي السورية، لم يستبعد الباحث سمير العبد الله أن تنطوي العودة الأمريكية على مخاطر استراتيجية، لا سيما في ظل المواجهة الأمريكية- الإيرانية، مشيرًا إلى إمكانية تحول الأراضي السورية إلى ساحة للصراع الإقليمي، مما يجعلها عرضة للاستهداف الإيراني، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يقوض جهود دمشق الرامية إلى تحصين سوريا ضد النزاعات الإقليمية.

علاوة على ذلك، قد يشكل توسيع الوجود العسكري الأمريكي، برأي العبد الله، تحديًا لاستقلالية القرار السوري وقدرة البلاد على الحفاظ على توازن علاقاتها الدولية.

وأوضح العبد الله أن التحدي بالنسبة إلى دمشق يكمن في الاستفادة من هذا التعاون الأمريكي لتعزيز قدرات الدولة وسيادتها، مع ضمان ألا تتحول الشراكة الأمنية إلى تبعية استراتيجية، أو تجعل من الأراضي السورية جزءًا من المواجهة التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران.

الباحث معتز السيد يرى أن المخاطر ترتبط أولًا باحتمال تحول سوريا إلى ساحة إضافية للصراع الأمريكي- الإيراني، خصوصًا إذا توسع الوجود الأمريكي من مهمة فنية وإنسانية إلى مهام عسكرية أو أمنية أخرى.

كما أن وجود قوات أمريكية، حتى بأعداد محدودة، بحسب السيد، قد يجعل مواقعها عرضة للاستهداف في حال اتساع المواجهة الإقليمية.

احتمالية عرقلة الديمقراطيين للمقترح

يأتي الحديث عن الخطة الأمريكية بعد فترة وجيزة من فوز الحزب الديمقراطي بانتخابات التجديد النصفي في الكونجرس الأمريكي، ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة الإدارة الأمريكية التي يقودها الحزب الجمهوري بقيادة الرئيس دونالد ترامب على المضي قدمًا في هذه الخطة.

واستبعد الباحث سمير العبد الله أن تعرقل سيطرة الحزب الديمقراطي على الكونجرس الأمريكي الخطة الأمريكية، نظرًا إلى طابعها الإنساني وأهدافها الأمنية غير القتالية.

ومع ذلك، نوه العبد الله إلى إمكانية فرض قيود على التمويل، وحجم القوات المنتشرة، وطبيعة المهام العسكرية، لا سيما في ظل المخاوف من الانجرار إلى مواجهات إقليمية مفتوحة النهاية.

ورجح أن يتمثل السيناريو الأكثر قابلية للتحقق في حضور أمريكي محدود ومتخصص، بدلًا من إعادة انتشار عسكري واسع النطاق.



فرق إزالة الذخائر المتفجرة تجري مسحًا للألغام والذخائر الحربية على طريق دمشق- تدمر- دير الزور – 15 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي/ أحمد صمصامي)

مخاوف إسرائيلية من بناء القدرات وتنامي الدور التركي

الشرع "عدو ذكي".. ماذا يخبئ تصريح الوزير كاتس



وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس – 5 تشرين الأول 2025 (وكالة الأنباء اليهودية ijns)

عنب بلدي – أمير حقوق

أعادت تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، التي وصف فيها الرئيس السوري، أحمد الشرع، بأنه "عدو ذكي"، وأشار إلى أنه يبني قدراته بدعم تركي، تسليط الضوء على طبيعة النظرة الإسرائيلية إلى السلطة الجديدة في دمشق ومستقبل التفاهمات الأمنية بين الجانبين.

ولم تقتصر تصريحات كاتس، ضمن إحاطة لصحفيين إسرائيليين في 24 من تشرين الثاني الحالي نقلتها صحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، على توصيف الشرع، بل امتدت إلى استبعاد إمكانية التوصل إلى اتفاق أمني مع سوريا.

واعتبر أن الرئيس السوري يريد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل، وليس اتفاق سلام، في وقت تتمسك فيه تل أبيب ببقاء قواتها في مواقع داخل الجنوب السوري.

الشرع.. قيادة جديدة بلا ثقة إسرائيلية

لم يؤدِ انتقال السلطة في سوريا إلى تغيير الموقف الأمني الإسرائيلي تجاه سوريا، إذ لا تزال العلاقة مع القيادة الجديدة مرتبطة بحسابات تل أبيب الأمنية وتقييمها لمستقبل القدرات السورية.

ويرى الكاتب السياسي درويش خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، أن تصريحات كاتس تعكس نظرة أمنية إسرائيلية غير مستقرة تجاه سوريا، موضحًا أن انتقال السلطة من نظام بشار الأسد إلى أحمد الشرع، في 8 من كانون الأول 2024، لا يعني نشوء ثقة إسرائيلية بالقيادة الجديدة أو اتجاه العلاقات نحو التهدئة وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والدولية.

خليفة تحدث عن تنفيذ إسرائيل أكثر من 400 طلعة جوية عقب وصول قوات غرفة عمليات "ردع العدوان" إلى دمشق، استهدفت خلالها المستودعات والمنشآت العسكرية ومخازن الذخائر والأسلحة المتوسطة، في ظل إدراكها أن الجيش السوري لم يعد يمتلك أسلحة نوعية أو استراتيجية بعد حرب استمرت نحو 14 عامًا.

من جهته، قال الباحث في الشؤون العربية والإفريقية علي فوزي، إن وصف الشرع بأنه "عدو ذكي" يعكس تحولًا في التقييم الإسرائيلي للسلطة الجديدة، إذ لم تعد تل أبيب تنظر إليه باعتباره مجرد قيادة سياسية يمكن اختبار فرص التعامل معها دبلوماسيًا، بل بوصفه طرفًا قد يمتلك مشروعًا لإعادة بناء الدولة والقدرات العسكرية السورية.

وأضاف فوزي، في حديث إلى عنب بلدي، أن هذا الوصف يعكس إدراكًا إسرائيليًا بأن القيادة السورية الجديدة قد تتعامل مع موازين القوى بصورة واقعية، وتسعى إلى إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية والاستفادة من علاقاتها الإقليمية، بما يجعلها تحديًا مستقبليًا للحسابات الأمنية الإسرائيلية، رغم عدم وجود مواجهة عسكرية مباشرة حاليًا.

الدور التركي.. مصدر قلق إسرائيلي

لم يقتصر حديث كاتس على تقييم القيادة السورية الجديدة، بل ربط أيضًا بناء قدراتها العسكرية بالدعم التركي، في إشارة إلى الدور الذي تؤديه أنقرة في سوريا، وما قد يترتب عليه من تغير في موازين القوى.

واعتبر خليفة أن حاجة سوريا إلى حلفاء إقليميين، من بينهم تركيا والسعودية والأردن ومصر، أمر يرتبط بهشاشة أوضاعها الأمنية والعسكرية والاقتصادية، لكنه أشار إلى أن إسرائيل تخشى تنامي الدور التركي، نظرًا إلى خبرة أنقرة في تأهيل الجيوش وتطوير الصناعات العسكرية والأمنية، فضلًا عن قوة جهاز استخباراتها وامتلاكها أحد أكبر الجيوش في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وأضاف خليفة أن هذه العوامل تجعل إسرائيل تنظر بقلق إلى إمكانية مساهمة تركيا في ملء الفراغات التي خلّفها خروج روسيا وإيران من سوريا، مشيرًا إلى أن تأثير الدور التركي يمتد إلى مناطق أخرى من الإقليم.

ويتفق فوزي مع ذلك، موضحًا أن المخاوف الإسرائيلية لا تتعلق فقط باحتمال تقديم دعم عسكري لدمشق، وإنما أيضًا بإمكانية مساهمة أنقرة في إعادة تأهيل المؤسسة العسكرية السورية وتطوير قدراتها التنظيمية والدفاعية، بما قد يؤدي مستقبلًا إلى تغيير بعض معادلات القوة التي نشأت عقب انهيار الجيش السوري السابق.

اتفاق أمني أم انسحاب إسرائيلي؟

يتمحور الخلاف بين دمشق وتل أبيب حول شروط أي تفاهم أمني، ولا سيما مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في الجنوب السوري.

ويرى فوزي أن دمشق تنظر إلى الانسحاب باعتباره مدخلًا أساسيًا لأي تفاهم، بينما تحاول إسرائيل فرض معادلة تجعل ضمان أمنها والاحتفاظ بهامش من السيطرة العسكرية أولوية تسبق أي التزامات بالانسحاب.

وأشار إلى أن هذا التباين يكشف فجوة سياسية يصعب تجاوزها في المدى القريب، خاصة أن قبول دمشق بترتيبات أمنية لا تعالج مسألة الانسحاب قد يُنظر إليه باعتباره تكريسًا لواقع ميداني فرضته إسرائيل، التي لا تبدو مستعدة لتقديم تنازلات تتعارض مع تصورها الأمني للجنوب السوري.

من جهته، يربط خليفة سياسة إسرائيل القائمة على إقامة مناطق أمنية في سوريا ولبنان وقطاع غزة بتحول في العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد 7 من تشرين الأول 2023، في ظل ما وصفه بخسارة إسرائيل جزءًا كبيرًا من قدرتها على فرض سيادتها الأمنية.

وأضاف أن التصريحات التصعيدية تتعكس على الداخل الإسرائيلي أكثر مما تنعكس على الخارج، معتبرًا أنها تأتي في إطار محاولة إظهار تماسك المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية، وكسب الشارع الإسرائيلي من خلال توظيف القوة العسكرية في المنطقة.

الوجود العسكري.. تثبيت واقع ميداني

ترافقت المواقف الإسرائيلية مع تحركات عسكرية في الجنوب السوري، شملت إقامة نقاط عسكرية وطرح مشروعات أمنية، في وقت لم تعد فيه إسرائيل إلى اتفاق فض الاشتباك لعام 1974.

ولفت خليفة إلى إقامة إسرائيل نقاطًا عسكرية وطرح مشروع "سوفا 53"، وهو مشروع هندسي أمني، معتبرًا أن هذه التحركات تشير إلى سعيها للبقاء في المنطقة الجنوبية ورفضها حتى الآن العودة إلى اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، المبرم برعاية أمريكية والموقع لدى الأمم المتحدة، والذي ثُبّت عبر ترتيبات عسكرية بين ضباط من الجانبين السوري والإسرائيلي.

بدوره، قال فوزي إن هذا التوجه الإسرائيلي يقوم على الاحتفاظ بمواقع عسكرية وفرض وقائع ميدانية يصعب تغييرها بالمفاوضات، مشيرًا إلى أنه لا يقتصر على سوريا، بل يشمل ملفات أمنية أخرى في المنطقة.

واعتبر أن مستقبل العلاقة بين دمشق وتل أبيب يرتبط بالخلاف بين مطلب سوريا استعادة سيادتها على أراضيها، وإصرار إسرائيل على الاحتفاظ بترتيبات عسكرية وأمنية في الجنوب السوري، لافتًا إلى تأثير الدعم التركي لدمشق في الحسابات الإسرائيلية.

سوريا بين شرعية القوة وقوة الشرعية

خالد المطلق

عندما يسقط نظام حكم عاش السوريون تحت ظله عقودًا لا تنتهي القصة، بل تبدأ لحظة سقوط تمثاله أو دخول القوات المنتصرة إلى العاصمة في صباح اليوم التالي، وهنا يبدأ الاختبار الحقيقي، فعندما يستطيع المواطن أن يمر من الحاجز من دون خوف، وعندما يجد قاضيًا ينصفه إذا كان خصمه أقوى منه، وعندما تشعر الأسرة التي عاشت سنوات الحرب أن الدولة الجديدة جاءت لتحميها لا لتستبدل فصيلًا بآخر، من هنا يجب أن نعرف أن القوة قد تُسقط نظامًا لكنها لا تبني دولة وحدها، فالدولة تُبنى حين يصبح القانون أقوى من السلاح، وحين تتحول المؤسسات من أدوات بيد المنتصرين إلى مظلة تحمي المؤيد والمعارض والمدينة والقرية والأكثرية والأقلية، وهنا تحديدًا تقف سوريا أمام سؤالها الأصعب: هل نجحت السلطة الجديدة في الانتقال من منطق الغلبة إلى منطق المواطنة، أم بقي انتصار السلاح حاكمًا باسم الدولة؟

هذه هي المسألة التي تواجه سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، إذ لم يكن التغيير انتقالًا منظمًا بين حكومتين، بل انهيارًا لمنظومة سياسية وأمنية استمرت عقودًا، ومع الانهيار ظهرت أسئلة ملحّة عن الجيش والأمن والقضاء والعلاقة بين المركز والمناطق، وعن شعور المكونات المختلفة بأن الدولة الجديدة تخصها، ومنذ إعلان أحمد الشرع نفسه رئيسًا للمرحلة الانتقالية، بدأت السلطة إعادة ترتيب مؤسسات الدولة واستيعاب القوى التي شاركت في إسقاط النظام، وقد كان هذا الخيار مفهومًا في لحظة الانهيار، إذ كانت القوى المسلحة الأكثر تنظيمًا وقدرة على فرض الأمن لكن الضرورة المؤقتة قد تتحول إلى مشكلة دائمة إذا لم يتغير منطق الحكم.

ومن هنا أقول: لا يكفي أن يخلع المقاتل زيه ويرتدي زي الشرطة أو الجيش بل المطلوب أن تتغير قواعد العمل، وكما هو معروف في غرفة العمليات العسكرية يجب أن يكون القرار سريعًا ويُقسّم الناس إلى حلفاء وخصوم، أما في الدولة فالمواطن ليس تابعًا للقائد، والمعارض ليس عدوًا والموظف لا يحصل على موقعه لأنه ينتمي إلى الفصيل الأقوى، وهنا يظهر الفرق في تفاصيل الشارع، فمواطن يريد إنجاز معاملة لا ينبغي أن يبحث عن واسطة داخل القوة المسيطرة على الحي، وسائق عند حاجز لا ينبغي أن يخشى أن يتحول اسمه أو منطقته إلى سبب للإهانة والتأخير، وأم تبحث عن خبر ابنها المعتقل لا ينبغي أن تتنقل بين مكاتب الأمن وهي لا تعرف من يملك القرار، فهذه الوقائع اليومية هي التي تحدد في نظر الناس ما إذا كانت الدولة قد وُلدت فعلًا أم أن الفصيل غيّر عنوانه فقط.

في كل دول العالم حين ترتبط المؤسسات بشخص أو شبكة ولاء تصبح القوانين قابلة للتعطيل ويتحول المنصب إلى مكافأة، والأسوأ أن أي انتهاك يرتكبه أفراد محسوبون على الحكم لا يُفهم بوصفه حادثًا منفردًا بل دليلًا على طبيعة النظام كله، لذلك أثارت أحداث الساحل في آذار 2025 مخاوف واسعة من العنف والانتهاكات ذات الطابع الطائفي، وعمّقت شكوك فئات سورية في قدرة السلطة على حماية الجميع بالتساوي، ومما لا شك فيه أن الشرعية لا تُقاس بفرض الهدوء فقط، فقد يصمت الشارع لأن الناس خائفون لكن الخوف ليس ثقة، والشرعية تبدأ حين يشعر المواطن بأن القانون يحميه حتى لو عارض السلطة، وأن القاضي يستطيع إصدار حكم لا يرضي أصحاب النفوذ، وأن جهاز الأمن لا يتصرف فوق المساءلة، فالنقد ليس مؤامرة، والاختلاف السياسي ليس خيانة والمطالبة بالحقوق لا تعني السعي إلى إسقاط الدولة.

قد يساعد الانفتاح الخارجي في دعم اقتصاد سوريا لكنه وحده لا يبني الثقة، فالدول الأخرى تستطيع تقديم المساعدات لكنها لا تستطيع أن تجعل عائلة تثق بالشرطة أو أن تعطي أمًا خبرًا عن ابنها المفقود، فهذه مهمة سورية داخلية تبدأ بجدول زمني واضح وقضاء مستقل، وتبقى العدالة الانتقالية شرطًا أساسيًا، إذ لا يمكن مطالبة السوريين بفتح صفحة جديدة قبل معرفة مصير المعتقلين والمفقودين، فالعدالة لا تعني الانتقام من جماعة كاملة، بل كشف الحقيقة والاعتراف بالضحايا ومحاسبة من تثبت مسؤوليته وحماية الأبرياء، كما أن بناء الجيش والأجهزة الأمنية يحتاج إلى قاعدة واضحة أساسها الولاء للقانون والمؤسسات لا لشخص أو فصيل.

في النهاية، لن تُقاس سوريا الجديدة بعدد الحواجز التي زُيلت ولا بعدد المناصب التي انتقلت من يد إلى أخرى، بل بعدد السوريين الذين أصبحوا يشعرون بالأمان داخل بيوتهم والإنصاف أمام محاكمهم والكرامة في طوابير مؤسساتهم، والدولة لا تكون قوية عندما يخافها الناس، بل عندما يلجؤون إليها وهم واثقون من أنها لن تميز بينهم بسبب الطائفة أو المنطقة أو الموقف السياسي، وقد تفتح القوة الطريق إلى دمشق لكنها لا تستطيع وحدها أن تفتح طريقًا إلى قلوب السوريين، ذلك الطريق يمر عبر قانون عادل ومؤسسات مسؤولة، وذاكرة لا تُدفن قبل كشف الحقيقة، وسلطة تقبل بأن تُحاسَب كما تحاسب مواطنيها، فإذا نجحت سوريا في تحويل انتصار السلاح إلى عقد مواطنة فقد تبدأ فعلًا صفحة جديدة من تاريخها، أما إذا بقيت الدولة أسيرة الفصيل فلن يكون سقوط النظام سوى تبديل في الوجوه بينما يبقى الخوف هو الحاكم الحقيقي.

حماة..

20 حافلة خاصة على خطين تثير احتجاج أصحاب "السرافيس"

حماة – عدي الحاج حسين

أعلنت محافظة حماة، في 21 من أيلول الماضي، استدراج عروض أسعار لاستثمار 20 حافلة نقل داخلي لتخديم خطي "المشاع جنوب الملعب" و"حي المساكن" في مدينة حماة، بمدة استثمار تستمر خمس سنوات قابلة للتجديد. ويأتي الإعلان في وقت نظم فيه العشرات من أصحاب "السرافيس" وقفة احتجاجية بإحدى ساحات المدينة، في 14 من تشرين الثاني الحالي، رفضًا لقرار إخلاء خطين ووضعهما تحت تصرف مستثمر، مطالبين بالتراجع عنه وإيجاد بدائل تضمن استمرار عملهم.

وقفة في ساحة الملعب البلدي

رئيس خط المشاع وممثل مجموعة من السائقين، واصل التركاوي، قال لعنب بلدي، إن السائقين لم يلجؤوا إلى الإضراب أو قطع الطرق أو التجمهر أمام المحافظة، بل اجتمع الناس في ساحة الملعب البلدي للتعبير عن معاناتهم دون قطع أي طريق.

وأضاف التركاوي أن القرارات والإجراءات المرتبطة بالخطوط تشمل خط المشاع جنوب الملعب الذي يضم نحو 70 "ميكروباصًا"، وخط ضاحية أبي الفداء/المساكن الذي يضم نحو 100 "ميكروباص"، ليصل العدد الإجمالي في هذه المسارات إلى ما يقارب 170 سيارة، لافتًا إلى أن خط ضاحية الأمين كان مفتوحًا ومرتبطًا بالمشاع جنوب الملعب.

وشدد على أن السائقين ليسوا ضد المستثمر ولا يمانعون وجوده، ويريدون فقط مسارًا يتيح لهم العمل دون الإضرار به.

وأضاف التركاوي أن أصحاب "السرافيس" أعربوا عن مخاوفهم من أن يؤدي القرار إلى خلق أزمات وازدحام على خطوط النقل الأخرى بدلًا من إيجاد حلول بديلة لهم، مشيرًا إلى أن مئات العائلات تعتمد على هذه المركبات كمصدر رزق أساسي لتأمين معيشتها، رغم تهالك عدد منها.

وطالب السائقون الجهات المسؤولة بتوضيح أسباب هذه القرارات وتقديم بدائل عملية تضمن عدم قطع أرزاقهم، وفق التركاوي، معتبرين أن مصالح المستثمرين تحظى بالأولوية على حساب حقوق العاملين في قطاع النقل، في وقت ينتظر فيه السائقون ترجمة وعود البدائل إلى مسارات محددة على الأرض قبل أن تتحول مركباتهم إلى ركام في الساحات.

أسر مهددة بفقدان موارد الرزق

أحمد العزي، وهو معيل لثمانية أولاد ويعمل على خط مساكن جنوب الملعب، قال لعنب بلدي، إنه يملك "سرفيسًا" على خط المساكن اشتراه قبل سنوات بـ40 ألف دولار.

وأضاف أن مديرية النقل أدخلت "باصات" على الخط سابقًا بأجرة عشر ليرات، بينما يعمل السائقون بأجرة 30 ليرة، وهي لا تغطي حتى تكاليف الصيانة والإطارات، لافتًا إلى أن الاستثمار الجديد بإدخال 20 "باصًا" وإفراغ الخط من "السرافيس" يمثل إقصاء وتهديدًا بـ"ضياع استثمار عمر كامل".

وتحدث التركاوي عن مخاوف السائقين وحجم الضرر وتأثر نحو 170 "ميكروباصًا"، مقدرًا أن كل مركبة تعيل أسرتين أو ثلاثًا أو أكثر، ما قد يمس مئات الأسر وآلاف الأشخاص.

تكاليف تأهيل وبدائل مستحيلة

أكد التركاوي أن السائقين التزموا بالفحص والتأهيل لدى مديرية النقل الداخلي، ومن لم تكن سيارته جاهزة أوقفها، مشيرًا إلى أن تكلفة التأهيل والصيانة باتت مرتفعة للغاية في ظل واقع السوق المحلية.

وكشف أن أصحاب السيارات دفعوا مبالغ كبيرة بحسب حالة كل سيارة، لافتًا إلى أن ارتفاع تكاليف الصيانة في حماة "مرهق"، فمجرد أعمال بسيطة مثل تركيب قطعة أو معايرة باب سيارة قد تكلف مئات الآلاف.

وأكد أن الخطوط الخارجية التي تُطرح كبديل لا تستوعب مزيدًا من المركبات، فخط حماة- صوران يضم نحو 20 سيارة ولا يتحمل زيادة، فضلًا عن أن السائق المقيم في حماة قد يخرج صباحًا دون ركاب بالاتجاه المطلوب وينتظر لساعات قبل أن يجد فرصة للعودة، وهو ما ينطبق أيضًا على خطوط حماة- حمص وحماة- محردة المزدحمة أصلًا بـ"الميكروباصات".

استثمار بإجراءات معلنة

مدير مديرية نقل الركاب في مدينة حماة، باسم العوير، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن دخول شركة نقل خاصة ليس بالأمر الجديد، بل إن معظم المحافظات السورية توجد فيها شركات استثمارية منها دمشق وحلب واللاذقية وحمص.

وأكد أن دخولها بأسطول 20 "باصًا" صحيح، وأن ذلك تم وفق الإجراءات القانونية المتبعة لإجراء عقود استثمار.

وأشار إلى أن الاستثمار تم بشكل علني ومعمم ليتيح لجميع المستثمرين التقديم، وأن الإعلان الأول جرى في 27 من آب والثاني في 21 من أيلول وفق الأنظمة والقوانين.

يتوزع المشروع على خطين رئيسين بواقع عشر حافلات لكل خط، إذ يتضمن خط المشاع جنوب الملعب استثمار عشر حافلات، فيما يتضمن خط حي المساكن استثمار عشر حافلات تعمل على الكهرباء، بمدة استثمار خمس سنوات قابلة للتجديد، بحسب العوير.

وبخصوص ترخيص الشركة المستثمرة، أوضح أنها مرخصة منذ عام 2008، وأن التعرفة الحالية للنقل الداخلي مدعومة من قبل محافظة حماة.

وحول التعرفة المعلنة لـ"الباصات" الجديدة، أوضح العوير أن التعرفة المعتمدة صادرة عن لجنة لدراسة التعرفة، وأنها قابلة للتغير بحسب المعطيات الموجودة.

"باصات" بخدمات ذكية و18 خطًا مستحدثًا

أشار مدير نقل الركاب إلى أن "الباصات" مجهزة بخدمة الإنترنت وكاميرات مراقبة، وتقدم خدمات أفضل وفق معايير أعلى.

وقال إن عملية الصعود والنزول مريحة للركاب مقارنة ببقية الآليات، مع تواتر زمني منضبط ومعلن على مراكز المراقبة ووسائل التواصل، مشيرًا إلى وجود رقم خاص بالشكاوى والمقترحات تابع لمديرية النقل الداخلي.

ولفت إلى التنسيق مع إدارة فرع مرور حماة لتخصيص مواقف ومنع الوقوف العشوائي لتجنب الازدحامات المرورية.

وردًا على مخاوف الإقصاء، أكد العوير أنه بالنسبة للآليات الموجودة حاليًا تم استحداث 18 خطًا بين الريف والمدينة وتوزيعها وتأمين بديل للخطوط الحالية، نافيًا ما يشاع عن إقصائهم، ومؤكدًا أنه تم تأمين بديل بناء على رغبة السائقين.

أحجار من "الحميدية" لإعادة البناء

لفتت علي إلى أن التدخلات المتخصصة تشمل إعداد الدراسات ووضع تصور افتراضي لإعادة بناء سقف إحدى الغرف العلوية الجنوبية الشرقية، المغطاة حاليًا بطبقة مؤقتة من ألواح "الأسبستوس"، على أن تُحدد طريقة البناء والمواد الملائمة بعد استكمال الكشوف وبالتنسيق مع المديرية العامة للآثار والمتاحف.

وأظهرت المعاينات الأولية لأحجار محجر جرى تحديده في منطقة الحميدية جنوبي طرطوس توافقًا ملحوظًا مع أحجار المتحف الأصلية في اللون والملمس والطبيعة، وتخضع العينات حاليًا للتحليل والمقارنة لتأكيد ملاءمتها للاستخدام عند الحاجة.

وشددت المهندسة على أن الحفاظ على أصالة المبنى يمثل مبدأ أساسيًا عبر الحد من التدخلات الجديدة، والاحتفاظ بالعناصر التاريخية حيثما أمكن، واعتماد مبدأ "قابلية عكس التدخلات".

مراحل التنفيذ وإشراك الحرفيين المحليين

في استعراضها لسير العمل، ذكرت علي أن المرحلة الحالية سبقتها أعمال تحضيرية أساسية نُفذت بالتنسيق مع الجهات المعنية، شملت تقليم الأشجار المحيطة بالمبنى وتنظيف واجهاته من الأعشاب والنباتات، تمهيدًا لتنفيذ التوثيق الثلاثي الأبعاد للمتحف من الداخل والخارج.

وتابعت أن الأعمال الميدانية المقبلة ستنطلق باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية وحماية العناصر المعمارية، ونقل القطع الأثرية إلى مكان تخزين مؤقت، يليها الترميم المعماري، وصولًا إلى الصيانة النهائية وتجهيز الموقع لاستعادة دوره المتحفي والثقافي، مع إمكانية مراجعة تسلسل الأعمال وفق نتائج المعاينات الميدانية في أثناء التنفيذ.

وبيّنت أن المشروع يقوم على تعاون مستمر بين مؤسسة "الآغا خان" والمديرية العامة للآثار والمتاحف ودائرة آثار طرطوس منذ مرحلة إعداد الدراسات، إذ ستُشكّل لجنة فنية مشتركة لمتابعة الجوانب الفنية والتنسيقية واتخاذ القرارات، مع تنفيذ الأعمال عبر ورشات متخصصة وتحت إشراف مشترك.

وأضافت أن المشروع يتيح تبادل الخبرات في الترميم بالحجر والتعامل مع المواد التقليدية وتوثيق العناصر المعمارية، مع إمكانية إشراك حرفيين محليين ضمن الورشات المتخصصة لنقل المعرفة وتطوير الخبرات المحلية في صون التراث العمراني.

تأمين المقتنيات وتحديات التمويل

مدير دائرة الآثار والمتاحف في طرطوس، عبد الحي المحمد، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن مبنى المتحف شهد آخر عملية ترميم له في عام 2023، مشيرًا إلى أن التقييم الفني الحالي للمبنى يعد "فوق الوسط"، إلا أن موقعه في منطقة ذات رطوبة مرتفعة يستدعي تدخلًا وقائيًا لحماية الأجزاء المعرضة للتلف، مثل التيجان والأعمدة والجدران، من العوامل الجوية.

وأوضح أن الدائرة وضعت، بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار والمتاحف، خطة لتأمين المقتنيات الأثرية خلال فترة العمل، تشمل توضيب القطع القابلة للنقل داخل صناديق مصممة خصيصًا لهذا الغرض ونقلها إلى مكان حفظ مجهز، بينما زُوّدت القطع الكبيرة وثقيلة الوزن بأغطية خاصة تحميها من أي أضرار محتملة في أثناء تنفيذ الأعمال.

وعن أسباب الاعتماد على جهات مانحة لتنفيذ المشروع، بيّن المحمد أن دائرة آثار طرطوس تمتلك كوادر فنية وهندسية ذات خبرة، إلا أن ضعف الإمكانات المادية يحول دون قدرتها على تنفيذ مشاريع ترميم بهذا الحجم، لافتًا إلى أن دور كوادر الدائرة يتركز حاليًا على دراسة الشروط الفنية والقانونية للمشروع، والإشراف الكامل على مطابقة التنفيذ للمعايير المعتمدة في حفظ التراث.

وأضاف أن المشروع يتضمن تصميم خزائن عرض للقطع الأثرية وفق المعايير العالمية للحماية من الرطوبة وتوفير الإضاءة المناسبة، ما سيتيح للزوار والباحثين الاطلاع على مقتنيات المتحف بعد إعادة افتتاحه رسميًا.

رؤية مستقبلية وتوسع محتمل

تخطط صيانة المقتنيات الأثرية، وتحديث أنظمة الحماية والتكييف داخل القاعات، إلى جانب تطوير خزائن العرض الخشبية وتزويدها بوحدات إنارة ملائمة، ستُدرج ضمن مراحل لاحقة رهنًا باستكمال الدراسات المتخصصة وتوفر التمويل اللازم، وفق مهندسة الموقع في المؤسسة، هبة علي.

وتسعى هذه الرؤية إلى إعادة إحياء متحف طرطوس بوصفه منبرًا ثقافيًا وتعليميًا وسياحيًا يثري تجربة الزوار ويعزز اندماج المبنى في محيطه التاريخي، بحسب علي، مشيرة إلى أن توسيع تدخلات المؤسسة لتشمل مواقع أثرية أخرى في المحافظة يظل مرهونًا بنجاح المرحلة الحالية، وتأمين المنح المالية، وتوافق الأولويات الفنية مع الجهات المعنية.

ويعد مبنى متحف طرطوس من أبرز المعالم الأثرية في المدينة القديمة، إذ كان في الأصل كاتدرائية "سيدة طرطوس" التي شُيّدت في القرن الـ12 الميلادي، وتتميز بطرازها المعماري القوطي الرومانسكي، قبل أن تتحول في فترات لاحقة إلى مسجد، ومن ثم إلى متحف وطني يضم مقتنيات أثرية نادرة تعود لحضارات الساحل السوري المتعاقبة.

حافلات نقل خاصة تدخل الخدمة في حي ضاحية أبي الفداء بحماة – 27 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي/عدي الحاج حسين)

بدعم دولي وخطة تمتد لعام

"الآغا خان" تبدأ ترميم متحف طرطوس

طرطوس – شعبان شاميه

تستعد مؤسسة "الآغا خان" لبدء الأعمال الميدانية لترميم مبنى متحف طرطوس خلال الأيام القليلة المقبلة، عقب تسلم الموقع رسميًا من دائرة آثار طرطوس في تشرين الثاني الحالي، ضمن خطة تمتد لأكثر من عام وتستهدف إنجاز المشروع بحلول نهاية عام 2027، بحسب ما أفادت به مهندسة الموقع في المؤسسة، هبة علي، في حديث إلى عنب بلدي.



المديرية العامة للآثار والمتاحف تسلم موقع متحف طرطوس إلى مؤسسة "الآغا خان" بعد استكمال الدراسات اللازمة تمهيدًا لبدء أعمال ترميمه – 18 تشرين الثاني 2026 (دائرة آثار طرطوس/فيسبوك)

وقالت علي إن المشروع يُنفذ بتمويل من "التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع" (ALIPH) لدعم المواقع ذات القيمة التاريخية، مشيرة إلى أن الميزانية التفصيلية حُددت في مرحلة التخطيط الفني وفق نطاق الأعمال المعتمد، والكميات النهائية، والكشف التقديري، والجدول الزمني، لضبط الأولويات وتوجيه الموارد نحو الأعمال الأكثر إلحاحًا وارتباطًا بسلامة المبنى واستدامته.

استقرار إنشائي وترميم بـ"المونة" الكلسية

تُظهر نتائج التقييم الإنشائي الأولي استقرار المبنى بشكل عام، دون مؤشرات حالية على تحديات إنشائية كبيرة تهدد سلامته، وفق ما ذكرته علي، مستدركة بأن طبيعة المبنى التاريخية ومروره بمراحل استخدام وترميم متعددة يتطلبان دقة عالية في أثناء التنفيذ، لاحتمال ظهور معالجات أو احتياجات إضافية عند الكشف عن بعض العناصر المعمارية.

ويركز التدخل الحالي على ترميم المبنى وعناصره الإنشائية والمعمارية، ويشمل تنظيف الواجهات الداخلية والخارجية، وإزالة المعالجات الأسمنتية المضافة خلال ترميمات سابقة بين الفواصل الحجرية، واستبدالها بـ"مونة" تقليدية كلسية متوافقة مع طبيعة المبنى الأصلية، لتفادي التأثير السلبي للأسمنت في أداء الحجر واستدامته.

كما تتضمن الأعمال، بحسب مهندسة الموقع، معالجة الشقوق، وترميم التيجان والكورنيشات والعناصر الحجرية المتآكلة بفعل الزمن والرطوبة، وصيانة الأبواب والنوافذ، وتنفيذ أعمال التقييم والصيانة الكهربائية الضرورية.

أحجار من "الحميدية" لإعادة البناء

لفتت علي إلى أن التدخلات المتخصصة تشمل إعداد الدراسات ووضع تصور افتراضي لإعادة بناء سقف إحدى الغرف العلوية الجنوبية الشرقية، المغطاة حاليًا بطبقة مؤقتة من ألواح "الأسبستوس"، على أن تُحدد طريقة البناء والمواد الملائمة بعد استكمال الكشوف وبالتنسيق مع المديرية العامة للآثار والمتاحف.

وأظهرت المعاينات الأولية لأحجار محجر جرى تحديده في منطقة الحميدية جنوبي طرطوس توافقًا ملحوظًا مع أحجار المتحف الأصلية في اللون والملمس والطبيعة، وتخضع العينات حاليًا للتحليل والمقارنة لتأكيد ملاءمتها للاستخدام عند الحاجة.

وشددت المهندسة على أن الحفاظ على أصالة المبنى يمثل مبدأ أساسيًا عبر الحد من التدخلات الجديدة، والاحتفاظ بالعناصر التاريخية حيثما أمكن، واعتماد مبدأ "قابلية عكس التدخلات".

مراحل التنفيذ وإشراك الحرفيين المحليين

في استعراضها لسير العمل، ذكرت علي أن المرحلة الحالية سبقتها أعمال تحضيرية أساسية نُفذت بالتنسيق مع الجهات المعنية، شملت تقليم الأشجار المحيطة بالمبنى وتنظيف واجهاته من الأعشاب والنباتات، تمهيدًا لتنفيذ التوثيق الثلاثي الأبعاد للمتحف من الداخل والخارج.

وتابعت أن الأعمال الميدانية المقبلة ستنطلق باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية وحماية العناصر المعمارية، ونقل القطع الأثرية إلى مكان تخزين مؤقت، يليها الترميم المعماري، وصولًا إلى الصيانة النهائية وتجهيز الموقع لاستعادة دوره المتحفي والثقافي، مع إمكانية مراجعة تسلسل الأعمال وفق نتائج المعاينات الميدانية في أثناء التنفيذ.

وبيّنت أن المشروع يقوم على تعاون مستمر بين مؤسسة "الآغا خان" والمديرية العامة للآثار والمتاحف ودائرة آثار طرطوس منذ مرحلة إعداد الدراسات، إذ ستُشكّل لجنة فنية مشتركة لمتابعة الجوانب الفنية والتنسيقية واتخاذ القرارات، مع تنفيذ الأعمال عبر ورشات متخصصة وتحت إشراف مشترك.

وأضافت أن المشروع يتيح تبادل الخبرات في الترميم بالحجر والتعامل مع المواد التقليدية وتوثيق العناصر المعمارية، مع إمكانية إشراك حرفيين محليين ضمن الورشات المتخصصة لنقل المعرفة وتطوير الخبرات المحلية في صون التراث العمراني.

تأمين المقتنيات وتحديات التمويل

مدير دائرة الآثار والمتاحف في طرطوس، عبد الحي المحمد، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن مبنى المتحف شهد آخر عملية ترميم له في عام 2023، مشيرًا إلى أن التقييم الفني الحالي للمبنى يعد "فوق الوسط"، إلا أن موقعه في منطقة ذات رطوبة مرتفعة يستدعي تدخلًا وقائيًا لحماية الأجزاء المعرضة للتلف، مثل التيجان والأعمدة والجدران، من العوامل الجوية.

وأوضح أن الدائرة وضعت، بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار والمتاحف، خطة لتأمين المقتنيات الأثرية خلال فترة العمل، تشمل توضيب القطع القابلة للنقل داخل صناديق مصممة خصيصًا لهذا الغرض ونقلها إلى مكان حفظ مجهز، بينما زُوّدت القطع الكبيرة وثقيلة الوزن بأغطية خاصة تحميها من أي أضرار محتملة في أثناء تنفيذ الأعمال.

وعن أسباب الاعتماد على جهات مانحة لتنفيذ المشروع، بيّن المحمد أن دائرة آثار طرطوس تمتلك كوادر فنية وهندسية ذات خبرة، إلا أن ضعف الإمكانات المادية يحول دون قدرتها على تنفيذ مشاريع ترميم بهذا الحجم، لافتًا إلى أن دور كوادر الدائرة يتركز حاليًا على دراسة الشروط الفنية والقانونية للمشروع، والإشراف الكامل على مطابقة التنفيذ للمعايير المعتمدة في حفظ التراث.

وأضاف أن المشروع يتضمن تصميم خزائن عرض للقطع الأثرية وفق المعايير العالمية للحماية من الرطوبة وتوفير الإضاءة المناسبة، ما سيتيح للزوار والباحثين الاطلاع على مقتنيات المتحف بعد إعادة افتتاحه رسميًا.

رؤية مستقبلية وتوسع محتمل

تخطط صيانة المقتنيات الأثرية، وتحديث أنظمة الحماية والتكييف داخل القاعات، إلى جانب تطوير خزائن العرض الخشبية وتزويدها بوحدات إنارة ملائمة، ستُدرج ضمن مراحل لاحقة رهنًا باستكمال الدراسات المتخصصة وتوفر التمويل اللازم، وفق مهندسة الموقع في المؤسسة، هبة علي.

وتسعى هذه الرؤية إلى إعادة إحياء متحف طرطوس بوصفه منبرًا ثقافيًا وتعليميًا وسياحيًا يثري تجربة الزوار ويعزز اندماج المبنى في محيطه التاريخي، بحسب علي، مشيرة إلى أن توسيع تدخلات المؤسسة لتشمل مواقع أثرية أخرى في المحافظة يظل مرهونًا بنجاح المرحلة الحالية، وتأمين المنح المالية، وتوافق الأولويات الفنية مع الجهات المعنية.

ويعد مبنى متحف طرطوس من أبرز المعالم الأثرية في المدينة القديمة، إذ كان في الأصل كاتدرائية "سيدة طرطوس" التي شُيّدت في القرن الـ12 الميلادي، وتتميز بطرازها المعماري القوطي الرومانسكي، قبل أن تتحول في فترات لاحقة إلى مسجد، ومن ثم إلى متحف وطني يضم مقتنيات أثرية نادرة تعود لحضارات الساحل السوري المتعاقبة.

قطار النزهة في دمشق.. رحلة لكشف العيوب والنواقص

دمشق – غنى جبر

بدأ قطار النزهة البخاري في دمشق أولى خطوات العودة إلى الخدمة، مع إجراء المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، في تشرين الثاني الحالي، رحلة تجريبية للقطار، بهدف تقييم جاهزيته الفنية والتشغيلية، تمهيدًا لاستئناف الرحلات المنتظمة مع بداية فصل الربيع المقبل.

وقال المكتب الإعلامي في وزارة النقل السورية، لعنب بلدي، إن الرحلة التجريبية لقطار النزهة تهدف إلى تقييم وضعه الفني والتشغيلي، ودراسة متطلبات إعادته إلى الخدمة، بعد إنجاز أعمال الإصلاح الأولية في ورشات الوزارة.

وشملت عملية التقييم فحص جاهزية الخط الحديدي والقضبان والمفاتيح والتقاطعات، بعد استكمال أعمال تنظيف مسار الخط، وكشف القضبان والعوارض واستبدال الأجزاء التالفة منها، وصيانة المفاتيح، ومعالجة التعديات على السكة الحديدية وحرمها.

وأشار المكتب إلى ظهور مجموعة من الملاحظات والمشكلات الفنية التي لا يمكن اكتشافها إلا بعد تشغيل القطار وتحريكه على السكة، موضحًا أن العمل جارٍ لمعالجتها كما تتواصل أعمال التجهيز الجمالي للقاطرة والعربات، مع مراعاة التوازن بين متطلبات التأهيل والحفاظ على الهوية التاريخية للقطار البخاري وشكله الأصيل.

وبيّن أن نتائج الإصلاحات الأولية أظهرت سير العمل وفق الخطة الموضوعة، إذ جرى استكمال معظم النواقص المتعلقة بالقطع والتوصيلات، سواء من خلال تصنيعها محليًا أو الاستفادة من قطع القاطرات المتوقفة عن الخدمة.

وتتركز الأعمال الحالية على استكمال تجهيز القاطرة ورفع جاهزيتها الفنية، بالتوازي مع البدء بإصلاح قاطرة بخارية ثانية.

وفيما يتعلق بعربات الركاب الخشبية، لفت المكتب إلى تعرضها للعبث والتخريب وسرقة محتوياتها خلال فترة توقفها في محطة الهامة، ما استدعى إعطاء الأولوية لتجهيزها من الناحية الفنية، ولا سيما أنظمة الفرملة والربط الميكانيكي وفحص العجلات، على أن تُستكمل أعمال إصلاحها وإجراء التعديلات اللازمة عليها في مراحل لاحقة.

وحددت الوزارة موعد بدء الرحلات المنتظمة بالتزامن مع بداية فصل الربيع، أواخر آذار وبداية نيسان 2027، وهو توقيت يرتبط بعودة الحركة إلى نهر بردى وبدء إقبال الدمشقيين على المصايف الواقعة على مسار الخط، بما يتيح للقطار خدمة حركة التنزه الموسمية في موعدها المعتاد.

وعن أهمية إعادة تشغيل القطار، أوضح المكتب أنها تتجاوز الجانب الخدمي، إذ تمثل خطوة للحفاظ على أحد معالم النقل السككي التاريخية في دمشق وإعادة حضوره إلى المشهد العام، فضلًا عن دوره في خدمة المصايف وتنشيط الحركة السياحية والأنشطة الاقتصادية والخدمية في المناطق التي يمر بها.

وأضاف أن القطار البخاري يشكل عامل جذب للمهتمين بهذا النوع من القطارات، بمن فيهم السياح الأجانب، ما يمكن أن يسهم في استقطاب الزوار من الخارج والترويج لسوريا سياحيًا بعد فترة طويلة من الانقطاع.

وعلى مستوى البنية التحتية، تتيح إعادة التشغيل الاستفادة من الخط الحديدي القائم بعد تأهيله وصيانة قضبانه ومفاتيحه، بدلًا من استمرار تعطيله، كما تمهد لإعادة تشغيل قاطرات أخرى، في ظل البدء بأعمال إصلاح قاطرة بخارية ثانية.

وأكد المكتب أن أعمال التأهيل والإصلاح السابقة نُفذت بالاعتماد على كوادر المؤسسة والعاملين فيها، وبجهودهم وإمكاناتهم، وبتكاليف محدودة.

وبحسب المكتب، تبلغ الطاقة الاستيعابية لكل عربة ركاب نحو 30 راكبًا، وقد جُهزت حاليًا أربع عربات، على أن تُضاف إليها لاحقًا عربتا ركاب، وعربة مطعم، وأخرى للخدمات.

من الحجاز إلى سرغايا

شكل قطار النزهة البخاري على مدى عقود جزءًا من الحياة الاجتماعية في دمشق، وارتبط برحلات الاصطياف والتنزه التي اعتادت العائلات الدمشقية تنظيمها، ولا سيما خلال فصلي الربيع والصيف، باتجاه المناطق الطبيعية في ريف العاصمة الغربي.

وكانت رحلات القطار تنطلق من محطة الحجاز في دمشق، وتعبر عددًا من المناطق، بينها الربوة ودمر والهامة وعين الخضراء وعين الفيجة، قبل الوصول إلى الزبداني وسرغايا.

واستمرت رحلات القطار على خط دمشق- سرغايا حتى عام 2010، حين توقفت لأسباب فنية، لتشهد السنوات التالية محاولات متفرقة لإعادته إلى الخدمة، شملت تسيير رحلات محدودة وأعمالًا لصيانة وتأهيل أجزاء من الخط الحديدي، وفقًا لوكالة الأنباء السورية (سانا).

ويرتبط قطار النزهة الذي أُنشئ عام 1895 بتاريخ شبكة السكك الحديدية في سوريا، ولا سيما الخط الحديدي الحجازي، الذي بدأ إنشاؤه عام 1900، وشكل أبرز مشاريع النقل في المنطقة خلال تلك المرحلة.



رحلة تجريبية لقطار النزهة في دمشق- 7 تشرين الثاني 2026 (سانا)

مطالب بتخفيف شروط حماية الثروة السمكية

صيادو اللاذقية في شِباك مديرية المصايد

اللاذقية – يزن قر

يعتمد صيادون في اللاذقية على البحر مصدرًا أساسيًا أو وحيدًا لدخلهم، لكن القيود المفروضة على عدد من طرق الصيد دفعت بعضهم إلى التوقف عن العمل، في وقت يقولون فيه إنهم لا يملكون بدائل تمكّنهم من تأمين احتياجات أسرهم.

وبين مطالب حماية الثروة السمكية والحفاظ على مورد رزقهم، يطالب الصيادون بإعادة النظر في قرارات المنع ووضع ضوابط تنظم عملهم بدلًا من حظر طرق صيد يعتمدون عليها منذ سنوات.

وعكست شكاوى الصيادين، خلال اجتماع جمعهم بممثلين عن الجهات المعنية، تنوع المشكلات التي تواجههم، من منع الصيد الليلي بالغطس وبندقية الصيد، إلى القيود المفروضة على استخدام الشبك والأقفاص والصيد من الشاطئ والجرف.

وبينما رحب بعض المشاركين بعقد الاجتماع والاستماع إلى مطالبهم، رأى آخرون أنهم لم يحصلوا على إجابات واضحة أو حلول فورية، في انتظار ما ستسفر عنه دراسة المقترحات التي قدموها.

الصيد الليلي.. مهنة محفوفة بالمخاطر

يشكل منع الصيد الليلي بالغطس وبندقية الصيد إحدى أبرز المشكلات التي تحدث عنها الصيادون، إذ يقول ممارسون لهذه المهنة إنهم يعتمدون عليها في تأمين قوتهم اليومي، رغم المخاطر التي يتعرضون لها في أثناء النزول إلى البحر ليلًا، ولا سيما خلال فصل الشتاء.

وبحسب الغطاس زكريا نعامة، فإن شريحة واسعة من العاملين في هذا المجال تضررت من القيود.

وقال زكريا، لعنب بلدي، إن بعض الصيادين لجؤوا إلى الصيد ليلًا لأسباب صحية تحول دون قدرتهم على العمل نهارًا، فيما يعمل آخرون في وظائف خلال النهار ويعتمدون على الصيد الليلي لتأمين دخل إضافي.

وأضاف أن الغطس من المهن الخطرة، وأن العاملين فيها يواجهون أخطار البحر بحثًا عن مصدر رزقهم، معتبرًا أن فهم الظروف المعيشية للصيادين وطبيعة عملهم يساعد في الوصول إلى حلول.

ومن جبلة، قال حمدي المورهلي، وهو صياد يستخدم بندقية الصيد ليلًا، لعنب بلدي، إن أوضاعه المعيشية تدهورت بعد منعه من العمل، وإن أسرته باتت تواجه صعوبة في تأمين احتياجاتها الأساسية.

أما الغطاس زكريا عيدو فقال لعنب بلدي، إنه يحاول منذ نحو عامين الوصول إلى حل يسمح له بالعودة إلى الصيد الليلي بالبندقية، معتبرًا أن هذه الطريقة لا تستهدف الأسماك الصغيرة، وفق تجربته.

وتحدث عن أعباء معيشية وديون تراكمت عليه في ظل توقفه عن العمل، مطالبًا بتسريع الرد على مطالب الصيادين.

وفي السياق نفسه، قال فراس الأغا، وهو صياد يمارس الغطس الحر والصيد بالرمح ليلًا، لعنب بلدي، إن منعه من العمل مستمر منذ نحو عام ونصف، بعدما صُنّفت طريقة صيده ضمن الصيد الجائر.

وبحسب فراس، فإنه يصطاد باستخدام الرمح الأسماك الكبيرة فقط، ويضطر إلى العمل ليلًا في ظروف البرد والطقس الصعب، وقد لا تتجاوز حصيلته أحيانًا كيلوغرامًا أو كيلوغرامين من السمك، يبيعها لتأمين احتياجات أسرته.

وطالب فراس بإعادة السماح للصيادين الليليين بالعمل، وإشراكهم في وضع ضوابط تحافظ على الثروة السمكية، معتبرًا أن حماية البحر تبدأ من حماية الصياد وتأمين مصدر رزقه.

الشبك والأقفاص.. مطالب بتنظيم العمل بدل المنع

تتجاوز شكاوى الصيادين مسألة الغطس الليلي، لتشمل طرقًا أخرى يعتمد عليها أصحاب مهن بحرية مختلفة، من بينها الصيد بالشبك والأقفاص والجرف.

وقال محمد كدي، وهو صياد من اللاذقية، لعنب بلدي، إن منع استخدام الشبك يحرمه من مصدر دخله، موضحًا أنه يستخدم شبكة يتراوح طولها بين 100 و150 مترًا، ولا يملك القدرة المالية على شراء قارب لممارسة الصيد بطريقة أخرى.

واعتبر أن السماح له باستخدام شبكة محدودة، مع الالتزام بالمواصفات التي تحددها الجهات المختصة، يمكن أن يتيح له العمل من دون الإضرار بالثروة السمكية، بحسب تقديره.

من جهته، اقترح الصياد عبد الحميد محجازي، الذي يصطاد بالبندقية والأقفاص، تمديد فترة السماح بالعمل بالأقفاص حتى كانون الأول، موضحًا أن الفترة المسموح بها حاليًا لا تتيح للصيادين الاستفادة فعليًا من كامل الموسم، بسبب الظروف البحرية التي تحد من قدرتهم على العمل.

وقال عبد الحميد، لعنب بلدي، إن الصيد بالأقفاص يتيح إعادة الأسماك الصغيرة إلى البحر إذا ظهرت ضمن الصيد، لأنها تبقى حية، مطالبًا بوضع ضوابط لمحاسبة من يصطاد الأسماك الصغيرة بدلًا من منع طريقة الصيد بأكملها.

وفيما يتعلق بصيادي الجرف الشاطئي، قال محمد عثمان، لعنب بلدي، إن هذه الطريقة تعتمد على سحب شبكة تُعرف باسم "الجاروفة" من طرفي الشاطئ، على مسافة لا تتجاوز 500 متر عن الساحل، موضحًا أن نحو 20 صيادًا يعملون على سحب كل شبكة، بواقع عشرة من كل جهة.

وأضاف أن الشبكة مزودة بفتحات تسمح بخروج الأسماك الصغيرة، معتبرًا أن هذه الطريقة تستهدف الأسماك الأكبر حجمًا ولا تلحق ضررًا بالثروة السمكية.

وأشار محمد إلى أن منع الجرف الشاطئي لا يؤثر في الصيادين وحدهم، بل يمتد إلى عائلات نحو 20 عاملًا يعتمدون على كل شبكة مصدرًا للرزق.

وطالب، في حال استمرار المنع، بتأمين فرص عمل مؤقتة لهؤلاء الصيادين خلال فترة توقفهم، إلى حين السماح لهم بالعودة إلى مهنتهم.

وبحسب محمد، فإن الصيادين قدموا خلال الاجتماع وثائق قال إنها تتضمن أحكامًا قضائية سابقة لصالحهم في دعاوى تتعلق بممارسة الجرف الشاطئي، معربًا عن أمله في أن تدرس الجهات المعنية المطالب من الناحية العلمية، وأن تتوصل إلى قرار ينصف الصيادين ويحافظ على الثروة السمكية.

قيود على الصيد من الشاطئ

تستهدف القيود أيضًا صيادين يعتمدون على الصيد من الشاطئ، وهي مهنة يقول أصحابها إنها تشكل مصدر دخل يوميًا لهم، ولا سيما ممن لا يملكون قوارب أو معدات صيد كبيرة.

وقال محمود السعيد، وهو "صياد راجل" من اللاذقية، إن بعض التعديلات التي طرأت على أماكن الصيد أثرت في أصحاب هذه المهنة، وخصوصًا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو الحالات الصحية الخاصة، الذين يصعب عليهم الوصول إلى مواقع الصيد البديلة.

وطالب محمود بإعادة النظر في أماكن الصيد المسموح بها، وإتاحة مواقع كانت مستخدمة سابقًا، من بينها بعض الأحواض ومراكز الصيد على الشاطئ، مع مراعاة أوضاع الصيادين الذين تحول ظروفهم الصحية دون الوصول إلى أماكن بعيدة أو وعرة.

مطالب الصيادين قيد الدراسة

من جهته، قال مدير مديرية المصايد والرخص ضمن المديرية العامة للموانئ في اللاذقية، غيث كلية، لعنب بلدي، إن الاجتماع شهد طرح شكاوى تتعلق بمنع الصيد الليلي، والصيد داخل أحواض الموانئ، وأطوال القوارب، وطريقة صيد "الشنشلا" وتطويرها (وهي طريقة صيد بحري تستخدم فيها شبكة كبيرة تُلقى في البحر وتُسحب بطريقة تحيط بأسراب الأسماك، ثم تُجمع الأسماك داخل الشبكة)، إضافة إلى القيود المفروضة على الاقتراب من مناطق عسكرية في عدد من المواقع الساحلية.

وأضاف كلية أن المديرية سجلت المطالب ودرستها كلًا على حدة، على أن تخاطب الجهات المختصة، بما فيها الجهات العسكرية، للنظر في تحديد حرم المناطق العسكرية وإمكانية معالجة المشكلات التي يواجهها الصيادون بالقرب منها.

وأوضح أن بعض المطالب لا تدخل ضمن اختصاص المديرية، مشيرًا إلى أن مسألة اشتراط ألا يقل طول القوارب الدولية عن 16 مترًا تتبع مديرية التفتيش البحري.

وقال إن المديرية سترفع إليها دراسة بشأن السماح للصيادين بالخروج ضمن مجموعات، لافتًا إلى أن هذا الإجراء سُمح به خلال الصيف الماضي، بينما يشكل تطبيقه في الشتاء خطورة تستدعي الدراسة.

وتطرق كلية إلى مشكلة تأمين مادة المازوت، معتبرًا أنها من المطالب المحقة للصيادين، وقال إن المديرية تسعى لتأمين صهريج يصل إلى الميناء لتزويدهم بالمحروقات والتخفيف من الأعباء المترتبة عليهم.

وفيما يتعلق بطرق الصيد المخالفة، قال كلية إن صيد الديناميت من الممارسات التي تدمر البيئة البحرية، في حين أشار إلى أن الجرف الشاطئي يحتاج إلى دراسة تفصيلية ضمن ضوابط محددة.

وأضاف أن المديرية ستدرس هذه المعطيات وتتحقق من مدى صحتها، قبل توضيح ما إذا كان الجرف الشاطئي ضمن الضوابط المقترحة يضر بالبيئة البحرية أم لا.

وأشار إلى أن المديرية تتبع نهجًا تدريجيًا في ضبط المخالفات، تجنبًا لإحداث صعوبات مفاجئة للصيادين، وقال إن الإجراءات المتخذة في محافظة اللاذقية أسهمت، بحسب تقديره، في ضبط نحو 80% من المخالفات، وانعكس ذلك إيجابًا على الثروة السمكية.

وختم بأن المديرية أعدت بعد الاجتماع ملخصًا بالمطالب وجهزت كتبًا لإحالتها إلى الجهات المختصة، معربًا عن أمله في البدء بمعالجة المشكلات خلال وقت قريب.



صيادون على متن مركب صيد في مرفأ مارينا بمحافظة اللاذقية – 5 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي/ يزن قر)

بانتظار تسعيرة مركزية

معاينات الأطباء في الحسكة دون رقابة

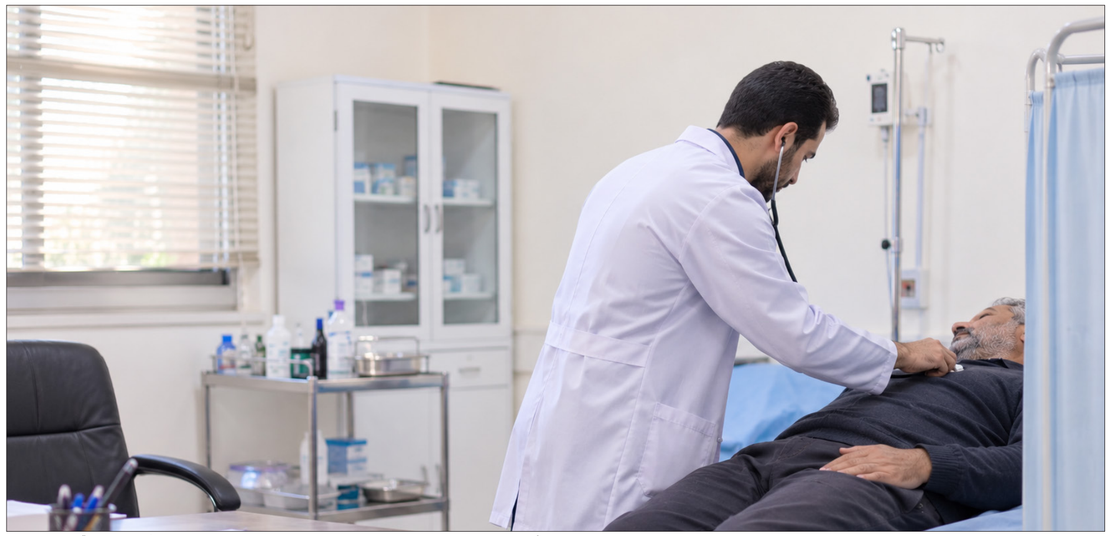

تفاوت أجور المعاينات بالعيادات الخاصة في الحسكة وسط مطالبات بتنظيمها وتفعيل الرقابة بما يراعي فجوة العرض وحقوق الأطباء (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

الحسكة – محمد جفال

تتفاوت أجور المعاينات الطبية في العيادات الخاصة بمحافظة الحسكة بين طبيب وآخر، في ظل غياب تسعيرة مركزية محدّثة وواضحة، ما يحمّل المرضى تكاليف متفاوتة للحصول على الخدمة الطبية، ويضيف أعباء مالية إلى ما يتحملونه من نفقات التحاليل والأدوية والمراجعات المتكررة.

ويقول أهالٍ من الحسكة، إن أجور المعاينات لم تعد تتناسب مع إمكانات شريحة واسعة من السكان، إذ تتفاوت بشكل كبير دون وجود آلية واضحة تضبط المبالغ التي يطلبها الأطباء، أو تتيح للمريض معرفة الأجر المفترض دفعه قبل الحصول على المعاينة.

ويثير هذا التفاوت تساؤلات حول الجهة المسؤولة عن تحديد أجور المعاينات ومراقبتها، ولا سيما أن تكلفة زيارة الطبيب لا تتوقف عند المعاينة، بل تتبعها في كثير من الحالات تحاليل مخبرية وصور شعاعية ووصفات دوائية، ما يجعل متابعة العلاج عبئًا ماليًا متراكمًا على المرضى وأسرهم.

كل طبيب يحدد أجره

جهاد السالم من أهالي مدينة الحسكة، قال لعنب بلدي، إن أجور المعاينات الطبية تختلف من طبيب إلى آخر دون وجود ضوابط واضحة يعرفها المريض أو يستطيع الاستناد إليها عند الاعتراض على قيمة المعاينة.

وأضاف أن كل طبيب يحدد الأجر الذي يراه مناسبًا، إذ تتراوح المبالغ التي يطلبها بعض الأطباء، وفق ما يرصده الأهالي، بين 800 و1500 ليرة سورية جديدة (80 ألفًا و150 ألف ليرة قديمة)، وهو تفاوت يضع المرضى أمام خيارات صعبة، خصوصًا أن اختيار الطبيب لا يكون دائمًا مرتبطًا بقدرة المريض المادية، بل قد تفرضه طبيعة الحالة الصحية أو الحاجة إلى اختصاص معيّن.

وأشار جهاد إلى أن المشكلة لا تتعلق بأجر المعاينة وحده، وإنما بما يترتب عليه من نفقات إضافية، إذ قد يطلب الطبيب إجراء تحاليل طبية أو صور شعاعية، إلى جانب شراء الأدوية الموصوفة، لتصبح التكلفة الإجمالية للعلاج أكبر بكثير من المبلغ المدفوع عند دخول العيادة.

وطالب بضبط أجور المعاينات ووضع تسعيرة واضحة وملزمة للأطباء، مع وجود جهة تراقب الالتزام بها وتستقبل شكاوى المرضى، معتبرًا أن ترك تحديد الأجور لكل طبيب على حدة يجعل المريض عاجزًا عن معرفة حقوقه أو الاعتراض على المبالغ المطلوبة منه .

عبد المجيد حامد من أهالي الحسكة، قال لعنب بلدي، إن التفاوت في أجور الأطباء يضع المرضى أمام واقع يصعب التعامل معه، إذ لا توجد، بحسب عبد المجيد، رقابة واضحة على قيمة المعاينات، ويحدد كل طبيب المبلغ الذي يتقاضاه وفق تقديره الخاص.

معاينات الأطباء باتت تشكل عبئًا على الأسر، ولا سيما أن المريض قد يضطر إلى مراجعة الطبيب أكثر من مرة لمتابعة حالته، ما يعني دفع أجور إضافية في كل زيارة، وفق ما ذكره عبد المجيد.

وطالب الجهات المعنية بالتدخل لتنظيم أجور المعاينات وتحديد أسعار واضحة تراعي أوضاع المواطنين، مع مراقبة تطبيقها على العيادات الخاصة، مشيرًا إلى أن ضبط الأسعار لا يعني حرمان الأطباء من حقوقهم المادية، وإنما إيجاد حدود معروفة تمنع تفاوت الأجور بصورة ترهق المرضى.

تسعيرة مركزية لم تصدر بعد

قال نقيب الأطباء في محافظة الحسكة، شيراز أمين، لعنب بلدي، إن النقابة تنتظر صدور التسعيرة الطبية الجديدة عن لجنة تضم نقابة الأطباء المركزية ووزير الصحة.

وأضاف أن التسعيرة الجديدة لم تصدر حتى الآن، ولذلك تشهد أجور المعاينات تفاوتًا بين الأطباء، ولا سيما مع ما تشهده المحافظة من أوضاع استثنائية في إشارة إلى عملية دمج المؤسسات.

وأوضح أمين أن النقابة في الحسكة، بالتعاون مع مديرية الصحة والأطباء الموجودين في مجلس النقابة بالمحافظة، لا تستطيع حاليًا ضبط هذا التفاوت قبل صدور التسعيرة المركزية.

وقال إن الإشراف على المعاينات ومتابعة مدى الالتزام بالأجور المحددة سيكون من اختصاص نقابة الأطباء بعد صدور التسعيرة المركزية عن وزارة الصحة ونقابة الأطباء المركزية.

وبذلك، تربط النقابة إمكانية متابعة أجور المعاينات وضبطها بصدور قرار مركزي يحدد التعرفة الجديدة، في وقت يستمر فيه التفاوت بين العيادات الخاصة في المحافظة.

تعرفة منشورة منذ 2024

قال مدير صحة الحسكة، خالد الخالد، لعنب بلدي، إن تنظيم أجور المعاينات في العيادات الخاصة يخضع للتشريعات والقرارات الناظمة لمزاولة المهن الطبية الصادرة عن الجهات المختصة في وزارة الصحة، وإن تحديد التعرفة ليس أمرًا متروكًا للاجتهاد الفردي دون ضوابط قانونية.

وأشار الخالد إلى أن المرسوم التشريعي رقم "12" لعام 1970، المتضمن قانون مزاولة المهن الطبية، ينظم هذا الموضوع، ولا سيما المادة "55" منه، التي تنص على أن الحد الأعلى لتعرفة الأجور التي يتقاضاها الأطباء الممارسون والاختصاصيون لقاء المعاينات والعمليات والفحوص والتحاليل يحدد بقرار من وزير الصحة.

وتنص المادة ذاتها، بحسب الخالد، على إحالة كل مخالف لأحكام القرار الناظم للتعرفة إلى القضاء، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة "53" من المرسوم.

وبالتالي، فإن وزارة الصحة هي الجهة صاحبة الصلاحية في تحديد الحد الأعلى للأجور، وتعد القرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن المرجعية المعتمدة لتنظيم التعرفة ومراقبة الالتزام بها.

وفيما يتعلق بالتعرفة المنشورة التي أمكن الرجوع إليها، أشار الخالد إلى أن وزارة الصحة أعلنت، في 26 حزيران 2024، تعديل أجور المعاينات الطبية، وحددت 25 ألف ليرة (قديمة) لمعاينة الطبيب الممارس العام، و40 ألف ليرة (قديمة) لمعاينة الطبيب الاختصاصي، و50 ألف ليرة (قديمة) لمعاينة الطبيب الاختصاصي الذي تجاوزت ممارسته للمهنة عشر سنوات.

كما حددت التعرفة 150 ألف ليرة (قديمة) للاستشارة الطبية التي تتضمن دراسة الملف الطبي وإعداد تقرير عن الحالة الصحية، إلى جانب أحكام تتعلق بالكشف الطبي المنزلي والمراجعة خلال الأسبوع الأول من المعاينة.

ولفت مدير الصحة إلى أن هذه الأرقام تمثل التعرفة المنشورة لعام 2024، وأنه لا بد من الرجوع إلى وزارة الصحة للتحقق من استمرار نفاذها أو صدور قرارات لاحقة بتعديلها، قبل اعتمادها باعتبارها التعرفة النافذة حاليًا.

اختلاف الأجور يحتاج إلى قرار رسمي

بشأن التفاوت بين أجور الأطباء في المدينة والريف، وبين الاختصاصات الطبية المختلفة، أوضح الخالد أن أي اختلاف في الحد الأعلى لأجور المعاينات يجب أن يستند إلى قرار رسمي صادر عن الجهة المختصة.

وذكر أن وجود اختلاف بين أجور الأطباء في المدينة والريف لا يشكل مبررًا قانونيًا بحد ذاته، ما لم يكن هناك نص أو قرار وزاري يجيز هذا الاختلاف ويحدد ضوابطه.

كما أشار إلى أن اختلاف طبيعة الاختصاص والخبرة ونوعية الخدمة الطبية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ضمن التعرفة التي تعتمدها وزارة الصحة، وليس من خلال فرض تسعيرات غير مستندة إلى مرجعية تنظيمية.

وفيما يتعلق بشكاوى ارتفاع أجور المعاينات، قال الخالد إن مديرية صحة الحسكة لم ترد إليها حتى تاريخه شكاوى رسمية مسجلة بشأن تجاوز أجور المعاينات الطبية في العيادات الخاصة ضمن المحافظة.

ونفى وجود وقائع أو شكاوى موثقة لدى المديرية حاليًا يمكن الاستناد إليها للإعلان عن مخالفات مثبتة بهذا الخصوص.

وأكد استعداد المديرية لاستقبال أي شكوى موثقة من المواطنين، والتحقق منها بالتنسيق مع النقابات المهنية والجهات المختصة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفق طبيعة المخالفة والصلاحيات الممنوحة لكل جهة.

تنظيم الأجور بين حقوق الطبيب وقدرة المريض

شدد الخالد على أهمية تعزيز التنسيق بين مديرية الصحة ووزارة الصحة ونقابة الأطباء ونقابة أطباء الأسنان، بهدف توضيح التعرفة النافذة وتعميمها على العيادات الخاصة، والعمل على إيجاد آلية واضحة لمتابعة الالتزام بها.

ونبّه إلى ضرورة تحديث التعرفة الطبية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية وتكاليف تشغيل العيادات والمواد والتجهيزات الطبية، مع المحافظة على حق المواطن في الحصول على الخدمات الصحية بتكلفة مناسبة، وحق الطبيب في تقاضي أجر مهني عادل يضمن استمرارية تقديم الخدمة بجودة مناسبة.

ويخضع تنظيم أجور أطباء الأسنان أيضًا لأحكام قانون مزاولة المهن الطبية، إلى جانب قانون نقابة أطباء الأسنان رقم "2" لعام 1975.

وتنص المادة "21" من قانون النقابة على تقاضي طبيب الأسنان أجور المعالجة والفحوص الطبية مع التقيد بالحدود المقررة وفق التعرفة النافذة، فيما تنظم المادة "22" آلية معالجة الخلافات المتعلقة بأجور المعالجة بين الطبيب والمريض.

وتختلف التعرفة السنية بحسب طبيعة الإجراء العلاجي، مثل المعالجات اللبية ومداواة اللثة والتركيبات وغيرها، وليس وفق قيمة موحدة لمعاينة الطبيب البشري.

وبين انتظار النقابة صدور التسعيرة المركزية، وتأكيد مديرية الصحة وجود مرجعية قانونية تحدد الحد الأعلى للأجور، تستمر شكاوى الأهالي من تفاوت تكاليف المعاينات في العيادات الخاصة بالحسكة، وسط مطالبات بتوضيح التعرفة النافذة وتفعيل الرقابة عليها، بما يحد من الأعباء المالية التي يتحملها المرضى خلال رحلة العلاج.

الفيل يقود غرفة الأخبار



علي عيد

يلخص عالم النفس الأمريكي جوناثان هايدت في كتابه "العقل الصالح" (The Righteous Mind) ما رأيته في غرف الأخبار السورية (دون تعميم): العقل البشري فيل ضخم من العواطف والحدس، يركبه فارس صغير هو المنطق، يظن أنه يقود، بينما هو في الغالب يبرر الطريق الذي اختاره الفيل.

خلال العامين الماضيين، جلست في قاعات التدريب واللقاءات المهنية مع مئات الصحفيين السوريين، من مختلف الطيف السياسي والجغرافي، ولاحظت أن الحقيقة عند كثيرين منا نسبية، لا بالمعنى الفلسفي، بل بالمعنى العملي. الصحفي الممتعض من الحكومة يرى كل ما يصدر عنها مشكوكًا فيه، والراضي عنها يراه صحيحًا، وكلاهما نادرًا ما يبحث عن الدليل الذي يناقضه. الفيل اختار الطريق، والفارس يكتب الخبر.

رحم الله الإمام الشافعي حين قال قبل 12 قرنًا: "وعينُ الرضا عن كل عيب كليلة.. ولكن عين السخط تبدي المساويا".

ما سبق أثبته علم النفس الحديث بالتجربة، إذ يقول هايدت إن الحدس يأتي أولًا والتفكير ثانيًا، وإن وظيفة المنطق في الغالب ليست البحث عن الحقيقة، بل الدفاع عن موقف اتُّخذ مسبقًا.

وهذا ما كانت عالمة النفس زيفا كوندا قد سمّته عام 1990 "الاستدلال المدفوع" (Motivated Reasoning).

عام 2006، قاس الباحثان تشارلز تابر وميلتون لودج الظاهرة تجريبيًا، ووجدا أن الناس يقبلون الحجة التي تساير ميولهم بسهولة، ويُخضعون الحجج المخالفة لتدقيق مضاعف، والبارز أن الأكثر معرفة بالسياسة كانوا الأكثر انحيازًا، لأن فرسانهم أمهر في الدفاع. بعبارة أخرى: الذكاء والخبرة لا يحميان من الانحياز، بل قد يجعلانه أكثر إقناعًا.

هذا بالضبط ما أراه في صحفي يتعامل مع بيان الدفاع المدني السوري، وهو مؤسسة تحظى بثقة واسعة، وفي ذهنه سؤال واحد: "أين الكذبة؟"، وفي زميله الذي يتعامل مع البيان نفسه بسؤال آخر: "لماذا أتحقق منه أصلًا؟". كلاهما يمارس الشك، لكن باتجاه واحد.

الفيل لا يتحرك بدوافع فردية فقط، ويذهب هايدت إلى أن الأخلاق "تجمع وتعمي" في آن واحد، فهي تربطنا بجماعتنا وتحجب عنا ما يزعجها.

قدّم الباحث دان كاهان في جامعة "ييل" تفسيرًا مكملًا يسميه "الإدراك الحامي للهوية" (Identity-Protective Cognition)، فحين تصبح قضية ما علامة انتماء، يصبح تغيير الرأي فيها أشبه بخيانة.

ومن الأمثلة على ذلك دراسة أجرتها جامعة "ستانفورد" عام 1985، عرضت فيها تقارير تلفزيونية عن مجزرة صبرا وشاتيلا على طلاب مؤيدين لإسرائيل وآخرين مؤيدين للعرب. شاهد الجميع المادة نفسها، وخرجت كل مجموعة مقتنعة بأن التغطية منحازة ضدها. سُمّيت الظاهرة "أثر الإعلام العدائي" (Hostile Media Effect).

ماذا عن الفيل السوري؟ البلاد مثقلة بـ14 عامًا من الدم والاعتقال والتهجير والفقد، ولم يدخل صحفي المهنة في هذه السنوات دون جرح، فيما تورط كثيرون في التبرير والدعاية، وكثير من الصحفيين صاروا مرآة لمجتمعاتهم الصغيرة، لا للمهنة.

في السنتين الأخيرتين، صار من السهل معرفة ميل كثير من الصحفيين عبر رواياتهم: أي الضحايا يُسمَّون بأسمائهم، وأيهم يصبحون رقمًا وأي فيديو يُنشر فورًا، وأي فيديو يوصف بأنه "مفبرك". لم يكن الصحفي يكذب بالضرورة، بل كان يرى ما يراه مجتمعه، ويغضب ويصمت حيث يغضب ويصمت ذلك المجتمع.

الفيل هنا ليس فيله وحده، بل فيل الجماعة كلها، وبدل أن يصحح الصحفي للمجتمع صوره المسبقة، بات يؤكدها له، ويُكافأ على ذلك بالإعجابات والمشاركات، فيزداد الفيل ثقة في مشيته.

لا أحد يطالب الصحفي السوري بأن يكون بلا مشاعر، فهذا مستحيل. والحل عند هايدت نفسه ليس قتل الفيل، بل تدريب الفارس، وإحاطته بمن يخالفه، لأننا نجيد رؤية انحيازات الآخرين أكثر من انحيازاتنا.

هذا التدريب يسميه بيل كوفاتش وتوم روزنستيل "انضباط التحقق" (Discipline of Verification)، ويعتبرانه جوهر الصحافة، والموضوعية ليست صفة في الصحفي، بل المنهج الذي يحمي القارئ من انحياز الصحفي.

تكفي أسئلة بسيطة قبل النشر: هل كنت سأتعامل مع هذا الخبر بالصرامة نفسها لو صدر عن الطرف الذي أشعر بانحياز لروايته؟ هل أتحقق من المعلومة أم من صاحبها؟ وهل بحثت فعلًا عن الدليل الذي يناقض ما أريد أن أكتبه؟ وصف الشافعي عينين، عين الرضا وعين السخط، والصحفي يحتاج إلى عين ثالثة: عين من يركب الفيل ويقوده، فلا يترك له اللجام.

وهنا يبدأ الحديث عن خطر الجزر الوظيفية (الصوامع) في الصحافة، لأن غرفة الأخبار المتنوعة، التي يجلس فيها صحفيون من خلفيات مختلفة ويراجع بعضهم عمل بعض، ليست ترفًا ولا مجاملة سياسية، بل أداة مهنية لكبح الفيلة. وللحديث بقية.

أهو اقتصاد السوق أم سلب الفقراء حقوقهم؟



غزوان قرنفل

لطالما أرقني سؤال طوال السنتين الماضيتين، سؤال عن مدى صوابية خيار الانتقال لاقتصاد السوق وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم بتلك السرعة المهولة وغير المحسوبة النتائج في وضع بلد يعيش 90% من شعبه حالة مريعة من العوز والجوع وانعدام شبه كامل للخدمات الأساسية لديمومة العيش الآدمي.

والحقيقة، ورغم تواضع معرفتي وخبرتي في العلوم الاقتصادية، أعتقد أنه لم يكن من الحصافة ولا الحكمة ولا من المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية أن تنتقل دولة خارجة من حرب مدمرة استمرت لعقد ونصف، وانهار اقتصادها وتآكلت بنيتها الإنتاجية ويعيش أكثر من 90% من سكانها تحت خط الفقر، مباشرة إلى اقتصاد السوق الحر والمفتوح، وكأنها دولة مستقرة تمتلك مؤسسات راسخة ومنظومة قوانين عصرية وبنية قضائية مستقلة وقطاعًا إنتاجيًا متماسكًا وطبقة وسطى قادرة على المنافسة.

فاقتصاد السوق رغم كل مزاياه وقدرته على تحفيز المبادرة الفردية وتشجيع الاستثمار والابتكار، ليس وصفة سحرية صالحة لبلد يعيش حالة موت سريري اقتصاديًا، ولا يمكن التعامل معه باعتباره مجموعة قرارات إدارية تتلخص في تحرير الأسعار ورفع القيود وفتح الحدود أمام البضائع ورؤوس الأموال فحسب، بل هو نموذج اقتصادي يحتاج إلى بيئة مؤسسية وتشريعية واجتماعية متكاملة، وإلى دولة قادرة على ضمان المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الفئات الأكثر هشاشة.

المشكلة في الحالة السورية لا تكمن في تبني اقتصاد السوق من حيث المبدأ، وإنما في توقيت الانتقال إليه وشروطه وطريقة تطبيقه، وفي افتراض أن تحرير الاقتصاد يمكن أن يسبق إعادة بناء المجتمع والدولة ومؤسساتهما، ففي مجتمع خرج لتوه من حرب طويلة لا يدخل الجميع إلى السوق من نقطة انطلاق متكافئة، فهناك قلة تمتلك رؤوس الأموال والعلاقات والنفوذ والقدرة على الوصول إلى الموارد والفرص، مقابل ملايين السوريين الذين فقدوا ممتلكاتهم ومدخراتهم وأعمالهم، ولا يملكون سوى قوة عملهم، وفي ظل ضعف المؤسسات الرقابية والقضائية وغياب قواعد المنافسة العادلة لن يؤدي تحرير الأسواق إلى نشوء اقتصاد تنافسي بقدر ما يفتح الباب أمام احتكار الثروة والموارد من قبل قلة قادرة على استثمار نفوذها وعلاقاتها.

الأخطر أن التحرير الاقتصادي غير المدروس سيوجه بالضرورة ضربة قاسية لما تبقى من الطبقة الوسطى، وهي التي تشكل تاريخيًا أحد أهم أعمدة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لأن رفع الدعم وتحرير الأسعار وترك الخدمات الأساسية لقواعد السوق قبل تحسين الدخول وتوفير فرص العمل سيؤدي إلى توسيع دائرة الفقر وإضعاف القدرة الشرائية وتحويل شرائح واسعة من المجتمع إلى فئات عاجزة عن تأمين احتياجاتها الأساسية، ولا يقل خطورة عن ذلك فتح الأسواق أمام المنتجات المستوردة دون حماية انتقالية مدروسة للإنتاج المحلي.

فالصناعات السورية التي خرجت من الحرب مثقلة بالدمار ونقص الطاقة والتمويل وارتفاع تكاليف الإنتاج، لا تستطيع منافسة صناعات خارجية تمتلك إمكانات أكبر وأسواقًا مستقرة وتسهيلات تمويلية متقدمة، والنتيجة الطبيعية ستكون إغلاق المزيد من المصانع، وبالتالي فقدان فرص العمل، وتحول البلاد إلى سوق استهلاكية تعتمد على الاستيراد بدلًا من إعادة بناء قدرتها الإنتاجية.

ثم إن هناك مسألة لا يجوز إغفالها، وهي أن الصحة والتعليم والسكن والمياه والطاقة ليست سلعًا تجارية يمكن تركها لمعادلات العرض والطلب، ففي مجتمع يعيش معظم سكانه تحت خط الفقر، يصبح ربط هذه الخدمات بالقدرة الشرائية حرمانًا عمليًا لملايين المواطنين من حقوق أساسية وخدمات مستحقة، فيتحول الفقر من مشكلة اقتصادية إلى مأساة إنسانية واجتماعية.

هذا الانتقال المتسرع لما يسمى اقتصاد السوق سوف يؤدي إلى نشوء رأسمالية المحاسيب، حيث تتحول الخصخصة والاستثمارات وإدارة الموارد العامة إلى أدوات لإعادة توزيع الثروة لمصلحة أصحاب النفوذ، بدلًا من أن تكون وسيلة لتحفيز الإنتاج وتحقيق التنمية، وهذا خطر حقيقي في بلد لم تستقر فيه بعد مؤسسات الرقابة والمساءلة، ولم تتكرس فيه استقلالية القضاء، ولم تتضح فيه قواعد الشفافية وإدارة المال العام وهذا ما يحصل تمامًا الآن.

سوريا بالتأكيد لا تحتاج إلى العودة للاقتصاد الاشتراكي المغلق، كما لا تحتاج إلى القفز مباشرة نحو رأسمالية السوق المفتوح، إنها تحتاج إلى مرحلة اقتصادية انتقالية واضحة تقوم على اقتصاد سوق منضبط، يحفز المبادرة والاستثمار ويحمي الإنتاج الوطني ويعيد بناء البنية التحتية ويوفر شبكة حماية اجتماعية للفئات الأشد فقرًا، ويضع مكافحة الاحتكار والفساد في صلب أولوياته، كما تحتاج إلى إعادة بناء الطبقة الوسطى وتوسيع قاعدة الملكية والإنتاج، وخلق فرص العمل، وضمان ألا تتحول عملية إعادة الإعمار والخصخصة إلى مناسبة لتوزيع الثروة العامة على أصحاب الامتيازات الجديدة.

إن الحرية الاقتصادية لا تعني انسحاب الدولة من مسؤولياتها في ضمان تقديم الخدمات الأساسية والمدعومة للناس، بل تستدعي دولة مؤسسات قوية، تضع القواعد وتراقب تطبيقها وتضمن تكافؤ الفرص وتحمي المجتمع من تغول نفوذ رأس المال، فالحرية الاقتصادية التي لا تسبقها عدالة في الفرص، ولا ترافقها حماية اجتماعية ستتحول بالضرورة إلى حرية الموسرين في امتلاك كل شيء، وعجز الفقراء عن امتلاك أبسط مقومات الحياة.

في معرض تبريره لتحرير السوق والأسعار وإلغاء الدعم قال مرة أحد المسؤولين أو الخبراء الاقتصاديين، إن على الشعب أن يعرف أنه آن أوان الفطام، ولو كنت أنا من أصحاب القرار لأحلت هذا المتشدق للمحاكمة بتهمة الغباء والجهل المدقعين والاستهانة بكرامة السوريين وحقوقهم.

عنب بلدي
ملف العدد 771
الأحد 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2026

إعداد:
أمير حقوق
يزن قر
نورا قاسم

هل تؤدي الرقابة على الغذاء دورها؟

سموم على موائد السوريين



لا تقتصر الأخطار التي تهدد سلامة الغذاء في سوريا على حالات التسمم التي تظهر بين حين وآخر، بل تمتد إلى ممارسات يومية تتعلق بنظافة المطاعم، وصلاحية المواد الغذائية، وطرق تخزينها ونقلها وإعدادها.

وبين لحوم غير صالحة للاستهلاك، ومنتجات منتهية الصلاحية، ومخالفات في شروط التحضير والحفظ، تتعدد مصادر الخطر التي قد لا يستطيع المستهلك اكتشافها قبل تناول الطعام.

وتكشف حوادث التسمم المسجلة في عدد من المحافظات، إلى جانب ما رصده مراسلو عنب بلدي من مخالفات في المطاعم والأسواق، عن تفاوت في الالتزام بمعايير سلامة الغذاء، وصعوبة تحقق المستهلك من جودة ما يصل إلى مائدته.

وفي ظل هذه المخاطر، تبرز تساؤلات عن مدى فاعلية الرقابة الحكومية، وآليات متابعة المخالفات، والآثار الصحية المترتبة على الغذاء غير الآمن، وإمكانات الحد من تكرارها.

في هذا الملف، تتناول عنب بلدي واقع سلامة الغذاء في المطاعم والأسواق السورية من خلال ثلاثة محاور، ترصد في الأول مظاهر المخالفات وتجارب المستهلكين وما لا يمكنهم التحقق منه، وتبحث في الثاني آليات الرقابة الحكومية والإجراءات المتخذة بحق المخالفين، فيما يتناول الثالث التداعيات الصحية للتلوث الغذائي وسبل الوقاية منه، والتحديات التي تعترض الحد من مخاطره.

عناصر من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص يضبطون لحومًا بختم مزور - 30 أيلول 2026 (مديرية حماية المستهلك)

سلامة الغذاء

في المطاعم والأسواق.. ما الذي لا يراه المستهلك؟

بعد تناول وجبة فلافل من أحد مطاعم سوق الجبيلة في مدينة دير الزور، بدأت حلا بدر تعاني أعراضًا صحية استمرت نحو أسبوعين، ولم تكن وحدها، إذ أصيبت ابنتها أيضًا بأعراض مشابهة.

وقالت حلا، وهي من سكان دير الزور، لعنب بلدي، إن الأعراض بدأت في اليوم التالي لتناول الوجبة، وشملت اضطرابات في المعدة وإسهالًا وطفحًا جلديًا، إلى جانب هبوط حاد في ضغط الدم.

وأضافت أنها راجعت المستشفى الوطني يوميًا لنحو أسبوع، حيث تلقت محاليل وريدية وحقنًا، وخضعت لتحاليل متكررة لم تظهر نتائجها، بحسب قولها. وبعد ذلك، أخبرها طبيب أجرى لها فحوصًا إضافية بأن التسمم تسبب بإصابتها بإنتان معوي.

وربطت حلا إصابتها بالوجبة، خاصة مع تسجيل حالات تسمم أخرى في المنطقة. وأشارت إلى تداول روايات عن استخدام بعض محال الفلافل كربونات الصوديوم لتسريع نضج الحمّص والفول، كما لاحظت إغلاق مطعمين في سوق الجبيلة، من دون التأكد من صلة الإغلاق بحالات التسمم أو صحة الروايات المتداولة.

حالات تسمم في أكثر من محافظة

رواية حلا ليست الوحيدة، وتأتي حالتها في سياق حادثة التسمم الغذائي الجماعي التي شهدتها دير الزور في نهاية تشرين الأول الماضي وبداية تشرين الثاني الحالي، إذ ارتفع عدد الحالات المسجلة إلى 277 شخصًا، وفق الحصيلة التي أعلنها مدير الصحة في المحافظة، نصر الخلف. واستقبل مستشفيا "دير الزور الوطني" و"الشهيد أحمد هويدي" المصابين، وتراوحت الأعراض بين الخفيفة والمتوسطة.

وعلى خلفية الحادثة، أُغلق مطعمان احترازيًا، وسُحبت عينات من الأغذية والمياه، وضُبطت مواد غير صالحة للاستهلاك في أحد المطاعم، من دون تحديد السبب المباشر لحالات التسمم عند إعلان الحصيلة.

وفي الحسكة، أُغلق مطعم للوجبات السريعة ببلدة القحطانية، في 6 تشرين الأول الماضي، بعد بلاغات عن إصابة أكثر من 25 شخصًا بأعراض شملت الإقياء وآلام البطن والإسهال عقب تناول وجبات منه، بحسب ما رصده مراسل عنب بلدي. وفي واقعة أخرى بمدينة الحسكة، ضُبطت مواد غذائية منتهية الصلاحية داخل مطعم في 1 من تشرين الثاني، عقب بلاغات عن حالات تسمم بين أشخاص تناولوا حلويات ووجبات من مطاعم مختلفة.

وفي درعا، سُجلت 35 حالة تسمم في قرية الشيخ مسكين، منتصف أيلول الماضي، بعد تناول المصابين مياهًا وعصائر خلال حفل زفاف، بحسب ما رصده مراسل عنب بلدي.

وأظهرت الفحوص عدم وجود إصابات بالكوليرا، لكن السبب المباشر للحالات لم يكن قد تحدد عند إعلان النتائج الأولية.

وفي أيار الماضي، سُجلت خمس حالات تسمم مرتبطة بتناول وجبات من أحد المطاعم في حمص، وفق ما رصده مراسل عنب بلدي في المحافظة.

لحوم فاسدة ومواد منتهية الصلاحية

تكشف الوقائع التي رصدها مراسلو عنب بلدي في عدد من المحافظات عن مخالفات تتعلق بسلامة الغذاء، تشمل لحومًا غير صالحة للاستهلاك ومواد منتهية الصلاحية عُثر على بعضها داخل محال البيع والمطاعم، وبعضها الآخر في المستودعات.

في دمشق، رصد مراسل عنب بلدي تفاوتًا في مستوى النظافة بين المطاعم والمحال، إذ تفتقر بعض المطاعم، ولا سيما الشعبية منها، إلى معايير النظافة، سواء في الأواني وأدوات التحضير أو في التزام العاملين بارتداء القفازات وملابس العمل المخصصة لتحضير الطعام.

كما لاحظ وجود منتجات منتهية الصلاحية ضمن السلع المعروضة في بعض المحال، بينها رقائق البطاطا والبسكويت وعلب الشوكولا والمعلبات، تُباع أحيانًا بأسعار أقل من المعتاد للتخلص منها، بالتوازي مع الإعلان عن إغلاق محال لبيع اللحوم بسبب الغش ووضع مواد مثل الدهون المفرومة مع اللحوم.

وفي حلب، رصد مراسل عنب بلدي مخالفات تتعلق بالنظافة وشروط العمل داخل بعض المطاعم، ولا سيما في المناطق الشعبية، حيث يعمل بعض الموظفين فيها في ظروف تفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير الصحية، مع التدخين في أثناء تحضير الطعام.

وأشار المراسل إلى استخدام الخل للتخفيف من الرائحة الكريهة للفروج الذي تظهر عليه علامات فساد، كما رصد نقل فروج داخل مركبة مكشوفة، أعقبته متابعة من مديرية حماية المستهلك في المحافظة، التي أعلنت تحديد هوية صاحب السيارة والمسلخ الذي خرجت منه الكمية.

وفي طرطوس، ضُبطت لحوم حمراء غير صالحة للاستهلاك داخل أحد محال بيع اللحوم خلال تشرين الأول، وأُتلفت الكمية .

أما في اللاذقية فضُبط، في تشرين الأول الماضي، لحم دجاج غير صالح للاستهلاك داخل محل لبيع الفروج، بعد انبعاث رائحة كريهة منه، وأُتلف أيضًا.

وفي الشهر نفسه، ضُبطت باللاذقية (الشيبس) منتهية الصلاحية داخل مستودع في منطقة الصناعة، وصودرت الكمية، وشملت المخالفات مواد أخرى منتهية الصلاحية، بينها البرغل الخشن وجوز الهند المجفف.

وفي 12 من تشرين الثاني، ضُبط في الحسكة 750 كيلوغرامًا من الأرز المصاب بالعفن، إضافة إلى 300 كيلوغرام من الفستق والقشامة منتهية الصلاحية، وصودرت الكميات تمهيدًا لإتلافها.

وفي السويداء، رُصد حليب أطفال منتهي الصلاحية، إلى جانب مواد غذائية أخرى ضُبطت خلال جولات في الأسواق بين آب وتشرين الأول.

أما في منطقة تل أبيض بريف الرقة فأُلقي القبض على تاجر في تشرين الأول الماضي، بتهمة الاتجار بأغذية أطفال منتهية الصلاحية، قيل إنها تسببت بحالات تسمم، مع مصادرة الكميات المضبوطة.

وفي حماة، رصدت الجولات مخالفات متعددة تتعلق باللحوم الفاسدة واللحوم المفرومة مسبقًا، إلى جانب مواد منتهية الصلاحية، بينها البطاطا والبسكويت وبعض منتجات الحلويات.

ومطلع تشرين الثاني الحالي، جرى ضبط وإتلاف 175 تنكة من الجبن المغشوش والملوث بمادة الفورمالين داخل أحد معامل الألبان والأجبان في المدينة. كما شملت عمليات المتابعة عينات من "المايونيز" و"الصوصات" المستخدمة في المطاعم للتحقق من مطابقتها للمواصفات.

ما لا يظهر على طاولة الطعام

لا تتعلق مخاطر سلامة الغذاء دائمًا بنظافة المكان التي يستطيع الزبون ملاحظتها، بل قد تشمل مكونات الطعام وطرق تخزينها وإعدادها، وهي تفاصيل لا يمكن التحقق منها بمجرد دخول المطعم.

وفي اللاذقية، قالت طبيبة الأطفال في مستشفى الأطفال نوار سبع الليل، لعنب بلدي، إن معظم حالات التسمم التي تصل إلى المستشفى ترتبط بتناول "المايونيز"، بحسب ملاحظتها.

وأوضحت أن الأطفال يفضلون الأطعمة التي تحتوي عليه، في حين قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الكهرباء إلى تلفه إذا لم يُحفظ في ظروف مناسبة، ما قد يتسبب بالتسمم.

وتسلط هذه الملاحظة الضوء على أهمية حفظ الأغذية التي تحتاج إلى التبريد، ولا سيما الصلصات المستخدمة في الوجبات الجاهزة.

ولا تقتصر المخاطر على التخزين، بل تمتد إلى طرق إعداد الطعام ومكوناته. ففي دمشق، قال ياسر بسمة الذي يملك مطعمًا للوجبات الجاهزة، إن النظافة وجودة الطعام تمثلان المعيار الأول لسلامة الزبائن واختيارهم مكان تناول الطعام. لكنه لفت، في حديث لعنب بلدي، إلى انتشار عروض لوجبات ومنتجات غذائية بأسعار منخفضة جدًا لا تغطي أحيانًا تكاليف إعدادها، معتبرًا أن بعض أصحاب المطاعم يلجؤون إلى استخدام فروج انتهت صلاحيته أو مضى وقت طويل على تخزينه، ودمجه مع لحوم طازجة لتقليل التكاليف والتخلص من الكميات المخزنة.

وأضاف أن دوريات وعناصر التموين تكشف على المطعم عند زيارتها، لكنه استغرب في المقابل استمرار عمل مطاعم ومحال لا تلتزم بالمعايير الصحية، متسائلًا عن غياب الرقابة عنها.

ومن الممارسات الأخرى التي تثير تساؤلات حول سلامة الطعام، استخدام زيوت القلي ومدة الاحتفاظ بها، بحسب ياسر، إذ أشار إلى أهمية تغيير الزيت وعدم إعادة استخدامه لفترات طويلة، خصوصًا في المطاعم التي تعتمد على القلي.

المستهلك يراقب ما يستطيع رؤيته

يعتمد بعض المستهلكين على معاينة المطعم والمكان قبل اتخاذ قرار الشراء، وإن كانت هذه الخطوة لا تكفي وحدها للتحقق من سلامة الطعام.

محمد الوكيل، من سكان مدينة دمشق، يرى أن شهرة المطعم والدعاية التي يقدمها أصحابه لا تكفيان لإقناعه، ويفضل معاينة المكان بنفسه قبل الشراء.

وأشار محمد، في حديث لعنب بلدي، إلى اختلاف جودة الطعام والنظافة من مطعم إلى آخر، معتبرًا أن المظهر النظيف يجذب الزبون ويشجعه على العودة.

لكنه يرى أن قسمًا كبيرًا من مطاعم دمشق التي يرتادها، ولا سيما الشعبية منها، يفتقر إلى معايير الجودة وسلامة الغذاء، مشيرًا إلى مشكلات تتعلق بسلامة اللحوم وجودة الخضراوات ونظافة المطابخ وعدم تغيير زيوت القلي.

كما لاحظ وجود أصناف منتهية الصلاحية، مثل الزيوت والمعلبات، ضمن المنتجات المعروضة في بعض المحال الغذائية، متسائلًا عن دور الجهات الرقابية في منع بيعها.

وفي درعا، قال محمود الحشيش، من سكان المدينة، لعنب بلدي، إنه تراجع عن الشراء من أحد المطاعم بعدما لاحظ قلة نظافة المكان والعاملين فيه، موضحًا أنه يقيّم نظافة المطعم من خلال ملابس العاملين والطاولات والأرضيات.

كما لاحظ محمد قطف، من بلدة علما في ريف درعا الشرقي، ضعف الاهتمام بنظافة بعض المطاعم، معتبرًا أن الرقابة عليها تحتاج إلى مزيد من الصرامة.

وقال لعنب بلدي، إن تجربته في الأردن أظهرت له اهتمامًا أكبر بنظافة المطاعم والعاملين، ولا سيما ارتداء الملابس النظيفة وأغطية الرأس والقفازات.

وتكشف الشهادات والوقائع التي رصدتها عنب بلدي عن فجوة بين ما يستطيع المستهلك ملاحظته وما يحتاج إلى رقابة متخصصة للتحقق منه، إذ تبقى صلاحية المكونات ومصدرها وظروف تخزينها ونقلها، إلى جانب طريقة إعدادها أمورًا يصعب عليه التأكد منها بنفسه.



عناصر من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دير الزور ينفذون جولات رقابية على محال الحلويات – 26 أيار 2026 (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية)



عناصر من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق يضبطون كميات من الفروج الفاسد – 15 حزيران 2026 (أسانا)

الرقابة على سلامة الغذاء

كيف تتابع الجهات المسؤولة الأسواق والمطاعم؟

لا تقتصر سلامة الغذاء على نظافة المطاعم وصلاحية المنتجات الظاهرة للمستهلك، بل تشمل مراحل الإنتاج والتخزين والنقل والتوزيع، وصولًا إلى البيع والاستهلاك.

ومع تعدد المخالفات التي رصدتها عنب بلدي في محافظات سورية، تبرز أسئلة عن آليات الرقابة، والإجراءات المتخذة بحق المخالفين، ومدى قدرة الجهات المعنية على ضمان سلامة الغذاء.

المخالفات المسجلة والإجراءات المتخذة.. لا إحصاءات

تساعد بيانات المخالفات في تقييم أداء الجهات الرقابية ومعرفة طبيعة التجاوزات وحجمها، ومدى الاستجابة لها من خلال المصادرة أو الإتلاف أو إغلاق المنشآت.

وأشار حمشو إلى أن الوزارة كلفت جولاتها الرقابية خلال العام الحالي، وسجلت مخالفات تتعلق بوجود مواد غذائية منتهية الصلاحية أو فاسدة أو مجهولة المصدر، مؤكدًا اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

لكن حمشو لم يقدم أرقامًا محددة عن عدد الجولات أو الضبوط المنظمة أو كميات المواد المصادرة والمتلفة، موضحًا أن المؤشرات المتعلقة بهذه الجوانب يجري استكمالها استنادًا إلى الإحصاءات المعتمدة مركزيًا.

وأضاف حمشو، في حديث إلى عنب بلدي، أن الرقابة تستند إلى الالتزام بالمواصفات القياسية، وصحة البيانات المدونة على المنتجات ومكوناتها، وصلاحيتها للاستهلاك، إلى جانب سلامة ظروف تخزينها وتداولها.

وبحسب حمشو، تتعامل الوزارة مع المواد مجهولة المصدر أو المخزنة بطرق غير سليمة من خلال مصادرتها والتحقق من مصدرها، وأخذ عينات منها عند الحاجة، ثم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

> سجلت التجارة الداخلية مخالفات تتعلق بوجود مواد غذائية منتهية الصلاحية

أحمد حمشو
رئيس دائرة حماية المستهلك في وزارة الصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك

تتبع الغذاء وتحديد المسؤولية

لا تنشأ المخالفات بالضرورة عند نقطة البيع، فقد تبدأ في مراحل الإنتاج أو الاستيراد أو التخزين والتوزيع، ما يجعل تتبع مسار المادة الغذائية ضروريًا لتحديد المسؤولية.

وقال حمشو، إن الوزارة تعمل على متابعة المادة الغذائية من مصدرها، مرورًا بمراحل التوزيع، وصولًا إلى نقطة البيع، للتحقق من مصدرها وظروف تداولها. وتتحدد المسؤولية القانونية، بحسب حمشو، وفق دور كل طرف في سلسلة التداول وطبيعة المخالفة المثبتة بحقه، سواء كان مستوردًا أو منتجًا أو تاجر جملة أو بائع تجزئة.

الشكاوى وتوثيق عمل الدوريات الرقابية

إلى جانب الجولات التفتيشية، تشكل شكاوى المواطنين وسيلة للإبلاغ عن المخالفات.

وقال مدير مديرية حماية المستهلك وسلامة الغذاء في وزارة الصناعة والتجارة الداخلية، حسن الشوا، إن الوزارة تعمل على تفعيل نظام الشكاوى الإلكترونية وتطوير آليات استقبال البلاغات ومعالجتها، مشيرًا إلى أن الاستجابة للشكاوى تتم خلال أقل من 48 ساعة.

وتشمل متابعة الشكاوى، وفق ما قاله الشوا في تصريح لوكالة الأنباء السورية (سانا)، التحقق من حركة السلع ومصادرها وجودتها، سواء لدى المستوردين أو تجار الجملة أو في منافذ البيع، وربط البلاغات بعمل الدوريات الرقابية للتحقق من المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفي سياق تطوير أدوات الرقابة، قال الشوا في حديث سابق إلى عنب بلدي، إن الوزارة بدأت اختبار منظومة كاميرات محمولة في دمشق، بهدف توثيق عمل الدوريات الرقابية بالصوت والصورة، وتحديد مواقعها جغرافيًا، مع إتاحة البث المباشر والعودة إلى التسجيلات عند الحاجة.

وأضاف أن الكاميرات تتيح مراجعة الإجراءات المتخذة خلال الجولات والتحقق من تفاصيل المخالفات المسجلة، بما يحفظ حقوق المستهلكين وأصحاب الفعاليات التجارية، ويساعد على الحد من الإشكالات التي قد تحدث بين المراقبين وأصحاب المحال.

وأشار إلى وجود خطة للتوسع التدريجي في استخدام المنظومة لتشمل المحافظات السورية، موضحًا أن مذكرة تفاهم مع مؤسسة "الرواد للتعاون والتنمية" نصت على تقديم 320 كاميرا محمولة ومستلزماتها الفنية لدوريات حماية المستهلك.

خطط تطوير الرقابة والتنسيق بين الجهات

تتطلب متابعة سلامة الغذاء تطوير أدوات التفتيش وتحسين فحص المنتجات وتوثيق مسارها، إلى جانب التنسيق بين الجهات المعنية.

وقال رئيس دائرة حماية المستهلك في وزارة الصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، أحمد حمشو، إن خطط الوزارة تتضمن تدريب المفتشين، وتعزيز الرقابة المتخصصة على المنشآت الغذائية، وتطوير آليات أخذ العينات، وتحسين أنظمة تتبع المنتجات والتوثيق الإلكتروني.

كما تعمل الوزارة على تعزيز التنسيق مع وزارة الصحة والجهات المعنية الأخرى لتبادل المعلومات ومتابعة نتائج التحاليل المخبرية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب المنتجات غير الآمنة من الأسواق.

وفيما يتعلق برقابة وزارة السياحة على المطاعم والمنشآت السياحية، وجهت عنب بلدي منذ نحو 20 يومًا أسئلة إلى الوزارة حول آليات التفتيش والاشتراطات الصحية وعدد الجولات والمخالفات والإجراءات المتخذة، لكنها لم تتلقَّ ردًا حتى نشر الملف.

القدرة الشرائية وتأثيرها في خيارات المستهلك

قد تدفع الظروف المعيشية المستهلك إلى تفضيل المنتجات الأقل سعرًا، حتى عندما تكون جودتها أو مصادرها موضع شك .

ويرى عضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك، صالح الحجار، أن الفقر والظروف الاقتصادية الصعبة يدفعان المستهلكين إلى شراء المنتجات الأرخص لتلبية احتياجاتهم اليومية، بغض النظر أحيانًا عن جودتها، محذرًا من انعكاس ذلك على صحتهم، خصوصًا عند شراء مواد مجهولة المصدر أو غير موثوقة.

أداء الرقابة بين الإيجابيات وملاحظات التنفيذ

وصف الحجار عمل الجهات المعنية بحماية المستهلك بأنه إيجابي، معتبرًا أن دوريات الرقابة تؤدي دورًا فاعلًا في مكافحة الغش والتضليل، وأن الصلاحيات والإمكانات المتاحة لها تساعدها على أداء عملها .

لكنه أشار إلى أن بعض الدوريات لا تتعامل بأسلوب مناسب مع أصحاب المنشآت، وقد يكون تعاملها مستفزًا أو يفتقر إلى مراعاة الجانب الإنساني، رغم تمتع عناصرها بصفة الضابطة العدلية .

> عمل دوريات الرقابة فاعل في مكافحة الغش والتضليل، لكن بعض الدوريات تتعامل بأسلوب مستفز مع أصحاب المنشآت، ولا تراعي الجانب الإنساني.

صالح الحجار
عضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك

أدوات الرقابة وضبط الأسعار وطمأنة المستهلك

اعتبر الحجار أن نشر معلومات عن الجولات الرقابية والمخالفات يطمئن المستهلك إلى وجود متابعة للأسواق، لكنه حذر من المبالغة في ذلك لما قد تسببه من تخويف للمنتجين.

وتبقى فاعلية الرقابة مرتبطة بتطبيق المعايير ومتابعة المخالفات، إلى جانب وضوح الإجراءات والبيانات المنشورة عن نتائج عمل الجهات المعنية. فسلامة الغذاء مسؤولية تمتد من مصدر المنتج حتى وصوله إلى المستهلك.

تعميم يمنع فرم اللحوم مسبقًا

أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة، في 23 من نيسان الماضي، تعميمًا شددت بموجبه الرقابة على محال بيع اللحوم الحمراء والبيضاء، ومنعت فرم اللحوم مسبقًا وعرضها للبيع، واشترطت أن يجري فرمها بناء على طلب الزبون أمامه.

كما ألزمت المحال بالإعلان عن نوع اللحم وسعره، والالتزام بنظافة أدوات الفرم.



عناصر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في إدلب يضبطون كمية من الفروج الفاسد – 26 تشرين الثاني 2026 (مديرية حماية المستهلك)

التداعيات والحلول

من يتحمل تكلفة الغذاء غير الآمن؟

لا تنتهي مخاطر الغذاء غير الآمن عند تناول وجبة ملوثة أو تسجيل مخالفة في أحد المطاعم، بل قد تتحول إلى مشكلة صحية تتجاوز الشخص المصاب إلى أسرته والمؤسسات الصحية.

وتتفاوت آثار التلوث الغذائي بين اضطرابات هضمية عابرة ومضاعفات خطيرة قد تهدد الحياة، فيما يصعب تقدير حجم المشكلة في ظل غياب إحصاءات رسمية شاملة عن حالات التسمم الغذائي في سوريا.

ولا تقتصر الوقاية من هذه المخاطر على نظافة المكان الظاهرة للمستهلك، بل تتطلب ضبط مراحل إعداد الطعام وحفظه ونقله، والتزام المنشآت الغذائية بإجراءات صحية تحول دون انتقال الملوثات إلى الوجبات.

التلوث الغذائي.. مخاطر ترتبط بدرجة التلوث

تختلف الآثار الصحية للتلوث الغذائي بحسب نوع الملوث وكميته، والحالة الصحية للشخص المصاب، إذ قد تقتصر بعض الحالات على اضطرابات هضمية مؤقتة، بينما تتطور حالات أخرى إلى مضاعفات أشد خطورة.

وقال أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حيزة، في حديث إلى عنب بلدي، إن التلوث الغذائي ينقسم إلى نوعين، الأول بسيط تزول آثاره خلال نحو 24 ساعة، وينجم غالبًا عن جراثيم هوائية تسبب مغصًا واضطرابات هضمية مؤقتة .

أما النوع الثاني فيعد أكثر خطورة، إذ يرتبط بارتفاع نسبة الجراثيم أو شدة التلوث، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى مضاعفات صحية خطيرة تصل إلى الوفاة .

وأشار حيزة إلى أن خطورة الإصابة تزداد بازدياد حجم التلوث الموجود في الغذاء، محذرًا من أن بعض الإضافات أو المواد المستخدمة في المطاعم قد تتعرض لـ"التزنخ" أو التلف، بما قد يسبب مضاعفات خطيرة إذا لم يعالج المصاب بسرعة وبالطريقة المناسبة.

> بعض الإضافات أو المواد المستخدمة في المطاعم قد تتعرض لـ"التزنخ" أو التلف، وهو ما قد يسبب مضاعفات خطيرة.
>
> عبد الرزاق حيزة
> أمين سر جمعية حماية المستهلك

خطأ بسيط قد يؤدي إلى تفشيات جماعية

تتفق اختصاصية التغذية والطب التكميلي نور قهوجي مع طرح حيزة، موضحة أن خطأ بسيطًا في التخزين أو التحضير قد يؤدي إلى إصابة عشرات الأشخاص الذين تناولوا الوجبة نفسها. ولا يقتصر أثر التسمم الغذائي، بحسب قهوجي، على الفرد المصاب، بل قد يتسبب بتفشيات جماعية تستدعي إدخال عدد من المرضى إلى المستشفيات، فضلًا عن مضاعفات صحية طويلة الأمد، وفقدان ثقة المجتمع بالمؤسسات الغذائية.

> قد يؤدي خطأ بسيط في التخزين أو التحضير إلى إصابة عشرات الأشخاص الذين تناولوا الوجبة نفسها. وقد يتسبب التسمم بتفشيات جماعية تستدعي إدخال مرضى إلى المستشفيات.
>
> نور قهوجي
> اختصاصية في التغذية والطب التكميلي

مسببات الأمراض.. أخطار لا تظهر في الطعام

قد يبدو الطعام طازجًا وسليمًا، لكنه يحمل كائنات دقيقة ممرضة لا يمكن اكتشافها بالعين المجردة أو من خلال الرائحة والطعم. وترتبط الأمراض المنقولة بالغذاء بعدد من البكتيريا والفيروسات التي تنتقل عبر المكونات الملوثة أو سوء التحضير والحفظ.

وأوضحت قهوجي أن بكتيريا "السالمونيلا" من أبرز مسببات التسمم، وترتبط بالدجاج واللحوم والبيض غير المطهو جيدًا، وقد تسبب الإسهال والحمى والتقلصات المعوية.

كما أشارت إلى بكتيريا "الإشريكية القولونية"، التي قد تنتقل عبر اللحوم المفرومة غير الناضجة والخضراوات الملوثة والمياه غير الآمنة، وتسبب بعض سلالاتها إسهالًا دمويًا ومضاعفات كلوية خطيرة.

ولفتت إلى أن المكورات العنقودية الذهبية قد تنتقل من أيدي العاملين المصابين أو الحاملين للبكتيريا إلى الطعام، وتنتج سمومًا قد تبقى فعالة حتى بعد إعادة التسخين.

ومن مسببات التسمم أيضًا "العصوية الشمعية"، المرتبطة بالأرز المطبوخ الذي يترك لفترات طويلة في درجة حرارة الغرفة، إذ قد تنتج سمومًا تؤدي إلى القيء أو الإسهال.

كما يعد "النوروفيروس" من مسببات التفشيات في المطاعم، لسهولة انتقاله عبر العاملين المصابين أو الأسطح والأطعمة الملوثة، وقد يؤدي إلى إصابة أعداد كبيرة من الزبائن.

وتشمل المخاطر كذلك بكتيريا المطثية الحاطمة، المرتبطة باللحوم والمرق المحضر بكميات كبيرة والمحفوظ في درجات حرارة غير مناسبة.

من المطعم إلى المستهلك.. كيف ينتقل التلوث؟

تتعدد المسارات التي يمكن أن تنتقل عبرها الملوثات إلى الطعام، بدءًا من المواد الأولية، مرورًا بطرق التحضير والحفظ، وصولًا إلى تقديم الوجبات.

ولا تقتصر المخاطر على فساد المكونات، بل تشمل أيضًا انتقال الجراثيم من العاملين أو الأدوات والأسطح غير النظيفة.

وقال مدير برنامج الأمراض الوبائية والمشتركة في وزارة الصحة، الدكتور محمد الحسين، إن المستشفيات تسجل شهريًا حالات متعددة مرتبطة بآلام غذائية ناجمة عن سوء تخزين الطعام والمواد الأولية.

> المستشفيات تسجل شهريًا حالات متعددة مرتبطة بآلام بطنية وتسممات غذائية ناجمة عن سوء تخزين الطعام والمواد الأولية.
>
> محمد الحسين
> مدير برنامج الأمراض الوبائية والمشتركة في وزارة الصحة

ويتفق حيزة مع ذلك، مشيرًا إلى أن غياب النظافة في المطاعم قد يترك آثارًا صحية كبيرة، خاصة عند وجود عاملين مصابين بأمراض معدية أو سارية، فضلًا عن المخاطر الناجمة عن استخدام الأعشاب والخضراوات الورقية الملوثة أو غير المعقمة بالشكل الكافي.

وأوضحت قهوجي أن بعض الأغذية أكثر حساسية للتلف من غيرها، وعلى رأسها اللحوم والدجاج والأسماك والبيض ومنتجات الألبان، والصلصات المحتوية على البيض النيء، إضافة إلى الأرز والمكرونة المطبوخين والخضراوات الورقية المقطعة.

وتكمن خطورة الأرز، بحسب قهوجي، في قدرة بعض أنواع بكتيريا العصوية الشمعية على البقاء بعد الطهو، ثم النمو عند ترك الطعام خارج التبريد وإنتاج سموم قد لا يزيلها التسخين اللاحق.

أما الصلصات المحضرة من البيض النيء فتحتاج إلى استخدام بيض مبستر وحفظها ضمن درجات حرارة مبردة، إذ لا يكفي الاعتماد على الليمون أو الخل لجعلها آمنة.

وشددت قهوجي على أن المطعم الآمن ليس الذي يبدو نظيفًا أمام الزبائن فقط، بل الذي يطبق معايير النظافة والرقابة في الأماكن والمراحل التي لا يراها المستهلك.

غياب الإحصاءات.. عائق أمام الوقاية

لا يقتصر أثر غياب الإحصاءات الرسمية لحالات التسمم الغذائي على صعوبة معرفة عدد المصابين، بل يمتد إلى محدودية القدرة على تحديد حجم المشكلة ومتابعة تطورها، والتعرف إلى الأغذية والممارسات الأكثر تسببًا بالإصابات.

ورغم تسجيل المستشفيات حالات مرتبطة بآلام بطنية وتسممات غذائية بصورة شهرية، لم تتمكن عنب بلدي من الحصول على إحصاءات رسمية شاملة لهذه الحالات في سوريا، إذ أوضح المكتب الصحفي في وزارة الصحة عدم توفر مثل هذه الإحصاءات على مستوى المستشفيات.

ويجعل غياب البيانات المجمعة من الصعب تكوين صورة وطنية واضحة عن حجم الإصابات وتوزعها، أو قياس أثر إجراءات الرقابة والوقاية على الحد منها .

كما يحد من إمكانية تتبع الأنماط المتكررة للتلوث وتحديد مصادر الخطر، وهي معلومات يحتاج إليها المختصون والجهات الصحية لتطوير تدخلات أكثر فاعلية.

الوقاية.. مسؤولية المطاعم قبل وصول الطعام إلى المستهلك

يتطلب الحد من التسمم الغذائي تطبيق إجراءات وقائية في مختلف مراحل التعامل مع المواد الغذائية، لا الاكتفاء بالنظافة الظاهرة في صالة المطعم، وفق اختصاصية التغذية نور قهوجي.

وتشمل هذه الإجراءات استخدام ألواح تقطيع وأدوات منفصلة لكل نوع من الأغذية لمنع انتقال التلوث، وطهو اللحوم والدجاج والبيض وفق درجات حرارة داخلية آمنة، والتحقق منها باستخدام موازين حرارة غذائية بدلًا من الاعتماد على التقدير البصري.

كما شددت قهوجي على ضرورة مراقبة درجات حرارة الثلاجات والمجمدات والأطعمة الساخنة وتوثيقها دوريًا، وتنظيف الأسطح وتعقيمها، وتأمين مياه صالحة للشرب، ومكافحة الحشرات والقوارض.

وتشمل إجراءات الوقاية أيضًا شراء المواد الأولية من مصادر موثوقة، ومراقبة تواريخ الصلاحية، وتدوير المخزون وفق مبدأ "الأقدم استخدامًا أولًا"، بما يمنع بقاء المنتجات لفترات طويلة أو استخدامها بعد انتهاء صلاحيتها.

وأكدت قهوجي أهمية تطبيق نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP)، وتوثيق مراحل تسلّم المواد الغذائية وتخزينها وتحضيرها وطهوها وتقديمها، بما يساعد على اكتشاف مصادر الخطر والحد منها قبل وصول الطعام إلى المستهلك.

وتكشف هذه الإجراءات أن حماية المستهلك من الغذاء غير الآمن لا تتحقق عبر معالجة حالات التسمم بعد وقوعها فقط، بل تبدأ بمنع التلوث في مراحل إعداد الطعام وتداوله، وبناء منظومة وقاية ورقابة قادرة على اكتشاف المخاطر قبل أن تتحول إلى إصابات صحية.



علاج طفل في مستشفى "الزرع الوطني" بدرعا إثر تسمم غذائي – 12 أيلول 2026 (سانا)

الخطر لم يعد يهدد فقط مستوى المعيشة



أحمد عسيلي

الاقتصاد السوري ليس بخير، يبدو أن هذه الحقيقة لم تعد مجرد شكاوى وتململ لدى قطاعات واسعة من السوريين، بل انتقلت إلى لغة الأرقام وبشكل رسمي، فقد رفع "مصرف سورية المركزي" السعر الرسمي للدولار ليصبح نحو 134 ليرة سورية مقابل 123 ليرة سابقًا، بعدما تجاوز عتبة الـ150 في السوق السوداء، بالإضافة

إلى صدور العديد من التقارير مؤخرًا، تتحدث عن أرقام مخيفة للتضخم في اقتصاد بلادنا، وما يمكن أن يرافق ذلك من انخفاض كبير في مستوى المعيشة، لذلك نستطيع القول، بمنتهى الأسف، إن الحالة العامة للاقتصاد ليست جيدة أبدًا، وإن الأمور لا تسير في الاتجاه الصحيح، أو على الأقل ما كان يحلم به الناس مع بداية التحرير.

لكن هل القضية الاقتصادية تتعلق فقط بلقمة العيش ومستوى الرفاهية؟

على أهمية بل وأولوية ذلك، فإن الاقتصاد يتحكم أيضًا بحالة الأمن والسلامة العامة ككل داخل المجتمع، بل أكثر من ذلك، يتحكم بالتوجهات والمواقف السياسية لدى عموم الناس، وهذه ليست حقائق جديدة، فهناك الكثير من الدراسات النفسية التي ربطت منذ فترة طويلة بين صعود النازية في ألمانيا والأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 (وبالتالي الحرب العالمية الثانية)، هناك أيضًا أبحاث بهذه المسألة تتعلق بصعود اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، أثبتت تلك الأبحاث أن الأزمات المالية الكبرى تترافق مع زيادة في حصة أحزاب اليمين المتطرف من الأصوات خلال السنوات التي تلي الأزمة.

فالأمان الاقتصادي جزء من "الأمان الوجودي" وعلاقته بقيم التسامح والانفتاح على الآخر، فالإنسان الذي يشعر بشيء من الاطمئنان على مستقبله ومستقبل أبنائه، والذي يستطيع تأمين احتياجاته الأساسية، يكون عمومًا أكثر استعدادًا لتقبل الاختلاف والانفتاح على الآخرين، ومع تراجع هذا الشعور بالأمان، تتغير أولويات الإنسان، بل وتتغير أفكاره ونظرته للحياة، فيصبح أكثر انغلاقًا وأكثر ميلًا للانعزال داخل مجموعته الصغيرة، سواء كانت إثنية أو طائفية أو قومية.

وبعد كل هذه السنوات من الحرب على امتداد رقعة بلادنا، أصبح لدينا العديد من المجموعات التي تدهورت حالتها المعيشية ووصلت إلى الحضيض، وفي الوقت نفسه هي بحاجة إلى كثير من تبني قيم التسامح أو الانفتاح على الآخر، كي تستطيع العيش مع هذا الآخر الذي خاضت حربًا طويلة معه.

الأكثر أولوية ربما بين هذه المجموعات هم سكان المخيمات، فقد عانوا الأمرّين خلال هذه السنوات، وهم بحاجة لتأمين الحد الأدنى من حياتهم، كي نساعدهم على السير في طريق النسيان والمسامحة، هناك أيضًا العديد من السوريين، خاصة في الساحل، الذين فقدوا وظائفهم بعد حل الجيش السوري السابق وجميع الأجهزة الأمنية (بغض النظر عن تقييمنا الأخلاقي لهذا الجيش أو الأجهزة)، ما جعلهم عاطلين عن العمل بين ليلة وضحاها، معظمهم لا يملكون أي خبرات مجتمعية خارج إطار العمل العام بعد نصف قرن تقريبًا من الاعتماد التام على هذا القطاع.

نحن أمام مجموعات من السوريين عانت من سياسات النظام السابق بطرق مختلفة، وتحمل ذاكرة متباينة، وستعيش في نهاية المطاف مع بعضها البعض، فكيف لنا أن نبني الثقة بين هؤلاء، وأن نعمل على بناء هوية وطنية واحدة تجمعهم، في ظل غياب الأمان الاقتصادي؟

ربما علينا أن نفكر في هذه المسألة بشيء من البراغماتية، فمن الخطأ أن يعتقد المواطن المقتدر اقتصاديًا أن حرمان فئة من المجتمع من شروط الحياة الكريمة لن يؤثر على حياته الشخصية، ومستوى أمانه وأمان عائلته، هذا ما يمكن أن نتعلمه من تجربة دول الرعاية الاجتماعية في أوروبا، التي تمنح بدل بطالة وإعانة سكن، وحدًا أدنى من الخدمات وشروط الحياة حتى في الكثير من المناطق المهمشة اقتصاديًا، فالمواطن الأكثر ثراء لديه أيضًا مصلحة شخصية في أن يتمتع المواطن الأشد فقرًا بشيء من الأمان الاقتصادي.

نحن هنا نتحدث من منطلق عملي وعقلاني، بغض النظر عن الأهمية الفائقة للبعد الأخلاقي والإنساني لهذه المسألة، لكن من مصلحة المواطن في دمشق أن تتحسن الظروف المعيشية للمواطن في الساحل، ومن مصلحة المواطن في الساحل أن يعود سكان المخيمات إلى ديارهم وأن يجدوا مصادر لرزقهم، وسيكون من الصعب جدًا أن نتوقع انتشار قيم التسامح والانفتاح على الآخر في ظل تدهور الحالة الاقتصادية العامة، وإذا استمر هذا التدهور، قد تجد السلطات نفسها مضطرة إلى الاعتماد بشكل متزايد على الشرطة والأجهزة الأمنية لتحقيق الأمن، وأتمنى فعلاً ألا نسلك هذا الطريق مرة أخرى، لأننا سلكناه لعقود سابقة، ونتائجه علينا واضحة للعيان.

ريع البوابات في المرحلة الانتقالية



لمى قنوت

في 29 من تشرين الأول الماضي، قال المبعوث الأمريكي إلى سوريا والعراق، في منتدى بالدوحة، إن إيجاد من يستثمر في سوريا "شبه مستحيل"، وعدد الأسباب: نظام مصرفي هش، وعملة غير مستقرة، وبيئة غير آمنة، واستثمارات طاقة قد تستغرق حوالي عشر سنوات أو 15 لتحقيق العوائد، وذكر في نفس المناسبة، أنه شجع كبرى شركات الطاقة والنفط العالمية على دخول السوق السورية.

بعد أقل من شهر، كانت شركة البترول السورية تبحث مع "شيفرون" للطاقة تسريع تحويل مذكرة التفاهم الموقعة بينهما إلى اتفاقية تنفيذية للتنقيب عن النفط والغاز في "البلوك رقم 1" الواقع قبالة طرطوس، وتبحث مع "توتال" الفرنسية تسريع توقيع عقد "البلوك رقم 3"، بينما تسعى تركيا إلى إبرام اتفاق خاص بها للتنقيب البحري، بعد إبرام اتفاق إطاري العام الماضي.

التناقض بين تصريح براك بأن الاستثمار "شبه مستحيل" واندفاع شركات الطاقة الكبرى نحو المياه السورية تناقض ظاهري، لأن هذه الشركات لم تأت عبر السوق، بل عبر شركاء محليين وبغطاء من دول راعية، فشريك "شيفرون" في "البلوك 1" هو مجموعة "UCC" القابضة المملوكة للأخوين معتز ورامز خياط، وهي تمسك أيضًا بامتيازات الكهرباء ومطار دمشق، وتنسق مشروع الأنبوب العراقي- السوري فيما تملك مجموعة شقيقة لها حصة 48.68% من بنك "الشهباء". ويُطرح اسمها لإعادة إعمار جوبر، الذي يرفض سكانه عرضًا بألبانيا، ونفي الطرفين أي صلة لهما في جهود رفع العقوبات عن سوريا، قد تورط سوريا مستقبلًا في صراعات السياسة الأمريكية.

– الصندوق السيادي و"البلوكات" البحرية: يقدم الصندوق نفسه كمؤسسة تعتمد على نظام حوكمة صارم وشفاف، مبني على القوانين السورية ومستوحى من مبادئ سانتياغو العالمية، لكن الشفافية والاستقلالية والرقابة البرلمانية هي أبرز فجوات الحوكمة التي تحيط به، فهو يرفع تقاريره إلى الرئاسة وحدها، ويرأس مجلس إدارته منذ تشرين الأول الماضي المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية، ما يربطه بالسلطة التنفيذية وبالمرحلة السياسية، إضافة إلى غياب المعلومات عن عقود الامتياز والالتزامات المترتبة عليها.

وتغيب المعلومات والمعايير عن التسويات التي تبرمها السلطة مع محاسيب النظام السابق، وقد وجد الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) ضمن تحقيق "ملف دمشق"، أن 11 شركة على الأقل كانت مرتبطة بنظام الأسد حصلت بعد سقوطه على عقود مع الأمم المتحدة في 2025 بلغت نحو عشرة ملايين دولار، فمثلًا، حصلت شركة "شروق"، التي كانت مملوكة لفرع من أجهزة المخابرات، على أكثر من 1.6 مليون دولار من الأمم المتحدة، بينما حصلت شركة "بروغارد" (ProGuard) على 2.2 مليون دولار، ما يجعلها أكبر متعهد أمني للأمم المتحدة في سوريا.

وبالعودة إلى تصريح توم براك الذي وصف الاستثمار في سوريا بالمستحيل، فهو نفسه من يدير الاستثناء، ويشجع شركات بعينها، قد ضغط، بحسب "رويترز"، لإشراك شركة "TI Capital"، التي يرأسها شريكه التجاري زياد غندور، في مشروع خط أنابيب نفط بين العراق وسوريا الذي تنسقه "UCC" واللافت في توزيع "البلوكات" البحرية على القوى الراعية للسلطة أن "شيفرون" شريكة "UCC" في "البلوك 1" هي مشغلة حقلي ليفياثان وتمار، أكبر حقلي غاز في إسرائيل. ويرجح عدد من الباحثين والباحثات أن الغاز الذي يصل إلى سوريا عبر الأردن هو إسرائيلي المصدر في معظمه، إذ يصدّر حقل ليفياثان الغاز إلى الأردن ومصر، وقد وسعت "شيفرون" طاقته مطلع هذا العام، فيما لا يملك الأردن إلا حقلًا صغيرًا ويستورد 85% من غازه من إسرائيل.

– شقيق على طرفي الطاولة: لم يعلن محمد الخياط قبل تعيينه رئيسًا تنفيذيًا لقطاع التطوير العقاري في الصندوق السيادي استقالته من مناصبه في شركات العائلة، ولا تخارجه من حصصه ولا التزامه بسياسة تنحٍّ "Recusal Policy" تمنعه من التصويت عند تضارب المصالح أو شبهة التحيز، وهو الذي حضر مع أخيه رامز حفل توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بالكهرباء مع الحكومة الانتقالية في أيار 2025، بصفته عضوًا بمجلس إدارة "Concessions Investments UCC" الذراع التي تقود تحالفي الاستثمار في الكهرباء وتطوير مطار دمشق الدولي وتشغيله. وبحسب "نيويورك تايمز"، كان محمد الخياط يروج في واشنطن لمشاريع العائلة في سوريا. ولا يبدأ تضارب المصالح هنا، ولا ينتهي عند امتلاكه معلومات ذات قيمة سوقية عالية، كمعرفة المخططات التنظيمية وتقييم الأصول في الوقت الذي تستثمر المجموعة العائلية في العقار والسياحة. وتكمن الإشكالية الأخرى في قرابته من محمد حمشو، خال الإخوة، الذي تخلى عن نحو 80% من أصوله في تسوية أجرتها السلطة الانتقالية مع بعض رجال أعمال نظام الأسد، فيما يدير الصندوق السيادي أموالًا صودرت منهم، بينهم حمشو، وهذا تضارب مصالح ناشئ عن صلة قرابة، تغيب فيه حواجز المعلومات بين قطاع التطوير العقاري وملف الأصول المصادرة. خلاصة القول، صحيح أن الاستثمار في سوريا صعب في هذه المرحلة، لكن يُفترض بالسلطة الانتقالية أن تتعامل مع هذه الندرة كقيد يفرض قواعد وإجراءات دقيقة تحمي المال العام، لا فرصة لتوزيع الريع عبر امتيازات لمن يملكون البوابات ويتحكمون بها. ويكشف ملف آل الخياط ثلاث سمات لإدارة الاقتصاد، ريع محتكر، وقرار مركزي عبر الصندوق السيادي، وإنصاف مؤجل لأصحاب الأراضي المستملكة، وذلك في ظل مؤسسات لم تُبنَ على الشفافية، وغياب تام لمشاركة أصحاب المصلحة، عموم السوريين والسوريات والقوى الحية في المجتمع.

هل يملك ما يؤهله للاندماج؟

قطاع التأمين السوري
شركات عالمية على الأبواب

عنب بلدي – وسيم العدوي

تتجه الأنظار إلى قطاع التأمين السوري مع حديث وزير المالية، محمد يسر برنية، مؤخرًا عن اهتمام شركات عالمية متخصصة في إعادة التأمين والوساطة بدخول السوق المحلية، في خطوة قد تعيد رسم قدرة الشركات السورية على تغطية مخاطر المشاريع الكبرى، وتفتح المجال أمام نقل جزء من المخاطر إلى الأسواق الدولية، بعد سنوات من محدودية التعامل مع مؤسسات التأمين العالمية.

وقال الوزير برنية عبر صفحته الشخصية على "فيسبوك"، إن شركات عالمية، من بينها "سويس ري" (Swiss Re) و"ميونيخ ري" (Munich Re) و"هانوفر ري" (Hannover Re) أبدت اهتمامًا بالسوق السورية، إلى جانب شركات وساطة دولية مثل "مارش" (Marsh) و"غاي كاريـنتر" (Guy Carpenter) و"أون" (Aon) و"ناسكو" (Nasco)، في وقت يحتاج فيه قطاع التأمين المحلي إلى إعادة بناء قدراته المالية والفنية، وتطوير أدواته لمواكبة متطلبات الاستثمارات المرتقبة.

ويأتي هذا الاهتمام في سوق لا تزال محدودة الحجم قياسًا إلى متطلبات تمويل وتأمين مشاريع البنية التحتية والطاقة والصناعة، وهو ما تظهره مؤشرات القطاع خلال العام 2025، حيث وصل إجمالي التعويضات التأمينية المدفوعة إلى 1.53 مليار ليرة سورية جديدة، وتوزعت هذه التعويضات بواقع 58% لمصلحة شركات التأمين الخاصة و42% لمصلحة المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وتضم قائمة الشركات المهتمة بالسوق السورية مؤسسات دولية في إعادة التأمين، أبرزها "سويس ري" السويسرية، التي بلغت حقوق مساهميها 25.1 مليار دولار في 2025، و"ميونيخ ري" الألمانية بحقوق مساهمين بلغت 33.4 مليار يورو، و"هانوفر ري" بحقوق بلغت 12.9 مليار يورو.

كما تشمل شركات وساطة وإدارة مخاطر، بينها "مارش"، التي بلغت إيرادات مجموعتها نحو 27 مليار دولار، و"أون" بحقوق مساهمين 9.35 مليار دولار، و"ناسكو" ذات الانتشار الإقليمي والدولي.

وتختلف أدوار هذه المؤسسات بين تحمل المخاطر وإعادة توزيعها وترتيب التغطيات التأمينية، ولا يعني الاهتمام المعلن دخولها فعليًا إلى السوق السورية.

وتكشف الفجوة الكبيرة بين الإمكانات المالية لشركات إعادة التأمين والوساطة العالمية وحجم السوق السورية عن فرصة لتوسيع التغطيات التأمينية وجذب الخبرات، لكنها تطرح في الوقت نفسه مخاطر تتعلق بتوازن المنافسة، فدخول مؤسسات تمتلك قدرات مالية وشبكات دولية واسعة قد يمنحها أفضلية في تأمين المشاريع الكبرى، ويضع الشركات السورية أمام منافسة يصعب مجاراتها، خصوصًا في ظل محدودية رؤوس الأموال وضعف الأدوات الفنية وتراجع انتشار التأمين.

سوق محدودة أمام مخاطر المشاريع الكبرى

بلغ مجموع رؤوس أموال المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركات التأمين الخاصة في النصف الأول من عام 2022 (بحسب آخر تقرير لهيئة الإشراف المنشور عبر موقعها الإلكتروني) نحو 199.6 مليون ليرة سورية جديدة، منها 20 مليون ليرة للمؤسسة العامة و179.6 مليون ليرة موزعة على 12 شركة خاصة.

وباحتساب سعر الصرف الذي كان متداولًا في السوق السورية آنذاك، بنحو 513 ليرة قديمة للدولار الواحد، تعادل رؤوس الأموال المجمعة للمؤسسة العامة وشركات التأمين الخاصة نحو 38.9 مليون دولار، وهو رقم يعكس محدودية قاعدة رأس المال المحلية مقارنة بحجم المخاطر التي قد تترتب على تأمين مشاريع كبيرة.

ولكن وفقًا للمؤشرات الإحصائية الأولية وغير النهائية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين لعام 2025 حول أداء قطاع التأمين في سوريا، بلغ إجمالي الأقساط التأمينية المكتتبة 3.88 مليار ليرة سورية جديدة، بينما ينخفض هذا الرقم إلى 3.35 مليار ليرة عند استثناء التأمين الإلزامي، وتستحوذ شركات التأمين الخاصة على 60.5% من الأقساط المكتتبة مقابل 39.5% للمؤسسة العامة السورية للتأمين.

كما وصل إجمالي التعويضات المدفوعة إلى 1.53 مليار ليرة سورية جديدة، وتوزعت هذه التعويضات بواقع 58% لمصلحة شركات التأمين الخاصة و42% لمصلحة المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وبلغ إجمالي وثائق التأمين الصادرة 978,009 وثائق، وتصدرت المؤسسة العامة السورية للتأمين هذا المؤشر بحصة تبلغ 90.6%، في حين بلغت حصة شركات التأمين الخاصة 9.4%.

وتُظهر الأرقام تباينًا واضحًا بين النشاط من حيث حجم الوثائق والنشاط من حيث قيمة الأقساط والتعويضات، إذ تتفوق شركات التأمين الخاصة في قيمة الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة، بينما تتركز الأغلبية العظمى من عدد الوثائق الصادرة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وغاب التأمين الصحي عن إحصائيات 2025 المنشورة على صفحة هيئة الإشراف على التأمين، بينما كان التأمين الصحي الأكثر استحواذًا على التعويضات، في النصف الأول من 2022، إذ بلغت قيمة التعويضات المسددة ضمنه نحو 335 مليون ليرة جديدة، فيما بلغت أقساطه نحو 306.5 مليون ليرة، ما يعني أن التعويضات تجاوزت الأقساط المكتتبة، وذلك مؤشر على الضغط الذي قد يواجه شركات التأمين عند إدارة بعض التغطيات.

دخول الشركات لا يعني حل مشكلات القطاع

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور جوزيف ضاهر، في حديث إلى عنب بلدي، أن اهتمام شركات إعادة التأمين العالمية بالسوق السورية قد يمثل خطوة إيجابية في مسار إعادة اندماج قطاع التأمين في النظام المالي الدولي، لكنه لا يعالج بمفرده المشكلات الهيكلية التي يعاني منها القطاع، ولا يهيئ تلقائيًا البيئة اللازمة لتوسع الاستثمارات.

واعتبر ضاهر أن قطاع التأمين الخاص في سوريا يعمل بمستويات أدنى بكثير من قدراته السابقة للحرب، ويواجه عقبات تتعلق بإعادة الاندماج في النظام المالي العالمي، وضعف القطاع المصرفي المحلي، وتقادم التشريعات، ونقص إعادة التأمين، إلى جانب الحاجة إلى إعادة تقييم أصول شركات التأمين وإعادة تمويل السوق.

وتتداخل هذه العقبات مع القيود التي واجهتها الشركات سابقًا في الاستثمار خارج سوريا، ما دفع بعضها إلى توجيه أموالها نحو العقارات، بدلًا من تنويع استثماراتها في أدوات وأسواق مختلفة.

وتبرز، بحسب ضاهر، مشكلة تحويل الأموال دوليًا بوصفها إحدى أبرز العقبات أمام قطاع التأمين، إذ تعتمد شركات إعادة التأمين على القنوات المصرفية الرسمية لتسوية العمليات المالية، سواء لتحويل أقساط إعادة التأمين إلى الخارج أو لتسلم التعويضات عند وقوع الخسائر، وهو ما يجعل إعادة بناء العلاقات المصرفية الدولية شرطًا عمليًا لتوسيع التعاون.

حماية للمشاريع أم شرط للاستثمار؟

تتيح إعادة التأمين لشركات التأمين المحلية نقل جزء من المخاطر التي تتحملها إلى شركات أكبر، مقابل أقساط، بحيث لا تضطر إلى تحمل كامل قيمة الخسائر المحتملة بمفردها، وتكتسب هذه الآلية أهمية خاصة عند التأمين على مشاريع الطاقة، والمصانع، والبنية التحتية، والمشاريع ذات القيمة العالية.

وقال ضاهر، إن وجود غطاء دولي لإعادة التأمين قد يساعد المستثمرين على تأمين استثماراتهم، ويعزز قدرتهم على التعامل مع المخاطر، لكنه لا يمثل ضمانة كافية لجذب الاستثمارات ما لم تتوفر بيئة أعمال مستقرة.

وبعيدًا عن التأمين، فإن من أبرز العوامل التي لا تزال تؤثر في قرارات المستثمرين، بحسب الخبير ذاته:

- استقرار العملة الوطنية والقدرة على توقع تكاليف الاستثمار.
- تطوير النظام المالي والمصرفي وإعادة ربطه بالأسواق الدولية.
- معالجة الآثار المتبقية للعقوبات على العلاقات المالية والتجارية.
- توفير العمالة المؤهلة والخبرات الفنية.
- تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق والعقود.

وتتعلق عودة شركات إعادة التأمين كذلك بتقييمها لمخاطر السوق السورية، إذ لا يمكن افتراض أن دخولها سيؤدي مباشرة إلى انخفاض تكاليف التأمين على الشحن أو المشاريع الصناعية، فالتسعير يعتمد على حجم المخاطر، وطبيعة التغطية، والبيانات المتاحة، والقدرة على إدارة المطالبات، ودرجة الاستقرار المالي والقانوني.

تشريعات قديمة ومحدودية التغطيات

لا يزال قطاع التأمين السوري يعمل وفق تشريعات تعود إلى عام 2004، ما يستدعي تحديثها بما يتناسب مع التطورات التي شهدتها الصناعة التأمينية العالمية خلال العقدين الماضيين.

وتبرز الحاجة، وفقًا لضاهر، إلى تطوير القواعد المتعلقة بالملاءة المالية، والحوكمة، والإفصاح، وإدارة المخاطر، والاستثمارات، بما يتوافق مع متطلبات شركات إعادة التأمين العالمية، التي تعتمد على معايير دقيقة عند قبول المخاطر وتحديد شروط التغطيات.

كما يرى أن محدودية التغطيات المتاحة للمشاريع الكبرى، بما فيها القيود على التأمين بالدولار الأمريكي، تمثل أحد جوانب القصور التي تحتاج إلى معالجة، إلى جانب ضرورة تعزيز الرقابة وتحديث آليات تقييم الأصول.

وتتطلب هذه العملية، بحسب ضاهر، إعادة النظر في بنية القطاع وقدرة شركات التأمين المحلية على تلبية متطلبات الاكتتاب الدولية، وهو ما قد يدفع إلى إعادة هيكلة بعض الشركات أو تعزيز رؤوس أموالها إذا لم تتمكن من مواكبة المعايير الجديدة.

سوق محدودة الانتشار

تظهر مؤشرات التقرير السنوي لقطاع التأمين للنصف الأول من 2022 أن التأمين الصحي استحوذ على نحو 45% من الأقساط المكتتبة، بينما بقيت فروع أخرى، بينها تأمين الحياة والتأمين الهندسي، محدودة نسبيًا.

وفق ضاهر، لا تتجاوز نسبة السوريين الذين لديهم تأمين صحي نحو 4 إلى 5%، ويشكل التأمين الصحي نحو 80% من إجمالي التغطيات التأمينية لدى هذه الفئة، ما يعكس محدودية انتشار التأمين في المجتمع، رغم أهميته في تخفيف الأعباء المالية عن الأسر.

ويرى أن دخول شركات إعادة التأمين والوساطة العالمية قد يتيح تطوير منتجات جديدة، وتحسين إدارة المخاطر وتوفير خبرات فنية، لكنه لا يكفي وحده لرفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يترافق مع نمو القطاعات الإنتاجية، وتحسن القدرة الشرائية، وتوسيع قاعدة الشركات والأفراد القادرين على شراء التغطيات التأمينية.

وبذلك، فإن الاهتمام الدولي بقطاع التأمين السوري قد يمثل فرصة لتطوير بنيته، لكنه يظل مرتبطًا بقدرة الحكومة السورية والشركات المحلية على بناء نظام مالي أكثر كفاءة، وتحديث التشريعات، وتحسين البيئة الاقتصادية، وهي شروط تتجاوز حدود سوق التأمين نفسها.



وزارة المالية تطلق الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع التأمين في سوريا في حفل بصالة مؤسسة الحجاز بدمشق – 23 تشرين الثاني 2026 (وزارة المالية السورية)

دولار أمريكي ▲ مبيع 153.25 شراء 152.25 | يورو ▲ مبيع 168 شراء 166.1 | ليرة تركية ▲ مبيع 3.02 شراء 2.99
الذهب 21 ▲ 104.00$ الذهب 18 ▲ 89.00$ | المازوت = 0.98$ البنزين = 1.21$ | الغاز = 10.44$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.72$ | الأرز (كغ) = 1.21$

بدائل رخيصة لـ"ورد الموصل" و"نثر الحنة"

كيف غابت "هباري" الحرير في الحسكة؟



أحد باعة "الهباري" أمام متجره في مدينة الحسكة – 19 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي)

عنب بلدي – محمد جفال

لم تعد "الهباري" الحريرية حاضرة في واجهات معظم المحال التجارية بمدينة الحسكة كما كانت في السابق، بعدما دفع ارتفاع أسعارها أصحاب المحال إلى تقليل عرضها، في مقابل انتشار أنواع مصنوعة من القطن والساتان، أقل تكلفة وأكثر قدرة على تلبية احتياجات النساء الراغبات في الحفاظ على ارتداء هذا الجزء من الزي التقليدي للمرأة في الجزيرة السورية.

وتعكس هذه التحولات تغيرًا في طبيعة اللباس الشعبي الذي ارتبط لعقود بالمرأة في المنطقة، إذ لم يعد اقتناء "الهبرية" الحريرية متاحًا لشريحة واسعة من النساء، في ظل ارتفاع أسعارها، بينما تتوفر البدائل القطنية والساتان بأسعار منخفضة .

"الهبرية" (وجمعها "الهباري") قطعة قماش واسعة تُصنع تقليديًا من الحرير، وتُلف حول الرأس وتُعصب بطريقة خاصة، بحيث تغطي الشعر وتُبقي الوجه ظاهرًا، وهي جزء من الزي النسائي التقليدي في مناطق شمال شرقي سوريا.

وفي أسواق الحسكة، باتت "الهباري" القطنية والساتان تشغل مساحة أكبر من المعروض التجاري، في حين تراجعت "الهباري" الحريرية إلى خيارات محدودة، ولا سيما أن الطلب عليها لم يعد بالمستوى الذي كان عليه سابقًا، وفق ما يوضحه أصحاب محال تجارية في المدينة.

الحرير خارج متناول كثير من النساء

قالت نورة الصالح، وهي امرأة سبعينية من مدينة الحسكة، إن "الهباري" الحريرية كانت جزءًا أساسيًا من لباس النساء في المنطقة خلال العقود الماضية، وكانت النساء يحرصن على اقتنائها وارتدائها، نظرًا إلى ما تمثله من قيمة اجتماعية وجمالية، فضلًا عن ارتباطها بالعادات المتوارثة في المنطقة.

وأضافت نورة، لعنب بلدي، أن النساء كن يمتلكن أكثر من "هبرية"، تختلف ألوانها ونقوشها وأنواعها، ويخترن بينها بحسب المناسبة والليباس الذي يرتدينه، مشيرة إلى أن "الهباري" الحريرية كانت تحظى باهتمام خاص، بسبب ملمسها ومظهرها وطريقة ظهور ألوانها ورسومها عند ارتدائها.

وكانت أسماء "الهباري" وأنواعها معروفة بين النساء، وكانت كل امرأة قادرة على التمييز بين النوع الجيد والأقل جودة، إلى جانب الاختلاف بحسب الرسوم والألوان وطبيعة النسيج، بحسب نورة.

وأشارت إلى أن اقتناء "الهبرية" لم يكن يقتصر على مناسبة بعينها، بل كانت النساء يرتدينها في حياتهن اليومية، ويحرصن على المحافظة عليها واستخدامها لسنوات، في ظل انتشارها وتوفر أنواع متعددة منها في الأسواق.

لكن ارتفاع أسعار الحرير غيّر، بحسب الصالح، خياراتها الشخصية وخيارات نساء أخريات من جيلها، إذ لم تعد قادرة على شراء "الهباري" الحريرية بالأسعار الحالية، ما دفعها إلى استبدالها بأنواع مصنوعة من القطن.

ولفتت إلى أن القطن بات خيارًا أكثر ملاءمة من الناحية المادية، ولا سيما أن الفارق السعري بينه وبين الحرير أصبح كبيرًا، رغم اختلاف المظهر والملمس بين النوعين.

وقالت إن الاحتفاظ بـ"الهباري" القديمة وإعادة ارتدائها أصبح خيارًا لدى بعض النساء، في حين لجأ آخرات إلى شراء الأنواع الأرخص، بعدما باتت تكلفة اقتناء "هبرية" حريرية جديدة مرتفعة مقارنة بما كانت عليه سابقًا.

القطن والساتان بديلان للحرير

من جهته، قال عبد الله خلف، صاحب محل تجاري في سوق الحسكة، إن الطلب على "الهباري" الحريرية لم تعد من القطع التي يكثر عرضها في المحال التجارية، إذ إن ارتفاع أسعارها جعل شراءها مقتصرًا على عدد محدود من النساء القادرات على تحمل تكلفتها، بينما تفضل أغلبية الزبائن البحث عن بدائل تؤدي الغرض نفسه من ناحية الاستخدام، حتى إن اختلفت من حيث جودة القماش والمظهر.

وبحسب عبد الله، فإن أسعار "الهباري" القطنية والساتان ليست موحدة، بل تتفاوت وفق نوع القماش وجودته وطريقة تصنيعه، وتبدأ من نحو 300 ليرة جديدة، وقد تصل إلى 500 ليرة جديدة، أي ما يعادل 30 ألفًا إلى 50 ألف ليرة سورية قديمة .

أما "الهباري" الحريرية فتختلف أسعارها أيضًا بحسب جودة الحرير ونوعه والنقوش الموجودة عليه، لكنها تتجاوز 50 دولارًا أمريكيًا للقطعة، وقد ترتفع أكثر بالنسبة إلى الأنواع ذات الجودة الأعلى، ما يجعلها بعيدة عن القدرة الشرائية لشريحة واسعة من النساء.

وأشار عبد الله إلى أن أصحاب المحال يضطرون إلى مراعاة القدرة الشرائية للزبائن عند اختيار البضائع التي يعرضونها، إذ لا يمكنهم الإكثار من شراء "الهباري" مرتفعة الثمن في ظل ضعف الطلب عليها، مقابل توفر بدائل أقل تكلفة تحظى بإقبال أكبر.

وأضاف أن النساء لم يتوقفن جميعًا عن ارتداء "الهبرية"، لكن التغيير الأساسي طال نوع القماش، إذ أصبحت "الهباري" القطنية والساتان أكثر انتشارًا في الاستخدام، بينما تحتفظ "الهباري" الحريرية بمكانتها لدى بعض النساء اللواتي يفضلن النوع التقليدي أو يرغبن في ارتدائه خلال المناسبات الخاصة.

ويرى أن هذا التحول انعكس على طبيعة المعروض في السوق، فبعدما كانت "الهباري" الحريرية جزءًا حاضرًا في تجارة الألبسة التقليدية، أصبحت الكميات المعروضة منها محدودة، مقابل تنوع أكبر في الأنواع القطنية والساتان، التي تختلف أسعارها تبعًا للجودة، وتتيح للنساء خيارات متعددة وفق إمكاناتهن.

لباس يحمل ذاكرة اجتماعية

لا يقتصر تراجع ارتداء "الهباري" الحريرية على الجانب التجاري، بل يتصل أيضًا بتحولات اجتماعية طرأت على أنماط اللباس بين الأجيال، بحسب الباحث والمهتم بالتراث محمد حسن، الذي أوضح أن "الهبرية" واحدة من القطع التي احتفظت بمكانة خاصة ضمن الزي التقليدي للمرأة في الجزيرة السورية.

وأشار حسن إلى أن "الهبرية" لم تكن مجرد قطعة قماش تُستخدم لتغطية الرأس، وإنما حملت دلالات اجتماعية وثقافية ارتبطت بهوية المرأة وعاداتها وطبيعة المجتمع الذي تعيش فيه. كما كانت الرسوم والألوان والنقوش جزءًا من قيمتها الجمالية، إذ تنوعت الأشكال المستخدمة فيها بين الزخارف النباتية والرسوم المتداخلة والتكوينات اللونية التي ميزت أنواعًا عن أخرى.

وأوضح أن أسماء بعض "الهباري" ارتبطت بأشكال نقوشها أو بالمدن والمناطق التي اشتهرت بها، ومن بينها "ورد الموصل" و"نثر الحنة"، وهي تسميات تداولتها النساء للتعريف بالأنواع المختلفة والتمييز بينها، ولم تكن الألوان وحدها معيارًا للاختيار، بل لعبت جودة النسيج وطبيعة الرسوم دورًا في تحديد قيمة "الهبرية" ومكانتها.

ولفت حسن إلى أن "الهباري" الحريرية كانت تحظى بإقبال واسع في الماضي، وكانت النساء يحرصن على ارتدائها ضمن لباسهن المعتاد، كما كانت المحافظة عليها جزءًا من العناية بالزي التقليدي، الذي يتألف من قطع متكاملة تختلف تسمياتها وطريقة ارتدائها بين البيئات المحلية .

لكن ارتفاع أسعار الحرير، وفق حسن، أسهم في دفع النساء إلى استخدام "الهباري" المصنوعة من القطن والساتان، بعدما أصبح الحصول على النوع الحريري أكثر تكلفة، وهو ما غيّر طبيعة الخامات المستخدمة في هذا الجزء من اللباس، من دون أن يؤدي إلى اختفاء "الهبرية" نفسها بصورة كاملة.

وأضاف أن الفارق بين الأجيال أصبح واضحًا في طريقة التعامل مع هذا اللباس، إذ لا تزال النساء كبيرات السن أكثر تمسكًا بارتداء "الهبرية" في حياتهن اليومية، بحكم ارتباطها بعادات اعتدن عليها منذ سنوات طويلة، بينما لا تحظى بالانتشار نفسه بين الفتيات والشابات.

وأشار إلى أن ارتداء الفتيات لـ"الهبرية" بات يظهر بصورة أكبر في الأعراس والمناسبات الاجتماعية، إذ تلجأ بعضهن إلى ارتدائها لإبراز الموروث الشعبي والتشبه بجداتهن، أو لإظهار جانب من الزي التقليدي الذي لم يعد حاضرًا بالقدر نفسه في تفاصيل الحياة اليومية.

وبين ارتفاع أسعار الحرير وتراجع الطلب عليه وتغير أنماط اللباس بين الأجيال، تتبدل صورة "الهبرية" في أسواق الحسكة وحياة نسائها، فبينما تتجه كبيرات السن إلى بدائل قطنية أو ساتان للحفاظ على عادة ارتدائها، تكتفي كثير من الفتيات بإظهارها في المناسبات، لتبقى قطعة من الموروث الشعبي حاضرة، لكن بخامات مختلفة واستخدامات لم تعد تشبه ما كانت عليه في السابق.

عائدة بثلاثة أعمال في رمضان

عزة البحرة.. بين أدوار الدراما وتجربة السياسة

عنب بلدي – أمير حقوق

بعد غياب امتد نحو 15 عامًا، عادت الفنانة السورية عزة البحرة إلى سوريا لتستأنف نشاطها الفني وتشارك في أعمال درامية جديدة، في تجربة تجمع بين العودة إلى المكان الذي غادرته، وأستعادة علاقتها بالتصوير بعد سنوات من الابتعاد.

بدأت البحرة مسيرتها الفنية في ثمانينيات القرن الماضي، وشاركت في أعمال تلفزيونية وسينمائية، من بينها "حمام القيشاني" و"الفصول الأربعة" و"باب الحارة" و"ابتسم أيها الجنرال"، ودرست الإعلام وعملت في الصحافة نحو 15 عامًا، قبل أن تخوض تجربتها الفنية الأولى في فيلم "ليالي ابن آوى" عام 1982.

تحدثت البحرة إلى عنب بلدي عما تنتظره من الدراما السورية، إلى جانب رؤيتها لقضايا المرأة وتجربتها السياسية خلال سنوات الثورة.

"الناس تعبانة"

وصفت البحرة عودتها إلى سوريا بأنها خطوة مهمة، لا تقتصر على استعادة المكان، بل تشمل العودة إلى الأمل والأصدقاء والبيئة التي عاشت فيها .

وقالت إن العودة تأخرت سنوات طويلة، لكنها تحققت أخيرًا، حاملة مشاعر متداخلة بين الفرح والحزن.

وعن التغيرات التي وجدتها بعد غيابها، أشارت إلى أن المباني والأحياء والشوارع بدت لها قريبة مما تركته، لكن التغير الأبرز كان في الناس، معبرة عن ذلك بقولها: "الناس تعبانة اليوم".

وترى أن العودة إلى سوريا بعد هذه السنوات تحمل خصوصية مختلفة، إذ لا يمكن فصل الحنين إلى المكان عن واقع الناس وما مروا به خلال سنوات الغياب.

العودة إلى التصوير.. "كأنني كنت أصور بالأمس"

لم تشعر البحرة، بحسب حديثها، بغربة عن أجواء التصوير بعد عودتها إلى العمل، بل بدا لها الأمر كأنها أنهت تصوير مسلسلها الأخير بالأمس، ثم عادت لتصوير عمل جديد.

وتشارك حاليًا في مسلسل "العاصي"، من إخراج ليث حجو، كما تؤدي دور ضيف في مسلسل "كولومبيا"، للمخرجة رشا شربتجي، إلى جانب مشاركتها في لوحات من مسلسل "ما اختلفنا".

لكن العودة إلى مواقع التصوير أعادت إلى ذهنها أيضًا التحديات التي واجهها العاملون في المجال خلال السنوات الماضية، وقالت إنها كانت تتمنى أن تشهد آليات التحضير والإنتاج والتعامل مع الأعمال تغييرات تتناسب مع ما مر به القطاع خلال 14 عامًا.

واعتبرت أن تطوير هذه الجوانب يحتاج إلى مرحلة لاحقة، وعبرت عن أملها في أن يتمكن العاملون من تدارك ما فات.

الدراما السورية مطالبة بالتفاعل مع الواقع

تأمل البحرة أن تكون الدراما السورية أقرب إلى قضايا الناس ومشكلاتهم اليومية، وأن تعكس الظروف المختلفة التي يعيشونها، معتبرة أن الوصول إلى ذلك يحتاج إلى وقت لفهم التحولات التي طرأت على المجتمع خلال السنوات الماضية.

وترى أن الأعمال الدرامية يجب ألا تكتفي بتقديم حكايات بعيدة عن اهتماماتهم، وهي تفضل انتظار عرض الأعمال، ولا سيما بعد موسم رمضان، لتقييم مدى اقترابها من هذه القضايا وما تقدمه للجمهور .

وتربط البحرة هذا التوجه بضرورة أن تواكب الدراما التغيرات الاجتماعية، ومنح مساحة أكبر للحكايات التي تعبر عن حياة الناس وتفاصيلها.

> الأعمال الدرامية مطالبة بالتفاعل مع الواقع الذي يعيشه السوريون، ومنح مساحة أكبر للحكايات التي تعبر عنهم، لا الاكتفاء بتقديم حكايات بعيدة عن اهتماماتهم.
>
> عزة البحرة
> فنانة سورية

التجربة السياسية.. طموحات لم تتحقق

إلى جانب مسيرتها الفنية، خاضت البحرة تجربة في العمل السياسي مع انطلاق الثورة السورية، وشاركت في تأسيس حركة سياسية، انطلاقًا من رغبتها في المساهمة بالتغيير الذي طالب به السوريون.

ووصفت تجربتها بأنها مرحلة كان لا بد من خوضها، لكنها لم تحقق النتائج التي تطلعت إليها، سواء من حيث التأثير السياسي أو الوصول إلى الهدف المتمثل في إسقاط النظام السابق.

وقالت إن السنوات الـ14 كانت طويلة، وإن الظروف التي أحاطت بالعمل السياسي كانت صعبة، معربة عن أسفها لأن الجهود المبذولة لم تصل إلى النتائج المأمولة، ومبدية أملها في أن تكون المرحلة المقبلة أفضل.

> تجربتي السياسية كان لا بد من خوضها، لكنها لم تحقق ما طمحنا إليه من تأثير وإسقاط النظام السابق.
>
> عزة البحرة
> فنانة سورية

قضايا المرأة.. من الأحوال الشخصية إلى المشاركة العامة

لم يقتصر اهتمام البحرة على العمل الفني والسياسي، بل امتد إلى قضايا المرأة وحقوقها، وهو ما ارتبط أيضًا بنشاطها في العمل النسوي خلال السنوات الماضية.

وتضع البحرة قضايا المرأة ضمن الملفات التي تحتاج إلى متابعة وعمل مستمر، وتشمل، بحسب حديثها، قانون الأحوال الشخصية، وحقوق الأطفال، والجنسية، وموقع المرأة في المجتمع ومؤسسات الدولة ومجلس الشعب.

وترى أن هذه القضايا لا يمكن التعامل معها بوصفها ملفات منفصلة عن واقع المجتمع، بل تحتاج إلى خطوات متتابعة تضمن تحسين موقع المرأة وتعزيز حقوقها.

وتشدد على أهمية العمل على هذه الملفات تدريجيًا، وعدم التعامل معها باعتبارها قضايا يمكن حسمها دفعة واحدة، في ظل الحاجة إلى تغييرات تشمل التشريعات والمؤسسات والممارسات الاجتماعية.



الفنانة السورية عزة البحرة - 16 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي / أمير حقوق)

ديمة الجندي في الدراما الإماراتية "الهبوب"

تواصل الفنانة السورية ديمة الجندي حضورها في الدراما الخليجية، من خلال مشاركتها في المسلسل الإماراتي الاجتماعي "الهبوب"، المقرر عرضه خلال موسم رمضان 2027، في تجربة جديدة تؤدي فيها شخصية سورية تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن حكاية عائلية تتناول قضايا الهوية والانتماء والعلاقة بين الوطن والغربة.

انطلقت عمليات تصوير المسلسل في مدينة العين بإمارة أبوظبي، بإشراف المخرج التونسي الأسعد الوسلاتي، ومن إنتاج شركة "Roots"، للمنتج ياسر حارب، فيما يتولى سامر حمادة مهمة المنتج المنفذ لصالحة مجموعة أبوظبي للإعلام.

حضور سوري في الحكاية الإماراتية

يتألف "الهبوب" من 15 حلقة، وتدور أحداثه بين واحة نخيل في مدينة العين وبعض المواقع في مدينة هيوستن الأمريكية، ضمن حكاية اجتماعية تتناول معنى الإرث وما يتركه الآباء للأبناء، سواء على مستوى القيم والتجارب أو العلاقات العائلية، إلى جانب الفوارق بين الأجيال وتأثير الغربة في مفهوم الانتماء والهوية.

وتؤدي الجندي شخصية سيدة سورية- أمريكية، وهي السورية الوحيدة في العمل الذي يجمع مجموعة من الفنانين الإماراتيين والعرب، بينهم عبد الله بن حيدر، وسميرة أحمد، ومروان عبد الله، وجاسم الخراز، وآلاء شاكر، وموارى العبد الله، ومحمد الكعبي، وأحمد الحوسني، وقصايد محمد، وأشرف الشرقاوي، وهيا القايدي.

وتكتسب الشخصية أهمية ضمن البناء الدرامي للعمل، لكونها تمثل امتدادًا سوريًا للحكاية الإماراتية، وتتيح تناول تجربة العيش بين ثقافتين، وما يرتبط بها من أسئلة حول الهوية والانتماء والعلاقة بالوطن.

كما أن انتقال الأحداث بين العين وهيوستن يضع الشخصيات أمام بيئتين مختلفتين، ويجعل المسافة الجغرافية والغربة جزءًا من خلفية العلاقات العائلية التي يتناولها المسلسل.

تجارب سابقة في الدراما الخليجية

لا تمثل مشاركة "الهبوب" التجربة الأولى لديمة الجندي في الدراما الخليجية، إذ سبق أن شاركت في أعمال صورت وأنتجت في الإمارات، مستفيدة من إقامتها هناك لسنوات، ومن بينها المسلسل الاجتماعي "قلبي معي" عام 2017، الذي جمع فنانين من الخليج والوطن العربي، وصُورت أحداثه في أبوظبي، وأدت فيه شخصية "كندة".

وسبق أن تحدثت عن تجربتها في "قلبي معي"، مشيرة إلى أنها وجدت في العمل تقاطعًا مع حياتها في الإمارات، ولا سيما ما يطرحه من علاقات إنسانية وقيم التعايش.

وفي العام نفسه، شاركت في مسلسل "آخر محل ورد"، بشخصية "سمرا"، وهي مدربة رياضة سورية تعيش في الإمارات، بينما تقيم عائلتها في كندا، وتدخل في علاقة عاطفية تواجه صعوبات تنتهي بالانفصال، وتناولت الحكاية من خلال هذه الشخصية حياة السوريين خارج البلاد، وما تفرضه المسافات من تحديات على العلاقات الشخصية والعائلية.

وتعود الجندي من خلال "الهبوب" إلى الإنتاج الإماراتي، لكن بشخصية تنتمي إلى خلفية سورية- أمريكية، ضمن عمل ينطلق من البيئة والعائلة الإماراتية، ويوسع حكايته لتشمل أسئلة تتجاوز حدود المكان، وتتصل بما يحمله الإنسان من روابط وذكريات وقيم بين وطنه ومكان إقامته.



الفنانة ديمة الجندي في كواليس تصوير مسلسل "الهبوب" - 16 تشرين الثاني 2026 (بروتس برودكشن/ إنستجرام)

كيف نعلم أطفالنا النظافة دون زرع الوسواس؟



تفاس كفاءة التزية الصحية بمدى قدرة الطفل على تبني السلوك الوقائي بوعي لا بمدى خوفه من الجراثيم معا يضمن حماية صحته الجسدية دون الساس بطمأنينته النفسية (عنب بلدي/موّلدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

تتسبب مبالغة الأهل في حماية أطفالهم من العدوى بتحويل النظافة من عادة صحية يومية إلى مصدر للقلق المستمر، ما قد يقيّد سلوك الطفل ويزيد من احتمالية تطور ممارسات قهرية لديه.

وأوضحت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، الفارق بين السلوك الوقائي الطبيعي ومؤشرات الوسواس القهري لدى الأطفال، وقدمت قواعد عملية لتعزيز الوعي الصحي دون التأثير على استقرارهم النفسي.

من عادة صحية إلى أداة لتبديد القلق

لا تكمن المشكلة في تعليم النظافة بحد ذاته، بل في الرسائل النفسية والانفعالات التي ترافق هذا التعليم، وفق الاستشارية العرنوس، فالطفل لا يكتسب السلوك مجردًا، بل يمتص المشاعر المرتبطة به ونبرة الأهل.

عندما يربط الأهل غسل اليدين بالحفاظ على الصحة، فإنهم يؤسسون لسلوك وقائي طبيعي، أما تكرار التحذيرات من تلوث كل شيء وخطر الجراثيم في كل مكان، فيحول النظافة في ذهن الطفل من عادة صحية إلى وسيلة للهروب من الخوف والتهديد، ما يجعل العالم يبدو له مكانًا مليئًا بالمخاطر غير المرئية.

بين الحرص الطبيعي والوسواس القهري

بيّنت العرنوس أن الفارق الجوهري بين الطفل الحريص على نظافته والطفل الذي تظهر لديه مؤشرات وسواس قهري لا يرتبط بعدد مرات غسل اليدين فقط، بل بالدافع النفسي ومدى القدرة على التحكم بالسلوك، فالطفل الذي يتمتع بعادات صحية سليمة يغسل يديه عند الحاجة، ثم يعود لممارسة حياته الطبيعية من لعب ودراسة دون انشغال ذهني.

في المقابل، يسيطر على الطفل الذي يعاني من مؤشرات وسواسية خوف شديد من التلوث، فيعيد غسل يديه النظيفتين مرارًا بدافع الشك، ويطلب الطمأنة باستمرار، أو يتجنب لمس الأدوات واللعب مع أقرانه.

ونبّهت الاستشارية إلى أن الحرص الزائد لا يعني تلقائيًا الإصابة بالوسواس القهري، إذ يتطلب التشخيص تقييمًا متخصصًا يحدد طبيعة الأفكار المتكررة ومدى تأثيرها في حياة الطفل، مع الأخذ بالاعتبار أن هذا الاضطراب تتداخل في نشأته عوامل وراثية وعصبية ونفسية وبيئية، ولا يجوز تحميل الأهل وحدهم مسؤولية الإصابة به.

أخطاء تربوية تعزز الخوف

رغم تعدد أسباب الاضطراب، قد تسهم بعض الأساليب التربوية دون قصد في تعزيز القلق لدى الأطفال ذوي الاستعداد النفسي المرتفع، خاصة أن الطفل يتعلم بالمحاكاة، فمشاهدة الوالدين يبالغان في التعقيم أو يبديان اشمئزازًا دائمًا من الأسطح ترسخ لديه فكرة أن النظافة لا تتحقق إلا بالشدد.

كما أن توبيخ الطفل عند اتساخ ملابسه أو نعته بـ"المقرف" يربط النظافة بالخجل وتقدير الذات.

وحذرت العرنوس من خطأين شائعين عند التعامل مع الطفل شديد الخوف من الجراثيم، أولهما الطمأنة المفرطة عبر الاستجابة المتكررة لأسئلته حول نظافة يديه أو مشاركته طقوس التنظيف، ما يمنحه راحة مؤقتة لكنها تعزز حاجته إلى طلب الطمأنة مجددًا.

وثانيهما السخرية من مخاوف الطفل أو إجباره بعنف على لمس ما يخشاه، الأمر الذي يضاعف معاناته النفسية.

ونصحت الاستشارية بالاعتراف بمشاعر الطفل دون تأكيد مخاوفه، عبر عبارات هادئة مثل: "أفهم أنك قلق، لكننا غسلنا أيدينا بالطريقة الصحيحة ولا نحتاج إلى التكرار".

قواعد "التثقيف الوقائي المطمئن"

لتجاوز فخ التخويف، اقترحت الدكتورة العرنوس اعتماد نهج "التثقيف الوقائي المطمئن"، الذي يقوم على تقديم معلومات واقعية تناسب عمر الطفل، وتشرح وجود كائنات دقيقة قد تسبب المرض، مقابل امتلاك الجسم وسائل دفاع طبيعية، مع الإشارة إلى أن الهدف تقليل احتمالات العدوى لا الوصول إلى بيئة معقمة تمامًا.

ولترسيخ النظافة دون إفراط، دعت الاستشارية الأهل إلى تجنب استخدام المرض أو دخول المستشفى وسيلة للتهديد والعقاب، وربط غسل اليدين بالماء والصابون بالحاجة الفعلية، كما في حالات ما قبل الطعام، وبعد استخدام المرحاض، وبعد السعال أو العطاس، وعند الاتساخ الواضح.

كما شددت على الاكتفاء بغسل اليدين لمدة 20 ثانية تقريبًا في الظروف المعتادة دون إعادته بدافع الشك، مع اعتماد روتين يومي متوازن يشمل تنظيف الأسنان والاستحمام والعناية بالملابس، يتيح للطفل مساحة طبيعية للعب والاستكشاف، ويتقبل فيه اتساخ ثيابه كجزء طبيعي من طفولته.

مؤشرات تستدعي التدخل المتخصص

لفتت العرنوس إلى ضرورة مراجعة مختص نفسي عندما يبدأ الخوف من التلوث بإعاقة حياة الطفل اليومية، كأن يستغرق أوقاتًا طويلة في الغسل تؤدي إلى تشققات جلدية بسبب الإفراط في استخدام الصابون، أو يمتنع عن الطعام واللعب والذهاب إلى المدرسة خشية الجراثيم.

وتشمل علامات الخطر أيضًا دخول الطفل في نوبات بكاء أو غضب شديدة عند منعه من تنفيذ طقوس التنظيف، أو اضطرار الأسرة لتغيير نمط حياتها بالكامل استجابة لمخاوفه.

ويعد التدخل المبكر ولا سيما العلاج المعرفي السلوكي القائم على "التعرض ومنع الاستجابة" بمشاركة الأسرة، من أنجح العلاجات المعتمدة للوسواس القهري لدى الأطفال.

وختمت الاستشارية العرنوس حديثها بالتأكيد على أن التربية الصحية الناجحة لا تقاس بمدى خوف الطفل من الجراثيم، بل بقدرته على ممارسة السلوك الوقائي بثقة ومرونة، فالنظافة وسيلة لحماية الصحة وليست معركة مستمرة ضد العالم.

وأشارت إلى أن المسؤولية التربوية تكمن في بناء وعي يحمي جسد الطفل دون أن يسلب طمأنينته، فالتعليم القائم على الخوف يدفعه لتجنب الحياة، بينما يمنحه التعليم المستند إلى الوعي القدرة على حماية نفسه في أثناء ممارستها بشكل طبيعي، فيعرف متى يغسل يديه دون أن يخشى مصافحة الآخرين أو يشعر بالذنب عند اتساخ ملابسه.

بين خفض الضغط وضبط الوزن
أسرار يخبئها الكركديه

يتميز مشروب الكركديه، المُحضّر من الكؤوس المجففة لزهرة الكركديه، بلونه الأحمر القاني ومذاقه الحامض المنعش، لكن قيمته الحقيقية تكمن في مركباته النباتية النشطة التي جعلته محط اهتمام الأبحاث الغذائية والصحية.

وقالت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، إن الكركديه يزخر بمركبات "البوليفينول"، ولا سيما "الأنثوسيانينات" المسؤولة عن لونه الأحمر، إلى جانب "الفلافونويد" والأحماض العضوية.

وتعمل هذه العناصر كمضادات للأكسدة تحدّ من تأثير الجذور الحرة المرتبطة بتلف الخلايا والإجهاد التأكسدي، بحسب قهوجي، مشيرة إلى أنه مشروب خالٍ طبيعيًا من الكافيين، وتكاد تنعدم فيه السعرات الحرارية عند تناوله دون سكر.

تأثيره على ضغط الدم والوزن

تعد المساهمة في خفض ضغط الدم من أبرز فوائد الكركديه المدروسة، خاصة لدى المصابين بارتفاعه الطفيف، إذ تشير تجارب سريرية إلى أن تناوله بانتظام قد يخفض الضغط الانقباضي والانبساطي عبر تحسين وظيفة الأوعية الدموية وتعزيز ارتخائها، ومع ذلك، أكدت قهوجي أن هذا التأثير لا يجعله بديلًا عن الأدوية أو العلاج الطبي.

أما فيما يخص ضبط الوزن وسكر الدم، فأوضحت الاختصاصية أن الكركديه لا يحرق الدهون مباشرة، لكنه يمثل بديلًا صحيًا ومنعشًا للمشروبات الغازية والعصائر المحلاة بشرط عدم تحليته.

ورغم وجود دراسات أولية حول تأثير مستخلصاته في استقلاب الدهون والسكر، فإن الأدلة البشرية لا تزال غير كافية لاعتماده كعلاج للتنحيف أو السكري.

أسرار التحضير الصحيح

للحصول على أفضل استخلاص للمركبات النباتية، أوصت الدكتورة قهوجي بطريقتين عمليتين: الأولى هي التحضير الساخن عبر إضافة ملعقة أو ملعقتين صغيرتين من الكركديه المجفف إلى كوب ماء ساخن، ونقعها من خمس إلى عشر دقائق مع تغطية الكوب للحفاظ على المركبات العطرية، دون الحاجة إلى غليه لفترات طويلة.

أما الطريقة الثانية فهي التحضير البارد من خلال نقع الأزهار في ماء بارد داخل الثلاجة لمدة تتراوح بين ست وثماني ساعات، ثم تصفيتها وإضافة شرائح الليمون أو أوراق النعناع للحصول على مذاق منعش بطعم ألطف دون الحاجة إلى السكر، مع إمكانية إضافة القليل من القرفة أو الزنجبيل لتنويع النكهة، وتجنب تحويله إلى مشروب محلى بكميات كبيرة من السكر.

محاذير لا ينبغي تجاهلها

رغم فوائده المتعددة، أكدت قهوجي ضرورة الانتباه إلى مجموعة من المحاذير الطبية، إذ يتعين على الأشخاص الذين يعانون انخفاض ضغط الدم الحذر من الإفراط في تناوله لتفادي خفض الضغط أكثر، كما يجب على من يتناولون أدوية الضغط أو السكري استشارة الطبيب لاحتمال حدوث تأثير إضافي على ضغط الدم أو سكر الدم.

وأضافت الاختصاصية أنه يُفضّل عدم استخدامه بكميات علاجية أو مستخلصات مركزة في أثناء الحمل والرضاعة لعدم كفاية الدراسات التي تثبت سلامته في هذه الفترات، فضلًا عن ضرورة تجنبه من قبل من يعانون حساسية تجاه النبات، والتوقف عنه فورًا إذا ظهرت أعراض تحسسية.

وخلصت الدكتورة قهوجي إلى أن الكركديه يمثل إضافة جيدة لنمط غذائي صحي عند استهلاكه باعتدال، مع ضرورة إدراك أن المشروبات العشبية تدعم الصحة ولا تحل محل العلاج أو الغذاء المتوازن.

كرة الطاولة السورية..
تجهيزات بمنحة صينية لا تحل أزمة اللعبة

عنب بلدي – غنى جبر

في خطوة تهدف إلى تحسين ظروف التدريب وتوسيع قاعدة ممارسة اللعبة، أعلن الاتحاد العربي السوري لكرة الطاولة عن وصول تجهيزات رياضية جديدة بمواصفات دولية، تتضمن طاولات ومعدات مخصصة للتدريب والمنافسات، إلى جانب مستلزمات للمنتخبات الوطنية والحكام.

يأتي ذلك في وقت لا تزال فيه كرة الطاولة في سوريا تواجه تحديات تتجاوز نقص المعدات، لتشمل ضعف تبني الأندية للعبة، ومحدودية فرص تأهيل المدربين، وغياب المشاركات الخارجية، ما يجعل تطويرها مرتبطًا بتوفير متطلبات أوسع تشمل دعم الأندية والكوادر الفنية، وتحسين ظروف التدريب، وإتاحة فرص الاحتكاك الخارجي، بما يسهم في توسيع قاعدة اللعبة ورفع مستوى المنافسة واستعادة حضورها على المستويين العربي والآسيوي.

أمينة السر في الاتحاد العربي السوري لكرة الطاولة، سوسن مصطفى، أوضحت لعنب بلدي أن التجهيزات التي وصلت إلى الاتحاد تحمل شعار شركة "YINHE" الصينية المتخصصة في تصنيع معدات كرة الطاولة، وهي من الشركات المعروفة عالميًا في هذا المجال، إذ بدأت نشاطها التجاري عام 1986، ولها خبرة في تصنيع مضارب كرة الطاولة منذ عام 1949.

وقالت مصطفى إن الاتحاد أعد، بعد وصول الجزء الأكبر من الشحنة، دراسة لتحديد احتياجات المحافظات من التجهيزات، ورفعها إلى الوزارة بهدف توزيعها على المديريات والأندية المهتمة باللعبة.

وأوضحت أن التوزيع سيأخذ في الاعتبار حجم قاعدة ممارسة كرة الطاولة في كل محافظة، ونتائج أنديتها على مستوى الجمهورية، ومدى فاعلية نشاطها في المشاركات الرياضية واستضافة البطولات.



اللاعبة السورية هند طلفاا في الدور النصف النهائي من دورة ألعاب التضامن الإسلامي المقامة في الرياض – 13 تشرين الثاني 2025 (سانا)

الصعوبات والتحديات

فيما يتعلق بالصعوبات، أشارت مصطفى إلى وجود تحديين أساسيين، أولهما النقص الشديد في التجهيزات والطاولات، لافتة إلى أن الاتحاد وزع، خلال العام الحالي وبعد انتخابه، ما كان متوفرًا في مستودعاته من طاولات جديدة ومستعملة، وأبقى فقط على الطاولات التي استُخدمت في بطولة دمشق للرواد.

وأضافت أن الطاولات المتبقية ستوزع أيضًا إلى جانب التجهيزات الجديدة، مع الاحتفاظ بعدد يلبي حاجة الاتحاد إلى إقامة البطولات المحلية واستضافة البطولات الدولية.

واعتبرت مصطفى أن توفير الطاولات الحديثة في المحافظات، ولا سيما في عددًا من الشركات العالمية لاستيراد التجهيزات، قبل التوصل إلى اتفاق مع شركة "YINHE" لشراء 30 طاولة.

وبحسب أمينة سر الاتحاد، تطورت المباحثات لاحقًا إلى عقد رعاية للمنتخبات الوطنية مع الشركة، يتضمن تقديم 17 طاولة إضافية هدية للاتحاد، بينها طاولتان من فئة "ماستر" مخصصتان للمباريات النهائية، إلى جانب ألبسة رياضية تخصصية وحقائب للمنتخبات الوطنية لمدة ثلاث سنوات، فضلًا عن 200 حاجز، وطاولات للتحكيم، وألبسة للحكام، ولوحات ترقيم، وكرات.

وقالت مصطفى إن الاتحاد أعد، بعد وصول الجزء الأكبر من الشحنة، دراسة لتحديد احتياجات المحافظات من التجهيزات، ورفعها إلى الوزارة بهدف توزيعها على المديريات والأندية المهتمة باللعبة.

وأوضحت أن التوزيع سيأخذ في الاعتبار حجم قاعدة ممارسة كرة الطاولة في كل محافظة، ونتائج أنديتها على مستوى الجمهورية، ومدى فاعلية نشاطها في المشاركات الرياضية واستضافة البطولات.

الصعوبات والتحديات

فيما يتعلق بالصعوبات، أشارت مصطفى إلى وجود تحديين أساسيين، أولهما النقص الشديد في التجهيزات والطاولات، لافتة إلى أن الاتحاد وزع، خلال العام الحالي وبعد انتخابه، ما كان متوفرًا في مستودعاته من طاولات جديدة ومستعملة، وأبقى فقط على الطاولات التي استُخدمت في بطولة دمشق للرواد.

وأضافت أن الطاولات المتبقية ستوزع أيضًا إلى جانب التجهيزات الجديدة، مع الاحتفاظ بعدد يلبي حاجة الاتحاد إلى إقامة البطولات المحلية واستضافة البطولات الدولية.

واعتبرت مصطفى أن توفير الطاولات الحديثة في المحافظات، ولا سيما في الأندية التي لم تكن تمتلك أي طاولة سابقًا، من شأنه توسيع قاعدة ممارسة اللعبة، والحد من الفوارق في مستوى التدريب، الناجمة عن اختلاف نوعية الطاولات المتاحة في الأندية عن تلك المستخدمة في بطولات الجمهورية.

أما التحدي الثاني فيتمثل في عزوف بعض الأندية عن تبني لعبة كرة الطاولة، لأنها من الألعاب التي لا تحقق للنادي موارد مالية، على غرار بعض الألعاب الأخرى، وهو ما ينعكس على أوضاع المدربين وانخفاض تعويضاتهم.

وأشارت مصطفى إلى أن الاتحاد حاول إيجاد حلول لهذه العقبات من خلال تأمين التجهيزات، ووضع نظام للاحتراف يتيح إيجاد موارد مالية للاعبين والمدربين ضمن إطار منظم في الأندية، إلى جانب العمل على توفير موارد ودعم لنشاطات الاتحاد.

واقع اللعبة وانتشارها

في تقييمها لواقع كرة الطاولة في سوريا، قالت مصطفى إن مستوى اللعبة لا يلبي طموحات الاتحاد، ولا تزال هناك عقبات عديدة تحول دون تطويرها، من بينها قرار سابق للاتحاد الرياضي العام بإلغاء المراكز التدريبية التي كانت تقوم بدور الأندية في المناطق التي لا يوجد فيها نادٍ يتبنى اللعبة، وكانت تحصل على تمويل مركزي.

وأوضحت أن الاتحاد حاول إحياء تجربة المراكز التدريبية، التي كانت تعمل على مستويين، للمبتدئين واللاعبين المتقدمين، نظرًا إلى أهميتها في رفد الأندية والمنتخبات باللاعبين، إلا أن تحديات التمويل المركزي حالت دون ذلك.

وأعربت أمينة السر في اتحاد الطاولة عن أملها في إعادة تفعيل هذه المراكز خلال العام المقبل، لما لها من دور في تعويض النقص في الإمكانيات المادية، وتوسيع قاعدة اللعبة في المناطق التي تفتقر إلى الأندية الداعمة لها.

وتابعت مصطفى أن النهوض بكرة الطاولة والوصول بها إلى مستويات متقدمة عربيًا ودوليًا يتطلبان توفير بنية تحتية مناسبة، ومدربين يمتلكون مستويات فنية عالية.

وتمتلك سوريا مخزونًا بشريًا من اللاعبين ومدربين أكفاء، يعمل كثير منهم في ظل إمكانيات محدودة، وفي ظروف لا يحصلون فيها في معظم الأحيان على مقابل مادي يتناسب مع جهودهم، بحسب أمينة السر.

اكتشاف المواهب يقع بالدرجة الأولى على عاتق الأندية، فيما تتمثل مهمة الاتحاد في صقل مهارات اللاعبين وتطوير مستواهم، من خلال تجمعات المنتخبات الوطنية، وتأمين مدربين ذوي كفاءة عالية، وإتاحة فرص المشاركة والاحتكاك الخارجي، بحسب ما قالته مصطفى.

ولفتت إلى أن سوريا لم تستقدم مدربين أجانب منذ سنوات، كما لم تساعد الظروف السابقة على تطوير مستوى المدربين المحليين بالشكل المطلوب، باستثناء تنظيم بعض دورات المستوى الأول (Level 1)، التي أسهم الاتحاد في إقامتها قبل نحو أربع سنوات، معتبرة أن هذه الخطوات غير كافية لإحداث تطور ملموس في المستوى الفني.

وشددت على ضرورة العمل بجدية لاستقدام مدربين على مستوى عالٍ، إذا كان الهدف تطوير المنتخبات الوطنية والوصول بها إلى المستوى الآسيوي، مشيرة إلى أن سوريا تقع ضمن المجموعة الآسيوية التي تُعد الأقوى عالميًا في كرة الطاولة.

وختمت مصطفى بالإشارة إلى أن المنتخبات الوطنية لم تشارك خلال العام الحالي في أي استحقاقات خارجية، لأسباب خارجة عن إرادة الاتحاد، معربة عن أملها في تجاوز هذه العقبات خلال العام المقبل، وإعادة تفعيل المشاركات الخارجية بما يتيح للاعبين اكتساب الخبرة وتطوير مستواهم الفني.

منتخب سوريا..
هل تكمن المشكلة في المدرب؟

أعادت الخسارتان الوديتان أمام الكويت والإمارات الجدل حول تجربة المدرب الإسباني خوسيه لانا مع منتخب سوريا لكرة القدم، بعد أكثر من عامين على توليه المسؤولية الفنية، وفي وقت تتزايد فيه الأنباء عن تغييرات محتملة في الجهاز الفني، بالتزامن مع وصول المدير الفني المصري، علاء نبيل، لتولي منصب المدير الفني في الاتحاد السوري لكرة القدم.

وبينما حقق لانا نتائج لافتة في التصفيات المؤهلة إلى كأس آسيا 2027، بعدما قاد المنتخب إلى العلامة الكاملة بستة انتصارات، لم ينجح في ترجمة هذه النتائج إلى أداء مستقر أمام منتخبات أقوى، خصوصًا خلال المباريات الودية الأخيرة، ما أعاد النقاش حول مدى تطور المنتخب تحت قيادته، ومسؤولية الجهاز الفني والاتحاد عن المستوى الذي وصل إليه.

نتائج إيجابية في التصفيات وتراجع في "الوديات"

تولى لانا تدريب المنتخب السوري في آب 2024، وخاض معه 23 مباراة حتى مواجهتي الكويت والإمارات في تشرين الثاني الحالي، حقق خلالها 11 انتصارًا وأربعة تعادلات مقابل ثماني هزائم.

وكان أبرز إنجازاته قيادة المنتخب إلى نهائيات كأس آسيا 2027، بعد تصدره المجموعة الخامسة في التصفيات بالعلامة الكاملة، محققًا ستة انتصارات من ست مباريات.

كما بلغ المنتخب ربع نهائي كأس العرب 2025، قبل الخروج أمام المغرب بهدف من دون رد.

لكن نتائج المنتخب في المباريات الودية خلال عام 2026 أظهرت صورة مختلفة، إذ حقق فوزًا واحدًا على أفغانستان بنتيجة 5-1، وتعادل مع الأردن بهدف لمثله، مقابل أربع هزائم أمام بيلاروسيا وأوزبكستان والكويت والإمارات.

وجاءت الخسارتان الأخيرتان أمام الكويت بثلاثة أهداف من دون رد، وأمام الإمارات بأربعة أهداف مقابل هدفين، لتزيدا الانتقادات الموجهة إلى الجهاز الفني، خصوصًا مع تكرار الأخطاء الدفاعية وصعوبة مجاراة المنافسين في بعض المواجهات.

لانا لم يقدم الكثير..
لكنه ليس الملام وحده

المدرب الإسباني لم يقدم الكثير للمنتخب السوري، بحسب المحلل الرياضي وصانع المحتوى محمود خوّام، لكنه يطرح في المقابل مسألة الظروف التي عمل فيها، ومدى توفر الأدوات اللازمة لنجاحه.

وقال خوّام لعنب بلدي، إن تقييم تجربة لانا لا يمكن أن ينفصل عن واقع العمل الإداري والفني المحيط بالمنتخب، موضحًا أن المدرب يمتلك فكرة فنية، لكنها تحتاج إلى أدوات حتى تتحول إلى نتائج وأداء داخل الملعب.

وأشار إلى أن واقع المنتخب تأثر بقرارات إدارية انعكست على الفريق، إلى جانب مشكلات تتعلق بالمعسكرات واستبعاد بعض اللاعبين بقرارات إدارية، فضلًا عن غياب بيئة محلية تساعد على تطوير اللاعب السوري.

ووفقًا لخوّام، فإن الحد الأدنى من لتغيير واقع المنتخب، موضحًا أن نجاح أي جهاز فني يحتاج إلى إدارة تدعمه في قراراته، وتمنحه الثقة، وتوفر له الظروف والأدوات اللازمة للعمل.

ويشغل علاء نبيل منصب المدير الفني للاتحاد السوري، وليس مدرب المنتخب الأول، وتتمحور مهمته حول تطوير العمل الفني في مختلف المنتخبات، والمساهمة في وضع الخطط والتوجهات المستقبلية للكرة السورية.



الإسباني خوسيه لانا مدرب المنتخب السوري الأول لكرة القدم – 3 كانون الأول 2025 (سانا)

الأولى في تاريخه، وتحقيق أول فوز له في البطولة منذ 92 عامًا.

لكن خوّام شدد على أن التعاقد مع مدرب ذي اسم كبير لا يكفي وحده لتغيير واقع المنتخب، موضحًا أن نجاح أي جهاز فني يحتاج إلى إدارة تدعمه في قراراته، وتمنحه الثقة، وتوفر له الظروف والأدوات اللازمة للعمل.

ويشغل علاء نبيل منصب المدير الفني للاتحاد السوري، وليس مدرب المنتخب الأول، وتتمحور مهمته حول تطوير العمل الفني في مختلف المنتخبات، والمساهمة في وضع الخطط والتوجهات المستقبلية للكرة السورية.

حسام حسن..
اسم مطروح وشروط تتجاوز المدرب

أعاد استقبال الاتحاد السوري لكرة القدم للمدير الفني المصري، علاء نبيل، في 23 من تشرين الثاني الحالي، الحديث عن الأسماء المصرية المرتبطة بالعمل الفني في الكرة السورية، بالتزامن مع تداول تقارير صحفية سورية ومصرية اسم مواطنه حسام حسن لخلافة المدرب الإسباني خوسيه لانا في قيادة المنتخب الأول، عقب انتهاء تجربته مع منتخب مصر.

وبحسب المحلل الرياضي، فإن حسام حسن مدرب يمتلك خبرة وشخصية رياضية كبيرة، ووجوده في أي منتخب يمثل إضافة، مستشهدًا بما حققه مع المنتخب المصري، الذي قاده إلى التأهل لكأس العالم 2026، ثم بلوغ دور الـ16 للمرة الأولى في تاريخه، وتحقيق أول فوز له في البطولة منذ 92 عامًا.

لكن خوّام شدد على أن التعاقد مع مدرب ذي اسم كبير لا يكفي وحده لتغيير واقع المنتخب، موضحًا أن نجاح أي جهاز فني يحتاج إلى إدارة تدعمه في قراراته، وتمنحه الثقة، وتوفر له الظروف والأدوات اللازمة للعمل.

ويشغل علاء نبيل منصب المدير الفني للاتحاد السوري، وليس مدرب المنتخب الأول، وتتمحور مهمته حول تطوير العمل الفني في مختلف المنتخبات، والمساهمة في وضع الخطط والتوجهات المستقبلية للكرة السورية.

"بئر عجم"..
روايتان وتاريخ يمتد من الأنباط إلى الشراكس

اختلفت الروايتان في هوية من شرب من بئرها، لكنهما أجمعتا بالوقت ذاته على أنه ليس من أهل المنطقة.

الرواية الأولى تحدثت عن حامية تركية استقرت على سفح وادي الرقاد ومنعت الناس من الوصول إلى البئر، لحصرها بجندها ودوابها.

أما الثانية فتذكر بئرًا قديمة كان يرتادها المسافرون أو التجار الفرس القادمون من الشرق فنسبت البئر إليهم.

إنها قرية بئر عجم الواقعة إلى الجنوب الشرقي من مدينة القنيطرة على السفح الشرقي لسلسلة تلال بركانية مثل تل الذهب وتل شعاف الكبير لتصل شرقًا باتجاه وادي الرقاد.

يعود تاريخ القرية إلى العصرين الروماني والبيزنطي، بينما تأسست القرية الحديثة عام 1872 على يد مهجرين شركس من القفقاس، وكان 150 شخصًا من قبائل الأبزاخ الشركسية التي هجرت من القفقاس أول من سكن التجمع السكني الحديث، قبل أن تنضم إليهم مجموعة مماثلة من قبائل القبرتاي إلى جانب عشائر عربية محلية.

تضم بئر عجم بعض الآثار التاريخية القديمة، بالإضافة إلى معالم تاريخية أحدث تعود إلى العصر العثماني، تتضمن دورًا أثرية ضمن محيط غني بالمواقع الأثرية في هضبة الجولان مثل خربة رويحينة وقرية مجدولية.

وتحتوي على معالم تاريخية مثل المسجد القرميدي الذي يقع على ارتفاع يقارب 942 مترًا عن سطح البحر، وهو واحد من أوائل المساجد التي بنيت في محافظة القنيطرة.

وتعد قرية بئر عجم بلدية في التقسيم الإداري لمحافظة القنيطرة، وتتبع لها قرى بريقة ورويحينة ورسم الحلبي وزبيدة بريف القنيطرة الأوسط.

الطبيعة والمناخ

تتمتع قرية بئر عجم بأجواء معتدلة في الصيف تميل إلى البرودة في الشتاء، وتتميز بكونها محاطة بالأحراش شمالًا وجنوبًا وغربًا، أما شرقًا فتطل على وادي الرقاد.

وساعدها مناخها المعتدل إضافة إلى طبيعتها التي تغلب عليها الأشجار والأحراش الطبيعية على أن تكون مقصدًا سياحيًا لأبناء المحافظة وبعض سكان ريف درعا القريب، بالإضافة إلى بعض مناطق ريف دمشق خاصة في فصل الربيع.

إلا أن قسمًا كبيرًا من أحراشها تعرض للقطع الجائر خلال سنوات الثورة السورية، وتجريف الاحتلال الإسرائيلي بعد توغله في المنطقة منذ 8 من كانون الأول 2024.

وتنتشر في أحراشها أشجار البلوط والسنديان والبطم والزعبوب وبعض أنواع الخوخ والإجاص البري.

قرية المهجرين

جاءت نواة القرية الحديثة نتيجة التهجير القسري للشركس من القفقاس إلى بلاد الشام ومناطق الجولان في سبعينيات القرن الـ19، قبل أن يعيش أهلها هجرة جديدة لنحو عشر سنوات عقب حرب 1967، التي أسفرت عن احتلال إسرائيل لهضبة الجولان، وتبعتها العودة إلى الديار بشكل تدريجي بعد اتفاقية فض الاشتباك عام 1974.

كما شهدت القرية هجرة ثانية عام 2012 نتيجة المواجهات العسكرية في المنطقة بين المعارضة المسلحة حينها وقوات نظام الأسد.

وما زال أغلب سكان القرية بعيدين عن منطقتهم باستثناء بعض كبار السن الذين عادوا في السنوات القليلة الماضية، بسبب قلة فرص العمل وتدهور الأوضاع المعيشية والتوغلات الإسرائيلية اليومية.



تختصر بئر عجم حكاية غريبة تعاقبت عليها الهجرات من الشركس القادمين من القفقاس إلى نزوح أهلها بفعل الحروب والتوغلات الإسرائيلية – 23 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي/عبد الله الوالي)

ميزة تستنزف باقة الإنترنت وبطارية الهاتف.. نصائح للحماية

يلاحظ كثير من مستخدمي الهواتف الذكية انخفاضًا مفاجئًا في نسبة شحن البطارية، أو نفادًا سريعًا لباقة الإنترنت، رغم عدم استخدامهم الهاتف لساعات طويلة، وهو ما يرتبط بنشاط خفي تقوم به التطبيقات في أثناء إغلاق الشاشة.

ويعود السبب الرئيس وراء هذه الظاهرة إلى ميزة برمجية تُعرف بـ"التحديث في الخلفية" (Background App Refresh)، التي تتيح للتطبيقات العمل بصمت دون تدخل مباشر من المستخدم.

وقال مطور البرمجيات محمد وليد العزاوي، في حديث إلى عنب بلدي، إن ميزة "التحديث في الخلفية" تسمح للتطبيقات، ولا سيما منصات التواصل الاجتماعي، بالاتصال المستمر بالخوادم لجلب المحتوى الجديد والرسائل، أو تحديث الموقع الجغرافي، حتى عندما يكون الهاتف مقفلًا.

وأضاف العزاوي أن هذا النشاط المتواصل يفرض ضغطًا إضافيًا على معالج الهاتف، ويبقي شرائح الاتصال في حالة نشاط دائم، ما ينعكس مباشرة على استنزاف طاقة البطارية واستهلاك حزم البيانات دون علم المستخدم أو إدراكه.

إغلاق التطبيقات يدويًا.. خرافة شائعة

يسود اعتقاد واسع بين المستخدمين بأن الإغلاق اليدوي المستمر للتطبيقات من قائمة المهام (Force Closing) يسهم في الحفاظ على شحن البطارية، إلا أن الواقع التقني يثبت عكس ذلك تمامًا.

وبيّن العزاوي أن أنظمة التشغيل الحديثة، مثل "أندرويد" (Android) و"آي أو إس" (iOS)، صُممت لإدارة ذاكرة الوصول العشوائي (RAM) بكفاءة عالية، إذ تجمد التطبيقات غير المستخدمة في الخلفية تلقائيًا لمنعها من استهلاك الموارد.

وأشار المطور البرمجي إلى أن إجبار التطبيق على الإغلاق يدويًا ثم إعادة فتحه لاحقًا، يضطر نظام التشغيل إلى بذل جهد مضاعف وطاقة ومعالجة أكبر لإعادة تحميل بيانات التطبيق من الصفر، مقارنة بإبقائه معلقًا ومجمدًا في الذاكرة المؤقتة.

خطوات عملية لحماية البطارية والبيانات

للحد من هذا الاستنزاف غير المرئي، قدم مطور البرمجيات مجموعة من التوصيات التقنية البسيطة التي تساعد المستخدمين على ضبط هواتفهم بفاعلية:

- تقييد التحديث في الخلفية: الدخول إلى إعدادات الهاتف وتخصيص هذه الميزة للتطبيقات الضرورية فقط، مثل البريد الإلكتروني أو الخرائط، وإيقافها تمامًا في تطبيقات التواصل الاجتماعي.
- إدارة الإشعارات: إيقاف تنبيهات التطبيقات غير الضرورية والاكتفاء بالتطبيقات المهمة، لأن الإشعارات المتكررة توقظ شاشة الهاتف وتستهلك قدرًا كبيرًا من الطاقة.
- التحديث عبر الشبكة اللاسلكية (Wi-Fi): ضبط متاجر التطبيقات لتحديث البرامج عبر شبكات "واي فاي" حصريًا، لتجنب استهلاك بيانات الهاتف المحمول في الخلفية.
- ضبط صلاحيات الموقع الجغرافي: تجنب منح التطبيقات إذن الوصول إلى الموقع "دائمًا"، وتغييره إلى خيار "في أثناء الاستخدام فقط"، لمنع التتبع المستمر وتقليل استهلاك البطارية.

ويضمن التحكم بهذه الإعدادات إطالة عمر البطارية على مدار اليوم، وحماية باقات الإنترنت من النفاد المفاجئ، فضلًا عن تعزيز خصوصية البيانات الشخصية للمستخدمين.

كتاب

خان الحرير"..
نهاد سيريس يروي حكايات حلب من أسواقها

في قلب حلب القديمة، وضع نهاد سيريس شخصيات روايته "خان الحرير" أمام مرحلة لم تكن المدينة فيها معزولة عن السياسة، فالتجار الذين ينشغلون بأسعار الخيوط والأقمشة، والنساء اللواتي تحاصرهن العائلة ونظرة المجتمع، والشبان الذين يبحثون عن مكان لهم في المدينة، يجدون أنفسهم تدريجيًا أمام أحداث تتجاوز حياتهم اليومية.

صدرت "خان الحرير" عن دار "كنعان للدراسات والنشر" في دمشق عام 2005، وتعود الرواية إلى حلب في خمسينيات القرن الـ20، وهي الفترة التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية متلاحقة انتهت بالوحدة السورية- المصرية ثم الانفصال.

ويدخل التاريخ في الرواية على حياة الشخصيات من خلال تفاصيلها اليومية، على اعتبار أن أي قرار سياسي قد ينعكس على تجارة أحد الأشخاص، وأزمة في السوق قد تزيد الخلاف داخل عائلة، وتغير اجتماعي صغير يمكن أن يقلب علاقة بين رجل وامرأة.

اختار سيريس "خان الحرير" مكانًا رئيسًا للرواية، وهو اختيار يتجاوز المكان بوصفه خلفية للأحداث، إذ إن الخان والسوق المحيط به يجمعان أصحاب المصالح والتجار والحرفيين، وتتحرك داخله شبكة من العلاقات التي تتشعب فيها التجارة مع القرابة والزواج والنفوذ.

ومن هذا المكان تنفتح الرواية على مدينة حلب في الخمسينيات من بوابة اقتصادها وعاداتها وطبقاتها الاجتماعية، لكنها في الوقت نفسه تعيش على وقع صراع سياسي إقليمي ومحلي.

تبدأ إحدى أهم حكايات الرواية من "سعاد"، الأرملة الشابة التي تجد نفسها محاصرة برغبات الآخرين أكثر مما تجد نفسها قادرة على اختيار حياتها.

بعد وفاة زوجها، تتحول "سعاد" إلى موضوع للتنافس بين رجال من محيطها، في مقدمتهم "التاجر كمال" و"أبو عادل"، بينما هي تتجه إلى خيار مختلف حينما تختار "مراد"، المهندس الشاب العائد إلى حلب بفكرة إنشاء مشروع لصناعة الأقمشة.

اختيار "سعاد" يصطدم بموقع المرأة داخل المجتمع الحلبي في تلك الفترة، وبالعائلة ومصالحها ونظرتها إلى الزواج باعتباره علاقة تتجاوز طرفيها، لذلك يصبح الزواج في الرواية امتدادًا لعلاقات القوة داخل المجتمع، وليس شأنًا عاطفيًا منفصلًا عنها.

ويأتي "مراد" من جهة أخرى حاملًا تصورًا مختلفًا للعمل والصناعة، فهو لا يريد الاكتفاء بالتجارة التقليدية، وإنما يسعى إلى إنشاء مصنع للنسيج، فيصطدم مشروعه بمصالح التجار وبالتحولات التي يشهدها السوق.

في الجهة الأخرى يقف "كمال"، التاجر الثري الذي لا تنحصر علاقته بالآخرين في السوق، إذ إن المال الذي يملكه يمنحه نفوذًا داخل محيطه، ويظهر ذلك في علاقاته التجارية والعائلية، وفي محاولته الاقتراب من "سعاد".

ارتبط اسم "خان الحرير" بالمسلسل السوري الذي أخرجه هيثم حقي، وكتب نصه نهاد سيريس، وعرض الجزء الأول منه عام 1996، ثم جاء الجزء الثاني عام 1998.

نهاد سيريس

ولد نهاد سيريس في حلب عام 1950، ودرس الهندسة المدنية في بلغاريا، حيث حصل على درجة الماجستير عام 1976، قبل أن يعود إلى مدينته ويمارس مهنته.

بدأ نشاطه الأدبي الفعلي في ثمانينيات القرن الـ20، وكتب الرواية والمسرح والدراما التلفزيونية ودراما الأطفال.

ارتبط جزء كبير من مشروعه الأدبي بمدينة حلب وتاريخها وعلاقاتها الاجتماعية، ومن أعماله الروائية "رياح الشمال"، و"سوق الصفير"، و"الكوميديا الفلاحية"، و"السرطان"، و"حالة شغف"، و"الصمت والصخب"، و"خان الحرير"، و"أوراق برلين".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2026
العـــدد 771 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية









البارة.. عقدة وصل الحواضر الكبرى
تنتظر العلاج من أضرار الحرب

عنب بلدي – شعبان شاميه

في قلب جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، تتربع مدينة البارة الأثرية بوصفها واحدة من أبرز وأوسع المراكز الأثرية في شمالي سوريا، إذ تعد شاهدة على حقب تاريخية متعاقبة جمعت بين الثراء الزراعي والعمق الديني والازدهار العمراني.

عُرفت المدينة قديمًا باسم "كابرو بيرا" في العهد الروماني، و"كفر أوبرتا" بالسريانية، وأُدرجت ضمن مجموعة "القرى القديمة في شمالي سوريا" على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في 20 من حزيران 2013، جراء المخاطر المرتبطة بالحرب.

وبينما تقف معالمها اليوم في مواجهة تحديات مركبة تشمل آثار القصف والتنقيب غير الشرعي والتوسع الزراعي والعمراني العشوائي، تتجه الجهود نحو وضع خطط إسعافية وتنموية لإنقاذ ما تبقى من هذا الإرث وتحويله إلى رافعة اقتصادية للمجتمع المحلي.

عاصمة اقتصادية ودينية لجبل الزاوية

تكتسب البارة أهميتها التاريخية من موقعها الجغرافي الوسيط الذي جعل منها حلقة وصل حيوية بين حواضر كبرى مثل أنطاكية وأفاميا وحلب، ما عزز ارتباطها بشبكات الطرق التجارية وحركة التبادل بين المدن والمناطق الريفية، لا سيما خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين.

المسؤولة عن إدارة مواقع التراث العالمي في محافظة إدلب، الدكتورة أمل حسين، أوضحت في حديث إلى عنب بلدي، أن ازدهار البارة لم يقتصر على موقعها الجغرافي فحسب، بل ارتكز على تفاعل هذا الموقع مع مواردها الزراعية الغنية، خاصة زراعة الزيتون والكروم، ونشاط معاصر الزيتون والنبيذ، الأمر الذي نشّط اقتصادها ودفع نحو ازدهار عمراني وديني تجلى في كنائسها وأديرتها ومقابرها الأثرية.

وتكشف البقايا المعمارية عن منظومة إنتاج زراعي وصناعي متكاملة، إذ تضم المدينة خرائب هائلة لمعاصر الزيتون والنبيذ المحفورة في الصخر والمجهزة بأحواض وأدوات حجرية لكل مرحلة من مراحل التصنيع، ما يشير إلى أنها كانت تعالج محاصيل القرى المجاورة وتعمل مركزًا إقليميًا للإنتاج والتسويق، وليس مجرد تلبية للاحتياجات المحلية.

نسيج يوثق تعاقب الحضارات

تجسد البارة نموذجًا فريدًا للتفاعل الحضاري والعمراني، إذ تعود بدايات الاستيطان فيها إلى العهد الروماني، وهو ما يظهر في تنظيم نسيجها العمراني واستعمال الحجر الجيري المشذّب وبناء الحمّامات، ثم بلغت ذروة ازدهارها في العصر البيزنطي بطابع مسيحي واضح، قبل أن يستمر الاستيطان فيها خلال الفترات الإسلامية.

وبحسب الدكتورة حسين، شهدت بعض المنشآت تحولًا وظيفيًا يعكس هذا التعاقب، إذ تحولت الحمّامات القديمة إلى حمّام إسلامي ثم إلى مبانٍ سكنية لاحقًا، كما كشفت التنقيبات عن بقايا مسجد يُرجّح أنه يعود إلى العصر الأيوبي.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تكشف المدافن الهرمية الضخمة في المدينة، مثل مدفني "المزوّقة" و"الصومعة"، عن وجود طبقة اجتماعية ميسورة من كبار ملاك الأراضي والأسر ذات النفوذ المحلي.

ويبرز مدفن "المزوّقة" بارتفاعه البالغ نحو 15 مترًا، وواجهاته الغنية بالزخارف النباتية والرموز المسيحية، واحتوائه على خمسة نواويس حجرية ضخمة مزخرفة بالصلبان، ما يعكس القدرة الاقتصادية لأصحابه على توظيف مهارات حرفية متخصصة.

كما حفظ الموقع شواهد فنية ومعمارية بارزة، في مقدمتها الفيلات المزينة بأرضيات الفسيفساء، والكنائس البازيليكية مثل "كنيسة الحصن" بأعمدتها وتيجانها المزخرفة، فضلًا عن أرضية فسيفسائية في الكنيسة "C5" تعود لمنتصف القرن السادس الميلادي وتمثل كنيسة ذات أربعة أبراج، وهو ما يضاعف أهمية التوثيق العلمي لفهم حالتها الأصلية وصونها.

أما عن أسباب أفول المدينة وهجرانها الكامل في أواخر القرن الـ12 الميلادي، فترجّح حسين أن ذلك جاء نتيجة تضافر عوامل طبيعية وسياسية واقتصادية، شملت الزلازل المدمرة والاضطرابات الناجمة عن الصراعات والحروب الصليبية، ما أضعف الاستقرار العمراني والنشاط الزراعي ودفع السكان إلى التخلي عن الموقع تدريجيًا.

تحت وطأة القصف والتنقيب العشوائي

وفق أعمال التوثيق الميداني والتقارير الأثرية لمديرية آثار إدلب، تعرّض موقع البارة لأضرار جسيمة خلال سنوات الحرب، شملت القصف، وإطلاق النار، والاستخدام العسكري والسكني لبعض الأبنية، والتجريف، والحفر السري.

وتفصّل المسؤولة عن إدارة مواقع التراث العالمي في إدلب أبرز الأضرار التي لحقت بالمعالم الرئيسة، موضحة أن النواويس الحجرية داخل مدفن "المزوّقة" تضررت بشكل كبير، وتعرض المدفن للحفر السري والكتابات التخريبية على الجدران.

فيما شهد "دير سوباط" تصدعات في الجدران وسقوط جزء من الواجهة الشرقية، إلى جانب آثار قصف وإطلاق نار وأضرار ناجمة عن التجريف والتدخلات الزراعية المحيطة به.

كما أدى قصف جوي استهدف الموقع عام 2019 إلى تدمير الجانب الغربي من الكنيسة "C5"، في حين تهدم "المسجد الأيوبي" بالكامل باستثناء الواجهة الجنوبية والمحراب.

وإلى جانب أضرار الحرب، يواجه الموقع تهديدين مستمرين يتمثلان في التنقيب غير الشرعي الذي يدمر الطبقات الأثرية ويفقد اللُّقى سياقها العلمي ويسهّل تهريبها، والتوسع الزراعي والعمراني العشوائي، إذ يؤدي استخدام الآليات الثقيلة لاستصلاح الأراضي وشق الطرق، أو تفكيك الحجارة الأثرية لإعادة استخدامها في البناء الحديث، إلى تشويه المشهد الثقافي التاريخي وإضعاف استقرار الهياكل القائمة.

خطط إسعافية ورؤية تنموية

لمواجهة هذه التحديات، تعمل دائرة آثار إدلب بالتعاون مع المنظمات المتخصصة والجهات المحلية على توثيق الأضرار ميدانيًا وإعداد خرائط وقواعد بيانات رقمية، بالتوازي مع خطوات عملية نُفذت مؤخرًا شملت إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المواقع التي كانت تقع على خطوط التماس.

وأكدت الدكتورة حسين أن خطة المرحلة المقبلة ترتكز على الانتقال من مرحلة التوثيق إلى تنفيذ تدخلات إسعافية وترميمية وفق أولويات مدروسة لتدعيم المباني المهددة بالانهيار.

ولفتت إلى أن هذا النهج يتقاطع مع توجهات "يونسكو" لعام 2026 التي تركز على تقييم حالة المواقع، والتدعيم، والتوثيق ثلاثي الأبعاد، ومعالجة التعديات، تمهيدًا لتهيئة الظروف لإزالتها من قائمة التراث العالمي المعرض للخطر .

وشددت على أن حماية البارة تتطلب منظومة متكاملة تجمع بين تطبيق القانون وتحديد حدود المناطق المحمية بوضوح، وتحقيق توازن يحمي حقوق السكان الزراعية دون المساس بأصالة الموقع.

واختتمت حسين حديثها بطرح رؤية تنموية تقوم على إرساء سياحة ثقافية وبيئية مستدامة في جبل الزاوية، عبر تأهيل المسارات الأثرية وإشراك المجتمع المحلي في مجالات الإرشاد السياحي، والحرف التقليدية، والمنتجات الزراعية والغذائية التراثية.

وأعربت عن تطلّعها إلى أن ينتقل التراث في المنطقة، عبر هذه الرؤية، من دائرة الخطر والحماية الصرفة، ليغدو رافعة تنموية مستدامة توفر فرص عمل لأبنائها، وتعمّق ارتباطهم بجذورهم التاريخية، وتسهم في تمويل صونه للأجيال القادمة.


تعكس المدافن الهرمية في البارة الثراء المعماري والفني بما تحمله من زخارف نباتية ونواويس مزينة بالصلبان رغم ما تعرضت له من تخريب وحفر سري داخلها – 24 أيار 2026 (د. أمل الحسين/آثار إدلب)



هل صحيح أن سوريا مهد الحضارات؟

خطيب بدلة

هذا السؤال، يعيدنا إلى زاوية صحفية، نشرتها في صحيفة "عنب بلدي"، بعنوان "صراع السرديات السياسية في سوريا"، تحدثت فيها عن التيارات السياسية الرئيسية الثلاثة الموجودة على الأرض السورية: جماعات الإسلام السياسي، والقوميين، والشيوعيين، وأوضحت أن أعضاء هذه التيارات يختلفون في بعض الأمور، ويلتقون في معظم الأمور. الجديد في الأمر، فريق رابع، يقول بأن سوريا أكبر من الجميع، فهي مهد الحضارات العريقة! ما يلح علي، عندما أسمع مثل هذا الإنشاء، هو السؤال: عن أي سوريا يتحدث الأخ؟ فعلى علمي، ومن خلال قراءتي للتاريخ الحديث، أن "سوريا"، بمعنى الدولة ذات الحدود، والعلم، والحكومة، والدستور، والقوانين، والجيش، لم يكن لها ذِكر، قبل أن يُدرج اسمُها في اتفاقية سايكس بيكو، سنة 1916، وقد تحولت إلى حقيقة، لأول مرة، يوم 8 من آذار 1920، عندما أعلن الأمير فيصل بن الحسين، القادم من بلاد الحجاز، قيام المملكة العربية السورية، ولكن الدولة الفيصلية سرعان ما ضُربت، وأُخرج فيصل من دمشق، وأُعلن الانتداب الفرنسي على سوريا، بقرار من عصبة الأمم، ثم، في أوائل عقد الثلاثينيات، جرى توحيد الولايات السورية، وأعلنت الدولة، باسم الجمهورية السورية، وأضيفت إليها كلمة "العربية"، لأول مرة سنة 1961، بعد الانفصال عن مصر، وبقيت الجماعات القومية والدينية تتمسك بتسمية "العربية" حتى الآن.

إطلاق تسمية "مهد الحضارات"، في الحقيقة، يغري بالنقاش، فكلمة مهد، تعني سرير الولادة، أي أن الحضارات ولدت، وابتدأت، وصعدت، وازدهرت في سوريا.. ولكن الذين يطلقون هذه التسمية يكتفون بها، لا يحدثوننا عن إنجازات هذه الحضارات، وخاصة على الصعيد الإنساني، فالمفروض أن تكون للإنسان السوري صفات تليق بكونه ابن حضارات، كأن يدافع عن بلده، فلا يقبل أن يعيش 400 سنة، تحت سلطة العثمانيين، وهي سلطة متخلفة، استبدادية، ذات نزعة دينية، مذهبية، أغرقته بالجهل والتخلف، والأمية.. أمية بالمعنى الحرفي للكلمة، فخلال هذه القرون، كلها، كانت الأسرة التي نسميها، مجازًا، "سورية"، تقع في حيص بيص، إذا وصلها مكتوب من ابن غائب، ولا بد، حينئذ، من البحث عن إنسان يفك الحرف، ليقرأ لأفرادها (سلام سليم، أرق من النسيم، وأطيب من العافية على قلب السقيم)... وقبيل الحرب العالمية الأولى، وصلت جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة في المملكة العثمانية، وعلى إثر وصولها، بدأت الأخوة الدينية والمذهبية بين الترك والسوريين تضعف، وأُعلن عن إحداث جمعية "التركية الفتاة"، أي أن الدولة أصبحت قومية، وهؤلاء الطورانيون، دخلوا الحرب إلى جانب الألمان، وأعلنوا النفير والتعبئة، سفربرلك، وصارت دوريات الجندرمة تمشط المدن والقرى في هذه البلاد، التي عُرفت لاحقًا باسم "السورية"، بحثًا عن الشبان، لتسوقهم إلى ساحات الحروب الطاحنة، ودرجت، في تلك السنين، عبارة "راح وما رجع!"، ومع هذا كله، لا نقبل، نحن السوريين، وأبناء منطقتنا عمومًا، أن يقال لنا إن الاستعمار البريطاني، والفرنسي، هو الذي حررنا من العثمانيين، وهو الذي رسم لنا حدود دول، أو دويلات، مفترضًا أننا شعوب تريد الحياة، ولكننا، ومع الأسف، نصر على رفض الدولة، والتمسك بالخطابات، والشعارات.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper